



مستخرج محضر اجتماع المجلس العلمي

بتاريخ الأحد 28 أفريل 2024 على الساعة 10:00 صباحا انعقد
المجلس العلمي للكلية بقاعة الاجتماعات للكلية بحضور السادة والسيدات أعضاء
المجلس لدراسة جدول الأعمال الذي تم فيه:

- تحديد لجنة لتحكيم المطبوعة العلمية المعدة من طرف الأستاذة:

د. بن عيشوبة رفيقة

بعنوان: اقتصاد نقدي

الموجهة لطلبة: السنة الثانية ليسانس، شعبة علوم مالية ومحاسبة

وبعد الردود الإيجابية للجنة التحكيم على المطبوعة قرر المجلس اعتماد المطبوعة العلمية.

رفعت الجلسة على الساعة 16:20 مساء من نفس اليوم ونفس التاريخ.

رئيس المجلس العلمي





وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجليلي بونعامة - خميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: المالية والمحاسبة



مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس قسم المالية والمحاسبة

بعنوان:

الاقتصاد النقدي

إعداد الدكتورة:

بن عيشوية رفيقة



السنة الجامعية: 2023 - 2024



فهرس المحتويات



فهرس المحتويات:



الصفحة	العنوان
أ	فهرس المحتويات.....
ب	قائمة الأشكال.....
ب	قائمة الجداول.....
3-1	مقدمة
5-4	مدخل للاقتصاد الحقيقي وللاقتصاد النقدي
24-5	المحور الأول: مدخل مفاهيمي للنقود
33-25	المحور الثاني: المجمعات النقدية ومقابلاتها
48-34	المحور الثالث: الأنظمة النقدية
86-49	المحور الرابع: البنوك التجارية والبنك المركزي
101-87	المحور الخامس: انشاء النقوم والمضاعف النقدي
124-102	المحور السادس: التضخم والسياسة النقدية
138-125	المحور السابع: السوق النقدية
140-139	الخاتمة.....
144-141	قائمة المراجع.....



قائمة الاشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
21	أنواع النقود وفقا للمعايير المختلفة	1
38	العلاقة بين الأنظمة النقدية والقواعد النقدية	2
53	مكونات النظام المالي	3
53	التمويل المباشر	4
82	هيكل الجهاز المصرفي الجزائري الحالي.	5
119	العلاقة ما بين أدوات السياسة النقدية والاهداف المباشرة والنهائية للسياسة النقدية	6
127	التقسيم الأساسي للسوق المالي	7

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
16	وظائف النقود العامة والخاصة	1
32	مكونات عرض النقود في المملكة العربية السعودية	2
45	قيم التعادل لعملات بعض الدول بدلالة الدولار الأمريكي عام 1946	3
60	أنواع الوسطاء الماليون	4
89	ميزانية البنك المركزي في 31 ديسمبر (سنة "ن")	5
90	ميزانية البنك المركزي في 31 ديسمبر (سنة "ن+1")	6
92	ميزانية نمطية للبنوك التجارية	7

مقدمة

تقديم المطبوعة وهدفها:

يُعتبر مقياس الاقتصاد النقدي من أهم المجالات في دراسة الاقتصاد، حيث يركز على الجوانب النقدية للنظام الاقتصادي. تهدف هذه المطبوعة إلى تقديم فهم شامل لهذا المجال، من خلال تقديم تحليل تاريخي للنقود ودورها في التبادل الاقتصادي، بالإضافة إلى دراسة الأسواق النقدية وأدواتها المالية المختلفة. وعليه إن مطبوعة دروس الاقتصاد النقدي ستغطي بشكل شامل المفاهيم الأساسية والممارسات العملية المتعلقة بالاقتصاد النقدي. إليك وصف لكل محور:

يقدم المحور الأول من المطبوعة نظرة عامة حول مفهوم النقود، تطورها عبر الزمن، ووظيفتها في الاقتصاد. يستعرض أنواع النقود المختلفة مثل النقود الورقية، المعدنية، والرقمية، ويشرح الوظائف الأساسية للنقود، مثل كونها وسيلة للتبادل، ووحدة للحساب، ومخزن للقيمة. كما يناقش هذا المحور الخصائص التي تجعل شيئاً ما يعتبر "نقوداً"، مثل القبول العام، والقابلية للتقسيم، والاستقرار.

في المحور الثاني، يتم توضيح مفهوم المجمعات النقدية المختلفة، مثل M1، و M2، و M3، وما تتضمنه من مكونات. كما يناقش كيفية استخدام هذه المجمعات في قياس كمية النقود في الاقتصاد. سيتم أيضاً استعراض المقابلات النقدية، والتي تشمل الأصول المالية التي تقابل المجمعات النقدية، كالقروض، والاحتياطيات، والسندات.

اما المحور الثالث فيناقش الأنظمة النقدية المختلفة، بما في ذلك الأنظمة القائمة على الذهب، والنظم المعتمدة على العملات الورقية، والأنظمة الهجينة. يتم استعراض كيفية تطور الأنظمة النقدية عبر التاريخ، وأهمية الثقة في النظام النقدي. كما يناقش المحور دور البنك المركزي في الحفاظ على استقرار النظام النقدي.

في المحور الرابع يتم استعراض دور البنوك التجارية في الاقتصاد النقدي وكيفية عملها، بدءاً من قبول الودائع وصولاً إلى تقديم القروض والخدمات المالية الأخرى. يتم توضيح دور البنك المركزي في التنظيم والإشراف على البنوك التجارية، بالإضافة إلى مهامه الرئيسية مثل تنفيذ السياسة النقدية، وإدارة الاحتياطيات، والتحكم في معدلات الفائدة.

المحور الخامس يركز على عملية إنشاء النقود من خلال النظام المصرفي، وكيفية تأثير القروض المصرفية على المعروض النقدي. يتم شرح مفهوم المضاعف النقدي وكيف تعمل البنوك التجارية على زيادة كمية النقود من خلال عمليات الإقراض. يُناقش أيضاً تأثير الاحتياطي القانوني على المضاعف النقدي ودور البنك المركزي في تحديد نسب الاحتياطي.

المحور السادس يناقش مفهوم التضخم، أسبابه وآثاره على الاقتصاد. يتم توضيح دور السياسة النقدية في السيطرة على التضخم، بما في ذلك أدوات السياسة النقدية مثل أسعار الفائدة وعمليات السوق المفتوحة. يُستعرض أيضًا الفرق بين السياسات التوسعية والانكماشية وكيفية استخدامها للتحكم في التضخم واستقرار الاقتصاد.

المحور السابع يتم استعراض مفهوم السوق النقدية، والتي تشمل الأدوات المالية قصيرة الأجل، مثل أذونات الخزانة، والسندات الحكومية قصيرة الأجل، وشهادات الإيداع. يتم توضيح دور السوق النقدية في الاقتصاد ودورها في توفير السيولة للشركات والحكومات.

مخرجات التعلم

عند إكمال هذا المقرر، من المتوقع أن يكون الطلاب قادرين على:

- شرح مفهوم النقود ووظائفها في الاقتصاد.
- فهم دور البنوك التجارية والبنك المركزي في النظام النقدي.
- تحليل أثر التضخم على الاقتصاد وكيفية استخدام السياسات النقدية للسيطرة عليه.
- تمييز بين أنواع الأسواق النقدية ودورها في توفير السيولة والاستقرار الاقتصادي.

أساليب التقييم

- قد تتضمن أساليب تقييم الطلاب في هذا المقرر:
- اختبارات كتابية أو إلكترونية لتقييم الفهم النظري.
- أوراق بحثية حول موضوعات مختارة في الاقتصاد النقدي.
- مشاريع تطبيقية تتعلق بدراسة السياسات النقدية وتأثيرها على الاقتصاد.
- مشاركات في النقاشات الصفية لتقييم مدى فهم الطلاب وتفاعلهم مع الموضوعات المطروحة.

مدخل للاقتصاد الحقيقي وللإقتصاد النقدي

يُمثل الإقتصاد منظومة معقدة تُعنى بإنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات. ينقسم هذا النظام إلى شقين رئيسيين: الإقتصاد الحقيقي والإقتصاد النقدي.

يُشير الإقتصاد الحقيقي إلى الإنتاج الفعلي للسلع والخدمات، مثل الزراعة والصناعة والبناء والتجارة. يُقاس هذا القطاع من خلال الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الذي يُمثل القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية محددة.

أما الإقتصاد النقدي، فيُشير إلى تداول الأموال والائتمان في الإقتصاد. يُقاس هذا القطاع من خلال العرض النقدي، الذي يُمثل كمية الأموال المتداولة في الإقتصاد، ومعدلات الفائدة، التي تُمثل تكلفة الاقتراض.

يُعد الإقتصاد الحقيقي والإقتصاد النقدي مترابطين بشكل وثيق. فالنظام النقدي يُسهل تبادل السلع والخدمات في الإقتصاد الحقيقي. تؤثر السياسات النقدية، مثل تغييرات معدلات الفائدة، على مستوى النشاط الإقتصادي في الإقتصاد الحقيقي. كما تؤثر التطورات في الإقتصاد الحقيقي، مثل الركود أو الانتعاش، على العرض النقدي ومعدلات الفائدة في الإقتصاد النقدي.

للعلاقة بين الإقتصاد الحقيقي والإقتصاد النقدي أهمية بالغة على مختلف الأصعدة، فهي تُشكل أساساً لفهم كيفية عمل الإقتصاد وتأثيره على حياة الناس.

أولاً، يُساعد فهم هذه العلاقة صانعي السياسة على تصميم سياسات اقتصادية فعالة. من خلال فهم كيفية تأثير السياسات النقدية على النشاط الإقتصادي، يمكنهم تصميم سياسات تُحقق الاستقرار والنمو. كما يُساعدهم فهم كيفية تأثير التطورات الاقتصادية على العرض النقدي ومعدلات الفائدة في تصميم سياسات نقدية تُحافظ على استقرار الأسعار.

ثانياً، يُساعد فهم هذه العلاقة المستثمرين على تقييم المخاطر والمكافآت associated with different investments. فهم العلاقة بين الإقتصاد الحقيقي والإقتصاد النقدي يُمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة، وفهم كيفية تأثير التطورات الاقتصادية على أسواق المال.

ثالثاً، يُساعد فهم هذه العلاقة الأفراد على فهم كيفية تأثير التغيرات في معدلات الفائدة والأسعار على حياتهم اليومية. كما يُساعدهم فهم كيفية تأثير التطورات الاقتصادية على فرص العمل والدخل على التخطيط لمستقبلهم بشكل أفضل.

ومن بين الأمثلة على أهمية فهم هذه العلاقة، نجد انه في حالة الركود الاقتصادي: يُمكن لصانعي السياسة استخدام السياسات النقدية والمالية لتحفيز النشاط الاقتصادي، كما يُمكن للمستثمرين الاستثمار في أصول آمنة مثل سندات الحكومة، وأيضاً يُمكن للأفراد تقليص نفقاتهم والادخار للمستقبل. اما في حالة الانتعاش الاقتصادي، فيُمكن لصانعي السياسة استخدام السياسات النقدية والمالية لمنع ارتفاع التضخم، ويُمكن للمستثمرين الاستثمار في أصول أكثر مخاطرة مثل الأسهم، كما يُمكن للأفراد زيادة نفقاتهم والاستثمار في مستقبلهم.

وعليه فهم العلاقة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي أمر بالغ الأهمية لفهم كيفية عمل الاقتصاد وكيفية تأثيره على حياة الناس.

ناءً على الأهمية الكبيرة لدور النقود وأسواق رأس المال في التأثير على الاقتصاد، فإن هذه المطبوعة تركز بشكل خاص على دراسة الاقتصاد النقدي. ومن خلال ذلك، سنقدم إطاراً عاماً لاقتصاد المبادلة النقدية، حيث سنتناول دراسة أداء النقود داخلياً وخارجياً. كما سنحلل القنوات والآليات والمؤسسات التي تتدفق من خلالها التدفقات النقدية لتأثيرها على الوضع الاقتصادي الفعلي.

تقدم دراسة الاقتصاد النقدي الأدوات التحليلية الأساسية التي تسهم في فهم سلوك مختلف العوامل الاقتصادية، سواء كانت مالية أم غير مالية. ومن خلال تحليل هذا السلوك، يمكننا فهم القرارات المالية المختلفة التي يتخذها الأفراد والمؤسسات بهدف تحقيق أهدافهم المالية المحددة

المحور الاول:

مدخل مفاهيمي للنقود

تمهيد:

تحديد مفهوم النقود يعتبر أمراً بالغ الأهمية في فهم دورها وتأثيرها الفعّال على الديناميات الاقتصادية الحقيقية. يجب علينا بدايةً تقديم تعريف دقيق للنقود، مع التركيز على تحديد مكوناتها والخصائص التي تميزها كأداة مالية. النقود، بمفهومها الأساسي، هي الأصول المالية التي يمكن استخدامها كوسيلة للتبادل، والتي يتم قبولها بشكل عام من قبل أفراد المجتمعات كوسيلة للتبادل القانوني. يقدم هذا الفصل استعراضاً لأهم تعاريف النقود، متناولاً مكونات كمية النقد بمفهومها الضيق، حيث يتم التركيز على الأصول المالية التي يمكن أن نعتبرها نقوداً والتي تشترك في الخصائص الأساسية مع العملة الورقية والعملة المعدنية. بعد ذلك، يتناول الفصل الفروق الرئيسية بين النقود والثروة والدخل، مما يساعد في توضيح دور النقود كوسيلة للتبادل مقابل دور الثروة والدخل كمخزون للقيمة ومصدر للدخل. كما يتم التطرق بتفصيل إلى وظائف النقود، بما في ذلك دورها في تسهيل التبادل وتحقيق وظائف الوحدة والوسيط، مما يساهم في فهم أعمق للأثر الاقتصادي الذي تلعبه النقود في الحياة الاقتصادية للمجتمعات.

1. التطور التاريخي للنقود:

النقود هي أحد أقدم وأهم الابتكارات الاقتصادية في تاريخ البشرية، فهي تمثل ليس فقط وسيلة للتبادل وتسهيل عمليات الشراء والبيع، بل هي أيضاً رمزاً للسلطة والثقة الاقتصادية. يعود التاريخ الذي يتحدث عن النقود إلى آلاف السنين، حيث كانت وسائل الدفع الأولى عبارة عن العملات النقدية المعدنية، مثل الذهب والفضة والنحاس.

تطورت وسائل الدفع مع تطور المجتمعات البشرية، حيث شهدت النقود تحولات هامة عبر العصور، منذ بداية استخدام العملات المعدنية القيمة إلى تطور الورقة النقدية وصولاً إلى الأنظمة المالية الرقمية الحديثة. وقد أحدث كل تطور في تكنولوجيا النقود تأثيراً كبيراً على الاقتصادات والمجتمعات.

في هذا السياق، يهدف هذا المحور إلى استكشاف وتحليل التطور التاريخي للنقود، بدءاً من بداياتها البدائية وصولاً إلى الأنظمة المالية الحديثة. سنستكشف كيف تأثرت النقود بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عبر العصور، وكيف أثرت تلك التحولات على النظم الاقتصادية والمجتمعات في مختلف أنحاء العالم.

من خلال فهم التطور التاريخي للنقود، سنكتشف الأسس العميقة التي تقوم عليها النظم المالية الحديثة، ونفهم كيف يمكن للتاريخ أن يسلط الضوء على التحديات والفرص التي تواجه النقود والنظم المالية في العصر الحديث.

1.1. اقتصاد المبادلة أو المقايضة:

لم تعرف المجتمعات البدائية النقود بأي شكل من أشكالها حيث كان المجتمع يعتمد على إنتاج سلعا معينة بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي ولكن مع تطور المجتمعات وسيادة نظام التخصص وتقسيم العمل فاختلف أسلوب الإنتاج عن ذي قبل، واصبحت كل جماعة تنتج سلعة معينة او مجموعة محددة من السلع وفقا لكفاءتها وقدرتها و الإمكانيات المتاحة لها وتقوم باستبدال الفائض عن حاجتها بسلع أخرى تحتاجها من جماعة أخرى، وهو ما يعرف بنظام " المقايضة "، فكان " يتم مبادلة سلعة بسلعة أخرى بصورة مباشرة ودون أي وسيط على سبيل المثال، فان الشخص الذي يرغب في الحصول على عشرة كيلو من القمح ، فانه يستطيع مبادلة ذلك برأس من الماشية او أي سلعة أخرى ، حيث يتم التوافق عليها بين البائع و المشتري في سوق المقايضة وفي البداية، عندما كانت الحياة بسيطة وبدائية حيث حاجات الناس في تلك المجتمعات كانت محدودة والسلع التي كان يتم تبادلها هي قليلة، لم يكن لنظام المقايضة مشكلات كبيرة " ¹.

لكن هذا الحال لم يستمر، اذ أدى التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات البشرية الى تزايد حاجات الناس وتنوعها، واقترن ذلك بكثرة السلع التي كان يتم انتاجها وتبادلها، ومع تعقيد هذه البيئة التجارية المتغيرة، أصبحت عملية التبادل المبنية على المقايضة أكثر تعقيداً.

يمكن تلخيص أوجه هذا التعقيد في عملية المقايضة والتي تجعل منها نظام جامد غير صالح للوفاء

بمتطلبات النظم الاقتصادية المتطورة في عنصرين أساسيين، هما:

✓ **صعوبة التوافق بين حاجات ورغبات الافراد بعضهم البعض:** يُفترض لتحقيق المبادلة على أساس المقايضة ضرورة توافق الرغبات، أي رغبة كل طرف في الحصول على السلعة المقدّمة من الطرف الآخر، وعليه يصبح كل طرف عارضاً لسلعته وطالباً بسلعة الطرف الآخر، وربما يكون ذلك ممكناً عندما يكون السوق مكوناً من طرفين أو عدد قليل من الأطراف، مع وجود عدد محدود من السلع. في هذه الحالة، يمكن قياس توافق الرغبات مباشرة، ولكن كلما ازداد عدد الأطراف أو عدد السلع الموضوعه للمبادلة، زادت صعوبة المقايضة، وأصبحت التناقضات واضحة بشكل أكبر ².

✓ **صعوبة التوصل الى نسب مبادلة السلع ببعضها البعض:** عدّ وجود وحدة مشتركة للحساب أو مقياس مشترك للقيم، حيث يتطلب الأمر في هذه الحالة تقدير عدد كبير من نسب المبادلة، ويتحدد هذا العدد بعدد السلع المتداولة في السوق. لنفترض أننا نعيش في مجتمع يتعامل فيه مع مائة سلعة مختلفة من

¹: محمد أحمد الافندي: الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2018، ص 13.

²: كمال شرف، هاشم أبو عراج: النقود والمصارف ، منشورات جامعة دمشق، 1994، ص 7

حيث الأنواع والمواصفات، فعلى سبيل المثال، يجب تقدير قيمة كل سلعة منها بالمقارنة مع تسع وتسعين سلعة أخرى، وسيطلب ذلك تقدير 4950 نسبة مبادلة³.

يتم الحصول على هذه النتيجة باستخدام القاعدة المعروفة التي تنص على:

$$\text{عدد نسب المبادلة} = (\text{عدد السلع المعروضة} \times (\text{عدد السلع المعروضة} - 1)) / 2 = 2 / 9900 = 2 / ((1 - 100) \times 100) = 4950$$

من الواضح أننا نستطيع تصور مدى الجهد والوقت الذي يتطلبه هذا الأمر إذا زاد عدد السلع إلى الآلاف، فهذا النظام يبدو غير مناسب إلا في مجتمعات بسيطة لا تنتج ولا تستهلك سوى عددًا محدودًا جدًا من السلع، ومن الصعب التحول إلى مراحل أكثر تطورًا في الاقتصاد النقدي.

✓ عدم توافر أداة صالحة لاختزان القيم (عدم صلاحية تخزين بعض السلع): في ظل اقتصاد المقايضة، تُعدّ السلع بمثابة مخزون للثروة. فبعد تلبية احتياجاته اليومية، يحتفظ الفرد بما يتبقى لديه من سلع لاستخدامها في المستقبل أو مقايضتها عند الحاجة، ولكن، تخزين هذه السلع يواجه العديد من التحديات. فبعض السلع، مثل المواد الغذائية مثل الطماطم والحليب والسّمك، تتعرض للتلف مع مرور الوقت، مما يفقدها قيمتها. كما أن بعض السلع، مثل الأواني الفخارية، قد تنكسر عند نقلها. وتُعدّ عملية التخزين نفسها مكلفة، حيث تتطلب توفير مساحات مخصصة وأدوات لحماية السلع من العوامل الخارجية، وعلى الرغم من هذه التحديات، يفضل بعض الأشخاص التخلص من السلع القابلة للتلف بمقايضتها بسلع أقل قيمة، وذلك لتجنب عبء تخزينها.

✓ عدم توافر وسيلة للمدفوعات المؤجلة: يتمثل الأساس الوحيد لإبرام العقود طويلة الأجل (القروض) في ظل نظام المقايضة في السلع المادية، وهذا يثير صعوبات عديدة أمام إتمام عملية التبادل بصفة خاصة والقيام بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة. فالدفع العيني المؤجل يصطدم غالباً بتباين أنواع وجوديات ومواصفات وقيم السلع المعنية بالاتفاق والتبادل عند الاستحقاق، بالمقارنة بوقت التعاقد، نظراً لأن معظم السلع تتغير عملياً خلال الزمن نتيجة لتغير الأذواق والمعرفة التقنية والتكنولوجيا المستخدمة والظروف الإنتاجية بصفة عامة⁴. ولذلك، يصعب في ظل عدم وجود النقود استخدام السلع في أداء المدفوعات المستقبلية.

³: محمود حامد محمود: الاقتصاد النقدي، دار حميثرا للنشر، مصر، 2017، ص12

⁴: محمود حامد محمود: الاقتصاد الكلي، دار حميثرا للنشر، مصر، 2017، ص 221.

هذه الأمور مجتمعة ساهمت في حث الإنسان على البحث عن بدائل، وانتهى المطاف به عند ابتكار النقود واستخدامها كأداة وسيطة للتبادل.

2.1. اقتصاد النقود :

لكي يقبل الأفراد ببديل للمقايضة، يجب أن يكون البديل قادرًا على التقليل من سلبيات اقتصاد المبادلة، أو أن يوفر وضعًا يكون فيه الايجابيات الناتجة عن القبول به أفضل من اقتصاد المبادلة أو المقايضة. في الفترات السابقة، كان الإنسان يستخدم الذهب أو الفضة ومعادن أخرى وسلعًا أخرى لأداء بعض الوظائف التي تؤديها النقود حاليًا. كان لهذه السلع قيمة تبادلية بالإضافة إلى قيمتها كسلع، وكانت تُعرف بالنقود السلعية. فعلى سبيل المثال، كان الصوف والماشية والمحاصيل الزراعية والذهب والفضة تُستخدم كأدوات للتبادل بالإضافة إلى استخداماتها الاستهلاكية الأخرى، لكن قيمتها لكل من الأطراف قد تختلف.

أما النقود المستخدمة حاليًا والتي لا يمكن تحويلها من ورق إلى أي شيء آخر، فتُطلق عليها النقد بأمر من الحكومة. فالقيمة النقدية لهذه الأداة أكبر من قيمتها السوقية كسلعة، ولا تتعهد الحكومة بتحويلها إلى أي شيء آخر، بل تكتسب أهميتها من قبل الناس لها.

2. طبيعة ومفهوم النقود ووظائفها:

النقود، هي إحدى المفاهيم الأساسية في العلوم الاقتصادية، وتمثل عمودًا فقريًا في بنية النظام الاقتصادي لأي مجتمع. تتمثل أهمية النقود في دورها الحيوي في تيسير التبادل وتسهيل عمليات التجارة والاقتصاد. ومن خلال فهم طبيعة النقود ومفهومها، يمكن للأفراد والمؤسسات فهم دورها الحقيقي والتأثير الذي تملكه في الحياة الاقتصادية.

هذا المحور سيستعرض بشكل شامل طبيعة النقود ومفهومها، بالإضافة إلى استعراض وظائفها المختلفة في الاقتصاد. سنناقش كيف تطورت مفهوم النقود عبر العصور، وكيف أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية، وسننظر أيضًا في دور النقود في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتمكين الأفراد والشركات من تحقيق أهدافهم الاقتصادية.

1.2. طبيعة النقود:

النقود، كغيرها من السلع الأخرى، تُطلب لأنها تمتلك فائدة. ومن ثم، هناك ميزة مشتركة تُشترك فيها النقود مع السلع الأخرى. ولكن تختلف الأسباب التي تجعل النقود نافعة عن تلك التي تجعل من السلع الأخرى نافعة. السلع الاستهلاكية نافعة لأنها تشبع الرغبات عن طريق استهلاكها، بينما السلع الرأسمالية

نافعة لأنها تشبع الرغبات عن طريق استثمارها. بالإضافة إلى ذلك، السلع الرأسمالية نافعة أيضًا لأنها تُغيّر من طبيعة بعض المواد إلى منتجات أخرى أكثر فائدة، مثل تحويل القمح إلى دقيق أو خام الحديد إلى صلب⁵. الشرط الأساسي الذي يجب توفيره لأي نوع من النقود هو أنه لا بد وأن تكون مقبولة على نطاق واسع لدى كل فرد في المجتمع الذي يستخدمها، بدون استثناء. على سبيل المثال، الشخص "س" يجد النقود نافعة لأنه يعلم أنه يمكنه سداد ديونه للشخص "ص" من خلالها، أو دفع أجره للشخص "ع". ومع ذلك، هذه القابلية للقبول ليست صفة طبيعية تتمتع بها بعض السلع ولكنها ظاهرة اجتماعية. فالأنواع المختلفة من السلع تصبح نقودًا في بعض الأحيان بمجرد اكتسابها لهذه الصفة الاجتماعية. وبالتالي، تُصبح مقبولة لدى الجميع لسداد الديون. المجتمع هو الذي يقرر أن تكون سلعة ما نقودًا، وليس لها الصفات الطبيعية كالسلعة العادية. فعلى سبيل المثال، استُخدمت النقود الفضية والذهبية والورقية على الرغم من عدم اشتراكها في الصفات الطبيعية كثيرًا.

2.2. مفهوم النقود:

لا يزال المعنى الحقيقي للنقود محل جدل ونقاش، ويعود ذلك إلى أهمية دور النقود في النشاط الاقتصادي وتأثيرها الكبير على الاقتصاد. هذا الدور البارز يستدعي بشكل ضروري تحديد دقيق لمفهوم النقود، خاصة فيما يتعلق بمكوناتها المختلفة، وكذلك النظر في الطبيعة الديناميكية لهذا المفهوم. ونتيجة لهذه الديناميكية، فإن هناك احتمالية للاختلاف في تعريف مفهوم النقود من وقت لآخر ومن دولة إلى أخرى. يتم تحديد مفهوم النقود بناءً على الاستخدامات الاقتصادية والظروف الاقتصادية التي تختلف من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر، وفقًا لما يحدده الاقتصاد وتطوراته المستمرة. يوجد عدة مداخل حاولت تحديد ما هي النقود وهي كالتالي:

✓ المدخل المادي لتعريف النقود:

يُعرف هذا المدخل النقود على أنها سندات تحمل حجمًا و لونًا معينًا، مع وجود بعض الكلمات والرموز المطبوعة عليها، كما تتضمن عملات معدنية من أنواع محددة. ويعاب على هذا المدخل أنه يحصر النقود في نطاق ضيق للغاية لأنها اتخذت أشكال عديدة أخرى منها الأحجار وغيرها ناهيك عن الأنواع الأخرى للنقود التي تطورت حتى وصلت للنقود الإلكترونية.

⁵: عزت قناوي: أساسيات في النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، مصر، 2005، ص ص 12-13.

✓ المدخل الفني لتعريف النقود:

يُعرّف المدخل الفني النقود على أنها أداة فنية استخدمها الإنسان للتغلب على صعوبات المقايضة.⁶ ويعاب على هذا المدخل القصور الكبير في كثير من جوانبه حيث أنه لا يظهر الأساس الذي تركز عليه النقود في مباشرة وظائفها في الحياة الاقتصادية.

✓ المدخل القانوني لتعريف النقود:

يُعرّف المدخل القانوني النقود على أنها الوسيلة التي تتوافر فيها القدرة على إبراء الذمة وتتمتع بالقبول العام للوفاء بالالتزامات داخل المجتمع.. ومما يعاب عليه هو وجود اختلاف واضح بين المنظور الاقتصادي والمنظور القانوني للنقود حيث أن الاقتصاديين لم يشترطوا أن تتمتع النقود بالقدرة القانونية على إبراء الذمة وإنما هي الشيء الذي يلقي قبول عام كوسيط للتبادل.

✓ المدخل الوظيفي لتعريف النقود:

المدخل الوظيفي لتعريف النقود يقوم بتحليل وظائف النقود لتعريفها بشكل شامل. وفي هذا المدخل، يُعرّف النقود بأنها أي شيء يتم قبوله عمومًا في التداول، ويستخدم كوسيلة للتبادل ومقياسًا ومستودعًا للقيمة، بالإضافة إلى استخدامها كوسيلة للمدفوعات الآجلة. من خلال هذا التعريف، يُلاحظ أنه يعتمد على الثقة التي يثق بها الأفراد في النقود كوسيلة للدفع والتبادل. يتضمن ذلك القدرة على تحقيق القوة الشرائية. يُستدل على هذا التعريف من خلال تاريخ استخدام النقود، حيث استخدمت الأشكال المختلفة من النقود مثل المعادن والورق والودائع المصرفية في عمليات التبادل والتداول.

تشير التشريعات التي تُصدرها الدول إلى الجانب القانوني للاعتراف بالعملات الورقية والمصرفية كعملات قانونية، وذلك لتعزيز الثقة في النظام المالي وتسهيل عمليات التبادل والتداول. وبالرغم من أن الحسابات البنكية الجارية ليست بمثابة نقود قانونية، فإن البنوك ملتزمة بتحويل الأموال في هذه الحسابات إلى نقود قانونية بناءً على طلب المودعين.

هدف تعريف وقياس حجم النقود في المجتمع هو تمكين صانعي السياسات الاقتصادية من السيطرة على النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار وتعزيز النشاط الاقتصادي في المجتمع.

⁶: طارق محمد خليل الأعرج: اقتصاديات النقود والبنوك، مقرر دراسي، دكتوراه إدارة مصارف، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2011، ص 5.

3. خصائص النقود:

تحمل النقود مكانة هامة في الحياة الاقتصادية، وذلك بسبب الخصائص المميزة التي تتمتع بها، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

1.3. القبول العام:

تُعتبر النقود وسيلة تبادل مقبولة على نطاق واسع من قبل جميع الفئات الاقتصادية (الدائنين والمدنيين) في جميع الظروف داخل الدولة. يعود ذلك إلى المنافع التي يحققونها من استخدامها، إذ تمثل قوة شرائية عامة وتتميز بالسلطة والسيطرة على كافة السلع والخدمات المعروضة أو المطلوبة في السوق، مما يجعل الجميع على استعداد لقبولها.

2.3. الثبات النسبي :

لكي تؤدي النقود وظيفتها كمعيار للقيمة، يجب أن تتمتع بخاصية الثبات، حيث يمكن استخدامها كمقياس لتقييم مختلف السلع والخدمات في الاقتصاد. على الرغم من التغيرات في قيمتها بسبب تقلبات قوى العرض والطلب وتأثيرات الأزمات الاقتصادية، فإنها تظل ثابتة نسبيًا مقارنة بغيرها من السلع.

3.3. القدرة على ابرام الذمة:

تعد النقود من اهم الوسائل المستخدمة في تبرئة الذمة، فعندما يسدد المدين لدائنه القيمة المستحقة عليه فان الدين ينطفئ حالا، ولذلك اكتسبت النقود هذه الصفة امام أي نوع من أنواع الالتزامات المالية التي يمكن ان تنشأ بين مختلف الاعوان الاقتصادية. وهي تستمد قدرتها في تحقيق ذلك من قوة القانون بالزام مختلف الأطراف المتعاملة قبولها كوسيلة للدفع والوفاء بالديون من جهة ، ومن جهة أخرى من ثقة هذه الأطراف بالجهة التي تقوم بإصدارها وهي البنك المركزي⁷.

4.3. السيولة:

تُعتبر النقود الأموال الأكثر سيولة، حيث يمكن استردادها واستبدالها بسهولة وبدون تكلفة. ومع ذلك، فإن مستوى السيولة يتفاوت بين الأموال، حيث يمكن أن تتراوح بين سيولة تامة وسيولة منخفضة.

ومن الصفات المرتبطة بهذه الخصائص:

- الانتقالية: يمكن اعتبار النقود كانتقالية إذا كان بإمكانها أن تبادل بسهولة وبدون تكلفة.
- الاستردادية: يتعلق هذا بعدم تحمل تكاليف استرداد النقود، بشرط استقرار قوة الشراء.
- التجانس: تكون النقود متماثلة في جميع جوانبها.

⁷: زيتوني عبد القادر: ادوات وتقنيات التمويل البنكي، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2023، ص 130.

- التجزئة: تُصدر النقود بقيم مختلفة لتلبية احتياجات التداول.
 - الاستمرارية: يجب أن تكون النقود غير قابلة للاستهلاك السريع أو التلف.
 - سهولة الحمل: يجب أن تكون النقود خفيفة الوزن وسهلة الحمل.
 - الندرة: يؤدي نقص العرض إلى زيادة قيمتها، بينما ينخفض قيمتها مع زيادة العرض.
 - المعرفة: يجب أن تكون النقود معروفة بالنوع والحجم والشكل لسهولة التعامل بها.
4. وظائف النقود:

إن مقدار السعادة أو الرضا والإشباع الذي يحصل عليه المرء هي مشتقة مما تستطيع النقود أن توفره له من سلع وخدمات التي هي نتاج للوظائف والخدمات التي تقدمها النقود، ويمكننا تلخيص هذه الوظائف والخدمات في أربع وظائف أساسية للنقود وهي:

1.4. النقود كأداة للتبادل:

تُعتبر وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة من أولى الضروريات التي تنطلق منها حاجتنا إليها. فبفضل هذه الوظيفة، يمكن لصاحب النقود الحصول على السلع التي يحتاج إليها في أي مكان وزمان يختاره، سواءً كان ذلك الشراء فوراً أو تأجيله لاحقاً. يعود هذا الأمر إلى تمكين النقود من تجزئة عملية التبادل، حيث أصبح بإمكان الشراء والبيع أن يكونا منفصلين عن بعضهما، مما يجعل النقود وسيطاً للمبادلة وقادراً على الإنفاق المؤجل⁸.

لكي تستطيع النقود القيام بهذه الوظيفة كوسيلة للمبادلة، يجب أن تكون مقبولة من الجميع، مما يمنحها الثقة اللازمة لإتمام المعاملات التجارية. وبفضل هذه الثقة، يستطيع الأفراد تبادل سلعهم بالنقود واستخدامها لشراء ما يرغبون فيه من سلع وخدمات. ولا شك أن تحمل النقود هذا الدور قد خلق تأثيرات إيجابية على الوقت والجهد، حيث أنها توفر وقتاً أكبر للتخصص في الإنتاج بدلاً من إضاعته في البحث عن السلع والخدمات في سوق المقايضة.

ومن جانب آخر، ساهمت وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة في استقلال عمليات البيع عن عمليات الشراء، مما أدى إلى تسهيل التبادل المباشر بين أي طرفين في عمليات البيع والشراء. وبذلك، يتم تعزيز سلامة العمليات التجارية وتحفيز النشاط الاقتصادي بشكل عام.

⁸: الطاهر لطرش: الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012، ص 19.

2.4. النقود كوحدة قياس للأثمان:

بالإضافة إلى كونها وسيطاً للتبادل، تعتبر النقود وحدة للقياس أيضاً، حيث تقوم بقياس قيم السلع والخدمات المختلفة، وتحديد نسبة قيمة كل سلعة أو خدمة إلى غيرها من السلع والخدمات. وتختلف النقود كوحدة للقياس عن المتر والكيلوغرام والطن وغيرها من وحدات القياس الأخرى في أنها ليست ثابتة القيمة، بل تنخفض وترتفع بتغير المستوى العام للأسعار⁹.

تُظهر النقود كمقياس للقيمة أهمية بالغة، حيث تُستخدم لقياس ثروات الأمم وموازنات الدول وأصول الشركات وخصومها، بالإضافة إلى الاستخدامات الأخرى الأساسية في تشكيل اقتصاد الدول.

3.4. النقود كحافظ أو مخزن أو مستودع للقيمة:

تعمل النقود أيضاً كمستودع للقيمة، فهي مستودع للقدرة الشرائية المتاحة مع مرور الوقت، ومستودع القيمة يستخدم للحفاظ على القدرة الشرائية من وقت الحصول على الدخل الى وقت انفاقه¹⁰، حيث ان استخدام النقود كوسيلة للتبادل يخلق فجوة زمنية بين عمليات البيع والشراء، مما يسمح للأفراد بتجميع النقود للاستخدام المستقبلي. في الواقع، يقوم الفرد بإنفاق جزء من دخله ويدخر جزء آخر للشراء في المستقبل، مما يتيح له الفرصة لبيع السلع والاحتفاظ بقيمتها على شكل نقود بدلاً من سلع أخرى تتعرض للتلف أو تكاليف التخزين.

عندما يحتفظ الفرد بالنقود للاستخدام المستقبلي، تصبح النقود مخزناً للقيمة. فعالية النقود كمخزن للقيمة تعتمد على قدرتها كمقياس للقيمة، حيث يجب أن تحافظ على قوتها الشرائية لفترة طويلة لضمان استقرار الأسعار. ومع ذلك، في فترات الانكماش، ترتفع القيمة الحقيقية للنقود، بينما تنخفض في فترات التضخم.

في فترات التضخم، يفضل الأفراد الاحتفاظ بالثروات في صورة أصول حقيقية، حيث يمكن أن تحقق هذه الأصول عوائد مالية مثل الربح والفائدة والريع، وتعرض الاحتفاظ بالأصول الحقيقية للفرد لخسائر رأسمالية عند الحاجة لتحويل جزء منها إلى نقد.

أخيراً، يجب على الفرد أن يدرك أن بيع السلع والاحتفاظ بقيمتها على شكل نقود لا يضمن استمرارية قوتها الشرائية إلى الأبد.

⁹: محمد الفاتح المغربي: النقود والبنوك، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر، 2018، ص14.

¹⁰: عثمان عثمانية، وداد بن قيراط: اقتصاديات العملات المشفرة ومستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر،

4.4. تستخدم النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة:

ان زيادة حجم الإنتاج الجاري عن قيمة المبيعات الجارية خلال فترة معينة، نتيجة لزيادة الإنتاج في المجتمعات الحديثة وتزايد حجم المخزون السلعي، تفرض أهمية تسويق المنتجات على أساس العقود لتجنب تكديس المخزون وضمان استمرار تدفق السلع المختلفة وتوفيرها في المجتمع.

وبناءً على ما سبق، فإن بنود التعاقد تتم على أساس قيمة معينة، حيث يلتزم المقترض برد هذه القيمة في وقت لاحق مضافاً إليه الفوائد المحسوبة عليه خلال تلك الفترة. وبالتالي، يجب وجود معيار يُحدد عليه قيمة الائتمان، وهنا تأتي دور النقود كوسيط للمدفوعات الآجلة. فوظيفة النقود كمعيار للقيمة لا تقتصر على القيم الحاضرة فقط، بل تمتد أيضاً لقياس المدفوعات الأصلية.

لكن لتقوم النقود بهذه الوظيفة، يجب عليها الاحتفاظ بقيمتها لفترة طويلة نسبياً، حيث أن التذبذب في قيمة النقود يمكن أن يسبب اضطرابات في سوق الائتمان، مما يؤثر على حجم الائتمان والنشاط الاقتصادي.

في فترات ارتفاع الأسعار، يجد الدائن أن قيمة السلع والخدمات التي يستطيع شراؤها عند رده أقل من القيمة التي كان يستطيع شراؤها عند عقد القرض، مما يعني إعادة توزيع الثروة من الدائن إلى المدين. أما في فترات انخفاض الأسعار، يجد المدين أن قيمة السلع والخدمات التي يستطيع شراؤها عند رده تزيد عن القيمة التي كان يستطيع شراؤها عند عقد القرض، مما يعني إعادة توزيع الدخل من المدين إلى الدائن. لذا، يجب أن تتوافر الثقة بين المدين والدائن في أن وحدة النقود لن تتغير قيمتها عند سدادها في وقت التعاقد بدرجة ملموسة، ويوسع الجدول الموالي نطاق التحليل ليشمل وظائف أخرى للنقود على مستوى المعاملات الفردية، أو ما يتعلق بالاقتصاد الجزئي، بالإضافة إلى توضيح الأدوار التي تؤديها النقود على مستوى الاقتصاد بشكل عام.

الجدول رقم (1): وظائف النقود العامة والخاصة

وظائف خاصة (اقتصاد- دزئية)	وظائف عامة (اقتصاد- كلية ومجردة)
وحدة للحساب (مجردة) مقياس مشترك للقيمة (مجرة) وسيط للتبادل (ملموسة) أداة للدفع (ملموسة) معيار للمدفوعات الآجلة (مجردة) مستودع للقيمة (ملموسة)	أصل سائل اطار لنظام التخصيص في السوق (الأسعار) عامل مسبب في الاقتصاد مراقب للاقتصاد

المصدر: عثمان عثمانية، وداد بن قيراط: اقتصاديات العملات المشفرة ومستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسات

السياسات، قطر، 2022، ص 50.

يوضح الجدول أن النقود تؤدي أدوارًا أبعد من الوظائف التي سبق ذكرها، إذ بالإضافة إلى كونها وسيطًا في المبادلات، وأداة للحساب والقياس، ومستودعًا للقيمة، فهي أيضًا تعتبر عاملاً مراقبًا للاقتصاد. فجميع الحسابات الاقتصادية الوطنية تُقاس بالنقود، كما تشكل أساس نظام الأسعار الذي يُعتبر أمرًا بالغ الأهمية كنظام للتخصيص في الاقتصاد.

5. أشكال النقود:

عرفت البشرية العديد من أنواع النقود وتنوعت أشكالها عبر التاريخ، حيث تمثلت هذه الأنواع مراحل معينة من التطور. يمكننا في هذا السياق تتبع أشكال النقود على النحو التالي:

1.5. النقود السلعية:

يشير تاريخ النقود إلى استخدام البشرية العديد من السلع كوسيلة للتبادل ومقياس للقيمة، مثل الملح والأصواف والماشية وغيرها. مع تطور الاقتصاد، انتقل الاهتمام إلى استخدام المعادن مثل الذهب والفضة. ظهرت النقود النائية كوسيلة بديلة، حيث تمثل قيمة النقود السلعية في شهادات ورقية تصدرها السلطة النقدية وتعتبر قابلة للتحويل إلى نقود سلعية.

تتمثل النقود السلعية في شكلين رئيسيين: النقود المعدنية الكاملة والنقود النائية. يمكن أن تكون النقود المعدنية الكاملة عبارة عن مسكوكات معدنية ذهبية أو فضية، وتتداول بذات القيمة النقدية أو كسلعة. ومع ذلك، يجب الانتباه إلى أن القيمة النقدية للنقود المعدنية الكاملة قد تتأثر بتغيرات أسعار السلع الأخرى في السوق، مما يمكن أن يؤدي إما إلى انخفاض قوة الشراء أو زيادتها.

أما النوع الثاني من النقود السلعية الكاملة فهو النقود النائية، والتي تأتي على شكل نقود ورقية تعمل كبديل للنقود المعدنية الكاملة في التداول، حيث تمثل قيمتها تمثيلًا كاملاً للقيمة النقدية. ويتميز استخدام النقود النائية بعدة ميزات، منها:

— حماية النقود المعدنية من التآكل.

— تكلفة طباعة النقود النائية أقل بكثير من صك النقود المعدنية.

— سهولة حمل النقود النائية.

بهذا يصبح من الواضح أن النقود النائية توفر وسيلة فعالة ومرنة لتداول القيمة النقدية دون الحاجة إلى استخدام النقود المعدنية بشكل مباشر.

2.5. النقود الورقية:

مع توسع المعاملات التجارية، بدأ الناس في إيداع أموالهم في خزائن لدى الصاغة والصارفة ورجال الدين. كانت هذه الإيداعات تتبلور في صكوك ورقية، ومع زيادة الثقة بجهات إصدار هذه الصكوك، بدأ

التجار في استخدامها كوسيلة للتبادل. بعد ذلك، أصدرت الدول المعاصرة هذه الأوراق على شكل نقود رسمية، وقد مرت النقود الورقية بثلاث مراحل:¹¹

- النقود الورقية النائية: وهي التي لا يتم إصدارها في نطاق الدولة المحلية إلا بعد إيداع رصيد كامل لها من الذهب والفضة، وهي تعد صكوكا بدين على الدولة.

- النقود الورقية الوثيقة: وهي نقود ورقية مغطاة بالذهب والفضة، تغطية جزئية غير كاملة، ولكن تستمد قوتها في الجزء غير المغطى في قوة الدولة التي أصدرتها.

- النقود الورقية الإلزامية: وهي التي ليس لها غطاء معدني من النقدين الذهب والفضة مطلقاً، وتستمد قوتها الشرائية وقيمتها من الدولة والقانون الذي فرضها عملة للتداول.

يعتبر هذا النوع من النقود الأكثر شيوعاً اليوم. بدأت تداولها خلال الحرب العالمية الأولى عام 1914، عندما أعلن عدم قابلية صرف الأوراق النقدية إلى الذهب¹². ومع ذلك، أصبحت الدولة الحديثة اليوم تعتمد في إصدار عملتها على قوتها الاقتصادية وقدرتها على إنتاج السلع والخدمات، دون الحاجة إلى غطاء ذهبي.

3.5. النقود المصرفية:

النقود المصرفية هي أساس النظام المالي الحديث، حيث تُعتبر عبارة عن ديون مالية في ذمة البنك قابلة للدفع عند الطلب. يمكن تحويل هذه الديون من فرد لآخر بواسطة الشيكات، ولذلك يُطلق عليها أيضاً اسم "نقود الودائع" أو "النقود الائتمانية".

تعتمد النقود المصرفية على وجود حسابات في دفاتر البنوك، حيث يمكن استخدامها كوسيلة للدفع عن طريق الشيكات، ولكن يجب ملاحظة أن استخدامها يتوقف على موافقة الدائن، إذ لا تتمتع بقوة الإبرام بحكم القانون.

وبالتالي، لا يوجد للنقود المصرفية كيان مادي ملموس، بل توجد في صورة حسابات مسجلة في دفاتر البنوك، وتُعتبر البنوك التجارية قادرة على خلق النقود من خلال إضافة نقود جديدة إلى كمية النقود المتداولة في المجتمع. والنقود الجديدة هي في الواقع قيود دفترية مسجلة في دفاتر البنك، لكنها تتمتع بقوة إبرام غير محدودة، مما يجعل البنوك تلعب دوراً حاسماً في تحديد حجم وتداول النقود في الاقتصاد.

¹¹: غسان محمد الشيخ: التأصيل الفقهي للعملة الرسمية – البتكوين نموذجاً، ورقة بحثية منشورة ضمن كتاب وقائع المؤتمر الدولي الخامس عشر: العملات الافتراضية في الميزان، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، 2019، ص 25، تاريخ

الاطلاع: 2023-4-5، على الرابط: https://www.sharjah.ac.ae/ar/Media/Conferences/Vce2019/Documents/proceeding_book.pdf

¹²: احمد حسن: الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، قيمتها وأحكامها، دار الفكر، سوريا، 1999، ص 119.

4.5. النقود الالكترونية البلاستيكية :

شهد تطور الأنظمة النقدية والمصرفية بعد الأزمة الاقتصادية والنقدية العالمية الكبرى (1929-1932) تغيرات متسارعة وحاسمة، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت بوادر بناء نظام نقدي دولي جديد جراء عقد اتفاقية بريتون وودز. تم تطوير أدوات نقدية تدار وفقاً لآليات وقواعد جديدة مدعومة بالتطور الهائل في مجال الإلكترونيات الدقيقة، والتي استُخدمت بشكل أساسي في خدمات وتبادلات القطاع المصرفي، بما في ذلك بطاقات الدفع الإلكترونية.

يُعزى استخدام هذه الأدوات، بما في ذلك البطاقات البلاستيكية الإلكترونية، إلى شركات البترول الأمريكية التي استخدمتها في بداية القرن العشرين. في عام 1950، قام الأمريكي "Diners Club" بتقديم هذه البطاقات في القطاعين التجاري والخدمي، واستخدمها كوسيلة دفع رئيسية في الأعمال المصرفية¹³. زادت شعبية استخدامها مع ازدياد فوائد ومزايا بطاقات الدفع الإلكتروني، مثل سرعة إجراء المعاملات وتجنب مخاطر حمل النقود وفعالية الدفع.

أصبحت البطاقات البلاستيكية الإلكترونية بديلاً عن النقود كوسيلة لعقد الصفقات والمبادلات، سواء داخل الدولة أو بين الدول المختلفة. تعتبر هذه البطاقات نوعاً من النقود النائبة، حيث تقوم بأداء وظيفة النقود كوسيلة للتبادل، وقد اكتسبت شعبية واسعة وتم رفع مستواها لتصبح مرتبة كالنقود الحقيقية.

وتطلق على النقود الإلكترونية البلاستيكية بطاقات الدفع الإلكترونية، وهي بطاقات بلاستيكية يتم معالجتها إلكترونياً، حيث يتم استخدامها في أغراض متعددة من خلال المعلومات المخزنة عليها، ويتم إدخالها في الآلات المعدة لتحقيق هذه الأغراض¹⁴.

تشمل بعض أنواع البطاقات الإلكترونية البلاستيكية المتداولة حالياً:

- بطاقات الدفع: تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية، بناء على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة له.
- البطاقات الائتمانية: تصدرها البنوك بحدود مبالغ معينة، وتُستخدم كوسيلة للدفع وائتمانية، حيث تتيح فرصة الحصول على السلع والخدمات بشكل مؤجل.

¹³: مصطفى يوسف كافي: النقود والبنوك الالكترونية في ظل التقنيات الحديثة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا 2011، ص 41

¹⁴: مصطفى يوسف كافي: مرجع سابق، ص 42.

-بطاقات الصرف الشهري : تختلف عن البطاقات الائتمانية كونها تسدد بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب (أي ان الائتمان في هذه البطاقة لا يتجاوز شهر واحد)¹⁵ .

- بطاقة ضمان الشيكات: وهي بطاقات بموجها يتعهد البنك لعميله حامل البطاقة بضمان سداد الشيكات المسحوبة من قبـه – حامل البطاقة) على هذا البنك وفقاً لشروط البطاقة، فالعميل عندما يحرر شيكا وفاء يثمن مشتريات من السلع والخدمات لأحد التجار فإنه يقوم بتدوين رقم بطاقته ونوعها على ظهر الشيك ، فهذا النوع من البطاقات لا يمكن استعماله بمعزل عن الشيك¹⁶ .

5.5. النقود الرقمية:

بعد ظهور النقود الإلكترونية، ظهرت العملات الإلكترونية أو الرقمية التي يتم إنتاجها بواسطة برمجة إلكترونية. وعلى رأس هذه العملات يقف "البيتكوين"، التي ظهرت لأول مرة عام 2007 من قبل جهة مجهولة تُسمى (ساتوشي ناكاموتو) على الشبكة العنكبوتية. في الواقع، لا نعرف شيئاً عن حقيقتها، سواء كانت رجلاً أو امرأة أو جهة اعتبارية. فجميع الاحتمالات مطروحة. على كل حال، زعمت الجهة نفسها أنها رجل يُدعى ساتوشي ناكاموتو الذي اخترع آلية عمل البيتكوين.

في عام 2008، أُعلن عن الموقع الرسمي لعملة البيتكوين، ثم نشر (ساتوشي ناكاموتو) بحثاً بعنوان "البيتكوين: نظام عملة الند للند الإلكترونية" حيث شرح فيه طريقة عمل البيتكوين وخصائصها. وفي عام 2009، أنتج "ساتوشي ناكاموتو" خمسين بيتكويناً من خلال التعدين. وفي نفس العام، تمت عملية أول تحويل لهذه العملة بين (ساتوشي ناكاموتو) وبين (هال فيني)، المبرمج الفعلي لآلية عمل عملة البيتكوين. وقد تم تقدير قيمة وحدة البيتكوين مقابل الدولار الأمريكي بحوالي 1309.03 بيتكوين، وذلك بناءً على تكلفة الطاقة الكهربائية التي استهلكها الحاسوب في إنتاج البيتكوين¹⁷.

في عام 2010، تم إنشاء سوق إلكتروني لعملية صرف البيتكوين مقابل العملات العالمية مثل الدولار وغيرها. وكانت أول عملية شراء باستخدام البيتكوين هي شراء قطعة بيتزا مقابل 10 آلاف بيتكوين. ومن ثم، تتوالى عمليات الشراء حتى وصل سعر البيتكوين الواحد إلى 68,475.00 دولار في يوم الخميس 5 مارس 2024.

¹⁵: رمزي محمود: النقود و البنوك و التجارة الالكترونية، ثورة نقدية تفرع أبواب القرن الحادي والعشرين وإعادة صياغة مستقبل الشعوب، دار التعليم الجامعي الإسكندرية ، 2022، ص 120.

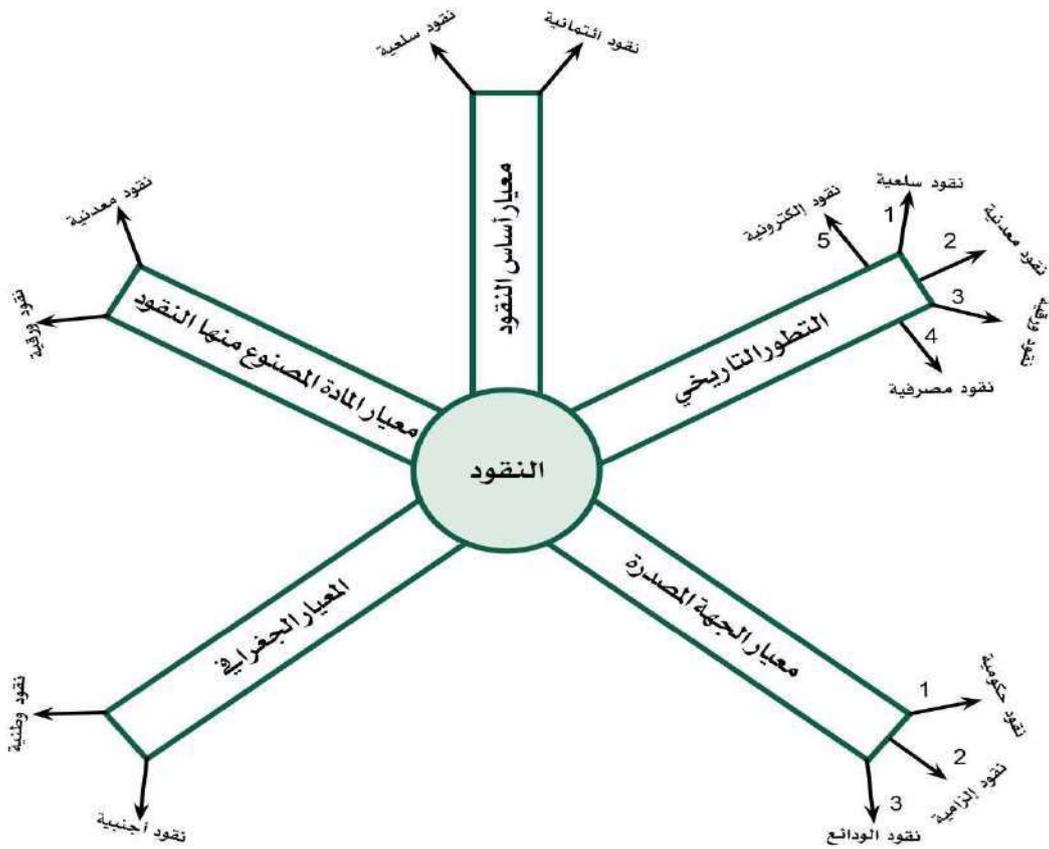
¹⁶: حمود محمد غازي الحمادة : العلاقات التعاقدية الناشئة عن بطاقات الدفع الإلكتروني، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية ، مصر، 2018 ص 67.

¹⁷: غسان محمد الشيخ: مرجع سابق، ص 26.

بلغت القيمة السوقية لأكبر عملة مشفرة في العالم 856 مليار دولار، ممثلة أكثر من 52% من القيمة السوقية الإجمالية لسوق العملات المشفرة الأوسع. وقد تجاوزت بذلك القيمة السوقية لأكبر 3 بنوك عامة عالميا في 6 جانفي 2024.¹⁸

في عام 2012، وافق الاتحاد الأوروبي على ترخيص بنك لأول مؤسسة صرف أوروبية لعملة البيتكوين. وفي عام 2013، اعتبر القضاء في ولاية تكساس الأمريكية عملة البيتكوين مالا لا يمكن الاستثمار فيه، كما اعترفت ألمانيا. وتم إنشاء أول جهاز صراف آلي للبيتكوين في ولاية ساندييغو الأمريكية من أجل صرفها بالدولار أو شرائها.

الشكل رقم (1): أنواع النقود وفقا للمعايير المختلفة



المصدر: عبد الحلیم عمار غربي: الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبوعات Kie publications الالكترونية، 2018، ص 17

¹⁸ : العربية.نت: القيمة السوقية لـ "بيتكوين" تتجاوز أكبر 3 بنوك عالمية مجتمعة، 06 يناير، 2024، تاريخ الاطلاع 5 مارس 2024، على الرابط:

6. علاقة النقود ببعض المفاهيم الأخرى:

بالإضافة إلى ما تم ذكره سابقاً، من الضروري التعرض لبعض المصطلحات التي ستسهم في فهم دور النقود في النشاط الاقتصادي عند القيام بالتحليل. يتعين علينا التركيز على عدة مفاهيم أساسية مثل العلاقة بين النقود والثروة، وعلاقتها بالسيولة، بالإضافة إلى دورها في تحديد عرض النقود.

1.6. النقود والثروة:

النقود تعتبر جزءاً من الأصول النقدية، بينما تشكل الثروة جزءاً من الأصول الحقيقية وتتضمن السلع المادية. فمثلاً، يُعتبر امتلاك الفرد لسيارة أحد أصول الثروة الحقيقية، وعلى مر الزمن، يمكن لصاحب السيارة الحصول على دخل من خلال استخدام السيارة لتقديم خدمات المواصلات. بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر الودائع البنكية والأسهم والسندات جزءاً من الأصول النقدية والمالية. وبالتالي، لا تُحسب الأصول النقدية والمالية ضمن ثروة المجتمع، بل تعتبر جزءاً من ثروة الأفراد¹⁹.

2.6. النقود والسيولة :

تتميز النقود بخاصيتين تجعلها تُفضل على الحفاظ عليها عن غيرها من الأصول. أولاً، النقود لا تولد دخلاً بذاتها، بينما يمكن للأصول الأخرى مثل الأسهم والسندات توليد دخل. ثانياً، النقود لديها القدرة على شراء السلع والخدمات، مما يجعلها مرغوبة كوسيلة للدفع. أما السيولة، فتُشير إلى قدرة الأصول على تحويلها بسرعة إلى نقود دون خسارة، وتتنوع درجات السيولة بحسب نوع الأصل.

3.6. النقود وشبه النقود:

تشمل النقود العملة الورقية والمعدنية المتداولة والودائع الجارية في البنوك، والتي تُعرف باسم وسائل الدفع. أما شبه النقود فيشمل الودائع الآجلة وغيرها من المدخرات النقدية، وتُساهم في تأثير النشاط الاقتصادي في المجتمع. كما تشمل العوامل المؤثرة في وسائل الدفع الأصول الأخرى ذات السيولة العالية، حيث يمكن تحويلها إلى نقود أو استبدالها بسرعة.

4.6. النقود وعرض النقود :

يُعتمد في قياس العرض النقدي على مفهومين أساسيين، الأول يركز على النقود كوسيلة للتبادل، والثاني يركز على دور النقود كمستودع للقيمة.

¹⁹ : ميراندا زغلول رزق: النقود والبنوك ، جامعة بنها – التعليم المفتوح ، كلية التجارة ، مصر ، 2009 ، ص ص 29-30.

أسئلة المحور الأول:

أسئلة الاختيار من متعدد:

1. ما هي وظائف النقود الأساسية؟

- أ. وسيط تبادل فقط
- ب. وسيط تبادل ووحدة حساب
- ج. وسيط تبادل، وحدة حساب، ومخزن للقيمة
- د. وسيط تبادل ومخزن للقيمة فقط

2. أي من التالي يعتبر مثلاً على النقود الورقية؟

- أ. الذهب
- ب. الأسهم
- ج. النقود المعدنية
- د. الأوراق النقدية

3. ما المقصود بالنقود السلعية؟

- أ. نقود مصنوعة من مواد لها قيمة ذاتية
- ب. نقود لا تحمل أي قيمة ذاتية وتعتمد على الثقة
- ج. الأموال المودعة في البنوك
- د. الأوراق النقدية فقط

4. أي من العبارات التالية صحيحة بخصوص النقود القانونية؟

- أ. تمثل قيمة لأنها مصنوعة من المعادن الثمينة
- ب. تعتبر قيمتها مقبولة بموجب قانون الدولة
- ج. لا قيمة لها إلا للتجارة الدولية
- د. تستخدم فقط في التعاملات غير الرسمية

أسئلة صحيح/خطأ:

5. النقود هي أي شيء يتم قبوله عمومًا في مقابل السلع والخدمات. (صحيح/خطأ)
6. النقود البنكية تتضمن الودائع الجارية فقط. (صحيح/خطأ)
7. النقود السلعية تحمل قيمة تستند فقط إلى التصريح القانوني. (صحيح/خطأ)

8. النقود الاحتياطية هي نفسها النقود القانونية. (صحيح/خطأ)

سؤال مقالي:

9. ناقش الدور الذي تلعبه النقود في الاقتصاد الحديث وكيف تساعد في تسهيل العمليات

التجارية.

سؤال تحليلي:

10. اشرح كيف تطورت النقود من النقود السلعية إلى النقود الرقمية في العصر الحديث، مع ذكر

أمثلة.

المحور الثاني:

المجمعات النقدية ومقابلاتها

تمهيد:

تُعتبر المجملات والإحصاءات النقدية من الأدوات الرئيسية في دراسة وتحليل السياسات النقدية والاقتصادية. فهي تُمثّل البنية الأساسية التي يستند إليها الاقتصاديون وصنّاع السياسات لفهم حالة النظام النقدي والاقتصادي واتخاذ القرارات اللازمة بناءً على تلك الفهم.

1. تعريف المجملات النقدية:

المجمل او المجمع هو " جمع عناصر تشكل الكل " : واما المجمعات النقدية فهي عبارة عن مؤشرات إحصائية عن كمية النقود المتداولة، تعطي وسائل الدفع لأفراد المجتمع المدروس، والغاية من هذا التصنيف هو التمييز بين مختلف الأصول النقدية بشكل منظم وفي اطار محاسبي²⁰. ويرتبط عدد هذه المجمعات بعوامل عديدة، أهمها مستوى النشاط الاقتصادي وتطور الصناعة المصرفية وتنوع منتجاتها، وتكمن أهمية هذه المجمعات بكونها احدى الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية، تعطي معلومات للسلطات النقدية عن معدلات نمو هذه المكونات.

ويتم عرض المجملات مرتبة وفق درجة سيولتها، ومعايير تتعلق بخصائص النقد (المتعلقة بدوافع الاحتفاظ بالأصول المالية)، ومعايير تتعلق بسلوك الوحدات الاقتصادية وحساسية كمية النقد اتجاهها.

2. معايير تعريف المجمعات النقدية:

توجد عدة معايير لتعريف المجمعات النقدية من أهمها:²¹

✓ **معييار السيولة:** وفقاً لهذا المعيار، يتم تصنيف الأصول المالية بناءً على مستوى سيولتها، حيث يتم وضع الأصول ذات السيولة العالية في فئات أضيق، بينما يتم وضع الأصول ذات السيولة المنخفضة في فئات أوسع. على سبيل المثال، يتم تضمين الودائع تحت الطلب في M1، اما الودائع الادخارية والودائع لأجل فيتم ادراجها في مجاميع أوسع من M1.

✓ **الحد الأدنى للودائع:** يتم إدراج الأدوات المالية التي تتطلب فئات صغيرة أو مستويات دنيا منخفضة في المجاميع الضيقة، ويفترض أن تكون الأسر تميل إلى امتلاكها. أما الأدوات المالية التي تتطلب فئات كبيرة أو حد أدنى للمستويات العليا يتم إدراجها في المجاميع أوسع أو تكون غير مدرجة على الإطلاق، على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت القصير يتم إدراج الودائع وصناديق الاستثمار المشتركة في

²⁰: محمد حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، ابن عكنون، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2014، ص 150

²¹: صافة محمد: اقتصاد نقدي وأسواق رأس المال، مطبوعة موجهة للسنة الثانية ليسانس، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة

ابن خلدون- تيارت: الجزائر، 2023، ص ص 29-30.

أسواق المال بالتجزئة تدرج ضمن المجمع M2 ذات الأجل القصيرة، في الحين أنه يتم استبعاد الودائع وصناديق الاستثمار المشتركة في أسواق المال بالتجزئة ذات الأجل الطويلة.

✓ تاريخ الاستحقاق الأصلي للودائع: ويطلق عليه كذلك مدة نضج الأصل، ويتم إدراج الودائع ذات أجل القصيرة في مجاميع ضيقة، مثلما نجده في البنك المركزي الأوروبي، حيث يدرج مدخرات قابلة للاسترداد ذات الأجل ثلاثة أشهر وودائع آجال استحقاقها يصل إلى سنتين في المجمع M.2

✓ خصائص مالك الأصول: حسب هذا المعيار يتم إدراج الأصول النقدية الشخصية في مجاميع أضيق بالمقارنة مع الأصول النقدية غير الشخصية، أي أن الودائع أجل الشخصية تندرج في المجمع M2، بينما يتم إدراج الودائع أجل غير الشخصية في المجمع M.3

✓ موقع مؤسسات الإيداع: في هذا المعيار يتم استبعاد أو إدراج الودائع في الفروع الخارجية للمستودعات المحلية في مجاميع أوسع من تلك الموجودة في مؤسسات الإيداع الموجودة محليا، على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية يتم استبعاد المجاميع النقدية المقومة بالدولار في الفروع الخارجية للبنوك الأمريكية، لكن في المكسيك فإن المجمع M 4، يشمل ودائع المقيمين وغير المقيمين عند تقويمها بالعملة الأجنبية.

✓ أنواع المؤسسات المالية: بصفة عامة يتم إدراج الودائع لدى البنوك التجارية في مجاميع أضيق من تلك المتواجدة في المؤسسات غير المصرفية، كما أن الودائع لدى المؤسسات المالية الأخرى غير الودائعية، فيتم إدراجها في المال العام أو استبعادها مثل الودائع الجارية في المكاتب البريدية تندرج في السيولة الجاهزة، وشركات التأمين على الحياة يتم إدراجها في المجمع M2.

3. عناصر الكتلة النقدية:

في المجمع تتكون الكتلة النقدية في أي دولة من عدد من المجملات النقدية (Monetary Aggregates) ²²، وتعرف الكتلة النقدية على أنها مجموع وسائل الدفع المتاحة والمتداولة في اقتصاد ما في لحظة زمنية معينة. كما تعرف على أنها عبارة عن مجموع المتاحات النقدية مضافا إليها المتاحات شبه النقدية. تنحصر عناصر الكتلة النقدية و التي تمثل درجة من السيولة المرتفعة و تعتبر أصولا لحائزيها و خصوصا على الاقتصاد الوطني الذي يمثله في ذلك الجهاز المصرفي (البنك المركزي بالنسبة للنقود القانونية و البنوك التجارية بالنسبة لنقود الودائع).

و يجب الإشارة ان مجموعة النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني، وتأخذ أربعة أشكال:

²²: محمد ادريس: السياسة النقدية، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 17، صندوق النقد العربي، 2021: ص 10

✓ النقود المعدنية المساعدة: تشمل قطعاً معدنية غير نفيسة تتكون من معدن النيكل أو البرونز، تزيد قيمتها الإسمية عن قيمتها كسلعة، وتصلح للمعاملات التجارية الصغيرة، يصدرها البنك المركزي.

✓ النقود الورقية: تصدرها البنوك المركزية، وغير قابلة للاستبدال وليست مغطاة بأي رصيد معدني. تستعمل في المعاملات العادية، وتكون احتياطي بنوك الودائع.

✓ النقود الكتابية: المكونة من الودائع لدى البنوك والخزينة، وهي المسجلة في الرصيد الدائن للحسابات الخاصة.

✓ أشباه النقود: تشمل الأصول السائلة وغير النقدية المكونة من ديون والتزامات المؤسسات المالية، وتضم الودائع لأجل وودائع الادخار، وسندات الدولة ذات الأجل القريب، وعقود التأمين.....إلخ. وما إلى ذلك من الأصول التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقود.

توجد اختلافات في عناصر الكتلة النقدية من بلد لآخر، حيث تُعتبر جميع وسائل الدفع أجزاءً من الكتلة النقدية، ولكن فقط تلك التي تتمتع بمستوى من السيولة النقدية. وبما أن هذا المفهوم غالباً ما يكون عاماً وليس دقيقاً، فإن عناصر الكتلة النقدية تختلف أيضاً من دولة إلى أخرى، وحتى من فترة زمنية إلى أخرى.

إلا أن هناك تقسيم يعتمد على رموز موحدة وهي ما تعرف بمجموعات H، M1، M2، M3، M4 .

✓ القاعدة النقدية H: وهي تعبر عن النقود القانونية وتعبر عن قمة السيولة وتشكل من:

القاعدة النقدية = النقود القانونية

= النقود القانونية الورقية + النقود القانونية المعدنية

ان هذا المجمع يعبر عن كافة وسائل الدفع القانونية وهي تمتاز ب:

✓ تتداول بموجب القانون .

✓ تتميز بكونها نهائية وغير قابلة للتحويل

✓ تعبر عن قمة السيولة (تتميز بالسيولة الكاملة)

✓ لها قوة ابراء لا نهائية بموجب القانون

✓ تتوفر فيها كافة خصائص النقود.

✓ تخضع للرقابة المباشرة من طرف السلطات النقدية.

✓ المتاحات النقدية M1: هي تلك الوحدات النقدية التي تعبر عن مجموع وسائل الدفع وهي تعبر عن قوة شراء فورية (انية) وبالتالي فهذا المصطلح يأخذ بمفهوم اللحظة ومنه فهي تعبر عن الكتلة النقدية او السيولة النقدية بمفهومها الضيق لذا يطلق عليها بالنقود الجاهزة او الموجودات النقدية ويرمز لها بالرمز M1.

M1 = النقود القانونية + نقود الودائع الجارية (النقود الكتابية ، النقود الائتمانية ، الحسابات الجارية)

M1 = القاعدة النقدية + النقود الكتابية

وبالتالي هذا المجمع يعبر عن الموجودات السائلة التي هي بحوزة الأعوان الاقتصادية غير المصرفية. الودائع تحت الطلب: نظرا لعامل الثقة بدأ استعمال هذا النوع في تسديد المعاملات الآنية وبالتالي أصبحت تستعمل كوسيلة دفع أي أصبحت تمثل قوة شرائية مثلها مثل النقود القانونية إلا أن التعامل بها اختياري وهي ليست متماثلة كالنقود القانونية حيث تتكون من:

- ✓ الحسابات الجارية بالبنوك التجارية ،
 - ✓ الحسابات الجارية بمراكز الشيكات البريدية،
 - ✓ الحسابات الجارية بالخزينة العمومية،
 - ✓ الحسابات الجارية بالبنك المركزي (حالة وجود بنوك مركزية تتعامل مع الجمهور).
- وهذا النوع من النقود يمتاز بالخصائص التالية:
- ✓ التعامل بها يكون اختياريًا وبموجب الثقة،
 - ✓ تكاد سيولتها تعادل سيولة النقد القانوني،
 - ✓ تخضع لرقابة غير مباشرة من طرف البنك المركزي.

✓ الكتلة النقدية M2: وتمثل مجموع وسائل التخزين المؤقت للقوة الشرائية وهي تعبر عن الكتلة النقدية بالمفهوم الشامل وهي بالإضافة إلى المجمع M1 يضاف إليها كل الوسائل التي استعملت لتخزين القيمة والتي يمكن تحويلها إلى قوة شرائية خلال فترة محددة.

بحكم أن الإنتاج يحدد بالفترة ولتكن سنة، فخلال هذه الفترة قد تتحول (او يمكن تحويل) ودائع غير جارية كالودائع الادخارية إلى نقود سائلة ومنه النشاط الاقتصادي خلال الفترة المدروسة قد تأثر أو يتأثر بأرصدة هذه الودائع لذا وجدت بعدد الدول ضرورة إدراجها ضمن الوحدات النقدية.

M2 = الكتلة النقدية = M1 (المتاحات النقدية) + المتاحات شبه النقدية

المتاحات شبه النقدية هي الحسابات الدفترية بالبنوك وهذه الحسابات تختلف عن الحسابات الجارية كونها تتضمن موجودات مثله مثل سابقتها إلا أنها لا يمكن استعمالها مباشرة كوسيلة دفع، وهي تتشكل من الودائع لأجل لدى المؤسسات المصرفية والمتمثلة في:

- ✓ أرصدة الحسابات الدفترية بالبنوك التجارية،
- ✓ اذونات الصندوق المصدرة من طرف البنوك،
- ✓ الودائع بإشعار (بإخطار) بالبنوك،
- ✓ الودائع ذات اجل استحقاق محدد،
- ✓ الودائع المخصصة (أرباح).

وتمتاز هذه الوسائل بأنه يمكن تحويلها إلى وسيلة دفع تحت شروط زمنية مع تحمل بعض التكاليف قد تكون في شكل فقدان لجزء من الفوائد.

✓ السيولة الكلية للاقتصاد M3: وهي تعبر عن مجموع وسائل تخزين القيم و الفرق بين هذا المجمع و المجمع M2 في كون M2 تعبر عن وسائل تخزين مؤقتة بينما M3 فتعبر عن وسائل تخزين القيمة بصفة عامة.

$M3 = \text{السيولة الكلية} = M2 + \text{الودائع الادخارية والودائع لأجل لدى المؤسسات غير المصرفية.}$

الودائع الادخارية والودائع لأجل لدى المؤسسات غير المصرفية: هي الودائع التي ادجت ضمن ما أطلق عليه بأشباه النقد والتي تضمنت جزء من الودائع لأجل فقط دون الأخرى وهي تلك الودائع الموضوعة لدى المؤسسات المصرفية إلا ان هناك انواع من الودائع لا تختلف عنها من ناحية المدة فقط انها قد وضعت بمؤسسات غير مصرفية مثل:

- ✓ الودائع الادخارية بصناديق الادخار،
- ✓ اذونات الخزينة العامة.

ان هناك خاصية في هذا النوع من الودائع انها غير مراقب بشكل كاف من قبل السلطات النقدية.

✓ المجمع النقدي الرابع M4 : لقد توسعت المدرسة النقدية الأمريكية في تحديد معنى النقد فأضافت عناصر أخرى شملت:

✓ M3

✓ الشيكات السياحية

✓ قبوالت المصارف من الأوراق التجارية والدولارات.

- ✓ سندات الادخار.
- ✓ التزامات وزارة الخزانة الأمريكية.
- ✓ ودائع الأفراد الأمريكيين بالدولار²³.
- ✓ مجمع النقدي الخامس M5: ويتكون من:
- ✓ M4.

✓ النقود المتولدة نتيجة تحركات رؤوس الأموال العالمية سواء لغاية الاستثمار المباشر أو التوظيف في الأسواق المالية، إضافة إلى الطلب المتولد على النقود لغاية السياحة والدراسة والمؤتمرات واللجوء الناجم عن حالات الاضطرابات السياسية والأمنية.

ونشير لكون المجمعات النقدية القياسية الضيقة هي الأسهل والأوسع انتشاراً، بينما يصعب إجراء القياسات الأخرى، لأنها تتطلب جهوداً كبيرة عبر عمليات متابعة دقيقة ومستمرة للتأكد من صحة النتائج، وتستخدم المقاييس الاقتصادية الموسعة للنقود - المجمعات الثلاثة الأخيرة (M3-M4-M5) - في الدول المتقدمة التي تتمتع بدرجة كبيرة من التقدم الاقتصادي والعمق المالي والنقدية، وابتكار منتجات مالية ونقدية جديدة²⁴.

جدر الإشارة في هذا السياق إلى أن المملكة المتحدة لديها مقياس أضيق للعرض النقدي يُعرف بـ M0، والذي يقتصر على العملة المتداولة فقط. وعلى النقيض، توجد مقاييس أكثر شمولاً في بعض الدول، مثل M4 في المملكة المتحدة و "L" في الولايات المتحدة الأمريكية. كما تتبنى بعض الدول مقاييس أوسع وأكثر شمولاً، مثل M5 في الأرجنتين.

أما في الجزائر، فإن مقاييس العرض النقدي قد تكون معقدة بعض الشيء. يشمل المقياس M1 العملة المتداولة والودائع تحت الطلب بالدينار الجزائري. ويضم المقياس M2، بالإضافة إلى مكونات M1، الودائع لأجل بالدينار الجزائري. بينما يحتوي المقياس M3، بالإضافة إلى مكونات M2، الودائع بالعملات الأجنبية، سواء كانت تحت الطلب أو لأجل. وأخيراً، يشمل المقياس M4، بالإضافة إلى مكونات M3، سندات الخزينة التي يكتتب بها الجمهور، بما في ذلك الأفراد والمؤسسات، باستثناء تلك التي يكتتب بها بنك الجزائر والبنوك التجارية الأخرى²⁵.

²³: حاج موسى نسيمية: الاقتصاد النقدي وسوق رأس المال، مطبوعة بيداغوجية موجهة للطلبة السنة الثانية علوم تجارية، جامعة أنحمد بوقرة - بومرداس، 2022، ص 22.

²⁴: عبد الحليم عمار غربي: الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبوعات Kie publications الإلكترونية، 2018، ص 25.

²⁵: نصر الدين بوعمامة: محددات العرض النقدي وسبل التحكم فيه - مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص: النقود والمالية، جامعة الجزائر 3، ص ص 21-22.

مثال

فعلی سبیل المثال یوضح الجدول التالي مكونات عرض النقود في المملكة العربية السعودية:

جدول رقم (2): مكونات عرض النقود في المملكة العربية السعودية

المجملات النقدية	مكوناتها
M0	النقد المصدر – النقد في الصندوق+ الودائع لدى البنك المركزي
M1	القاعدة النقدية + الودائع تحت الطلب
M2	م1+ الودائع لأجل والودائع الادخارية
M3	م2+ (الودائع الأخرى شبه النقدية بما يشمل على سبيل المثال وودائع المقيمين بالعملة الأجنبية وودائع مقابل اعتمادات مستندية والتحويلات القائمة)

المصدر: محمد ادريس: السياسة النقدية، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 17، صندوق النقد العربي، 2021: ص 10.

أسئلة المحور الثاني:

أسئلة الاختيار من متعدد:

1. ما هو تعريف المجمعات النقدية؟

- أ. مجموع النقود المتداولة داخل الاقتصاد فقط.
- ب. مجموع النقود والودائع المتوفرة لدى البنوك.
- ج. تصنيفات الأصول المالية التي يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة.
- د. مجموع الديون الحكومية فقط.

2. أي من المجمعات النقدية التالية يعتبر أوسع نطاقاً؟

- أ. M1
- ب. M2
- ج. M3
- د. M0

3. ما الذي يشمله M1 في المجمعات النقدية؟

- أ. النقود المتداولة والودائع تحت الطلب.
- ب. النقود المتداولة والودائع لأجل وصناديق الاستثمار.

- ج. الودائع تحت الطلب والودائع لأجل فقط.
- د. الأسهم والسندات.

أسئلة صحيح/خطأ:

4. M0 يمثل فقط النقود المتداولة والاحتياطيات النقدية للبنوك. (صحيح/خطأ)
5. يشمل M3 الودائع تحت الطلب والسندات قصيرة الأجل. (صحيح/خطأ)
6. المجمعات النقدية تساعد البنك المركزي في تحديد السياسة النقدية. (صحيح/خطأ)
7. تحويل الودائع تحت الطلب إلى نقود سائلة يندرج تحت M2. (صحيح/خطأ)

سؤال مقالي:

8. شرح كيف تؤثر المجمعات النقدية في السياسات النقدية والاقتصادية للدولة.

أسئلة تحليلية:

9. ناقش الفروق بين المجمعات النقدية M1 ، M2 ، و M3 وكيف يمكن أن تؤثر هذه الفروق في فهم السيولة في الاقتصاد.

10. كيف يمكن لتغيرات في المجمعات النقدية أن تعكس الحالة الاقتصادية لبلد ما؟ أعط أمثلة للشرح.

المحور الثالث: الأنظمة النقدية

تمهيد:

تعد الأنظمة النقدية من الجوانب الأساسية في النظام الاقتصادي لأي دولة أو منطقة، حيث تؤثر بشكل كبير على الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة. تتضمن الأنظمة النقدية مجموعة من القوانين والسياسات التي تحكم إصدار النقود وإدارة النظام المالي والبنكي، بالإضافة إلى العلاقات مع النظام النقدي الدولي والمؤسسات المالية الدولية.

تتنوع الأنظمة النقدية بين البلدان والمناطق، وتتأثر بعوامل عدة مثل السياسات الاقتصادية، والتطورات الاجتماعية، والظروف الاقتصادية العامة. وتهدف هذه الأنظمة إلى تحقيق أهداف محددة مثل الحفاظ على استقرار الأسعار، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير السيولة النقدية اللازمة للتجارة والاستثمار.

سيكون المحور التالي مخصصًا لاستكشاف أنواع الأنظمة النقدية المختلفة، بما في ذلك النظام النقدي الثابت والنظام النقدي المعوم، وتحليل أثر كل نوع على الاقتصاد والمجتمع، بالإضافة إلى مناقشة التحديات التي تواجه تطبيق هذه الأنظمة وسبل التغلب عليها.

1. تعريف النظام النقدي:

يُعرف النظام، بشكل عام، بأنه "مجموعة المبادئ، والتشريعات، والأعراف... وغيرها من الأمور التي تقوم عليها حياة الفرد، وحياة المجتمع، وحياة الدولة". ومن خلال هذا النظام، يُنظم الأمور المختلفة. ويُعرف النظام النقدي على أنه مجموعة القواعد التنظيمية والمؤسسات النقدية الخاصة بالتداول النقدي في بيئة اقتصادية معينة، ويتضمن ذلك أنواع النقود المستخدمة وطرق إصدارها وقواعد الحساب النقدي التي تحقق الوظائف المختلفة للنقد. فالنظام النقدي، كغيره من أنظمة النظم الاقتصادية الأخرى، يُعد مجموعة العلاقات والتنظيمات التي تميز الحياة النقدية في مجتمع معين.

2. خصائص النظام النقدي:

من خلال التعريف السابق نستخلص الخصائص التالية:

3.1 الخاصية الأولى: أن النظام النقدي هو نظام مركب (أي يتمتع بخاصية مركبة):

أي نظام كان فهو يتكون من عناصر أساسية وباقي العناصر تعد ثانوية بالنسبة للنظام:

✓ **العنصر الأساسي للنظام النقدي: القاعدة النقدية:**

العنصر الأساسي هو ذلك العنصر الذي يلعب الدور المسيطر في عملية التنظيم المدروسة وهي التي تحدده وغالبا ما يأخذ النظام تسميته من هذا العنصر، مع العلم أن هذا العنصر يجب ان يتميز بالثبات والاستقرار لأنه هو الذي يرتكز عليه التنظيم.

إن العنصر الأساسي في النظام النقدي هو ما يعرف بالقاعدة النقدية او ما يعرف بقاعدة القيم او قاعدة القياس (اساس القيم) (وهي الوظيفة الاولى للنقد كقياس للقيمة).

ويقصد بالقاعدة النقدية: الذي يتخذه المجتمع كقاعدة او اساس لحساب القيم الاقتصادية او مقارنتها بعضها ببعض (القياس والمقارنة) حيث يشترط في القاعدة النقدية الثبات.

✓ العناصر الثانوية للنظام النقدي:

العناصر الثانوية تكون اما عناصر مشتقة من العنصر الاساسي او تكون تابعة له ، بالإضافة إلى القاعدة النقدية او الأساس النقدي هناك عناصر ثانوية يتكون منها النظام النقدي و من أهمها نقود القاعدة النقدية (و جدات النقد بمختلف أشكالها و وحداتها- قيمتها) و هي وحدة النقد الرسمية كالدينار و الدولار الخ و هي الوحدات النقدية الرسمية المستخدمة في الحساب و التي تتم بها جميع المبادلات الداخلية ، كما ان هناك عناصر ثانوية أخرى كقانون النقد و القرض و مختلف التشريعات و التنظيمات ، البنك المركزي ، مجلس النقد و القرض و كافة المؤسسات النقدية على اختلاف أنواعها ،

ملاحظة:

مميزات وخصائص نقود القاعدة النقدية:

هناك شرطين أساسيين يجب توفرهما في وحدات نقود القاعدة النقدية وهما ،

✓ **صفة القانونية:** حيث يجب ان تعتبر هذه الوحدات كنقد بموجب قانون مثلا ينص قانون النقد والقرض على ان الوحدة النقدية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية هي الدينار واختصارها الرسمي د.ج.

✓ **صفة قوة إبراء غير محدودة (هي صفة مشتقة من الصفة الاولى):** يجب ان تتمتع وحدة النقد بقوة ابراء مطلقة في الوفاء بالالتزامات بحيث يجبر الدائن على قبولها كوسيلة تسديد الدين ووفاء لدينه، والمدين يعفى من دينه بمجرد التسديد بها، ومن قانون النقد والقرض نجد الا ان القطع المعدنية قد توضع لها بعض القيود (المادة 6 من قانون 90-10).

✓ **صفة النهائية:** حتى تقبل الوحدات النقدية كأداة لتسديد المعاملات وحتى تكون قوة إبراء غير محدودة يجب توفر صفة أخرى وهو عدم قابليتها للتحويل إلى وسيلة نقد أكثر سيولة منها مثال وقت ما كان التعامل بالمسكوكات الذهبية إلى جانب النقد الورقي تصبح النقود الورقية غير نهائية أي بإمكان الدائن طلب المسكوكات الذهبية كوسيلة لتسديد للدائن ورفض النقد الورقي وحتى تأخذ هذه الصفة يشترط من السلطات النقدية تحديد لها ما يعرف بالسعر الإلزامي.

إن توفرت في وحدات النقد كل من صفة القانونية وصفة النهائية تصبح وحدات النقد هذه تمثل قمة السيولة، حيث هناك أدوات دفع أخرى لا تتمتع بهذه الخصائص ومنها على سبيل المثال النقود الكتابية (النقود الائتمانية – الخطية – نقود الودائع..) التي تتداول بموجب الشيكات.

2.2. الخاصية الثانية: النظام النقدي نظام اجتماعي:

حيث إذا أردنا تحديد معالم النقود والنظام النقدي لمجتمع ما لا بد لنا من تتبع البيئة الاقتصادية والاجتماعية الموجودة فيها، فالنظام النقدي هو انعكاس لواقع المجتمع الموجود فيه، بظروفه المختلفة، لنجد النظام في الدول الاشتراكية يختلف كثيرا عنه في الدول الرأسمالية او في الفكر الاقتصادي الإسلامي كذلك فان النظم النقدي في الدول النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة²⁶.

3.2. الخاصية الثالثة: النظام النقدي نظام تاريخي:

أي انه يتطور ويتغير بتطور وتغير النظام الاقتصادي والاجتماعي الموجود فيه، حيث ان التطور التاريخي قد صاحبه تطور مقابل في العلاقات، فتطور من مرحلة قاعدة الذهب الى مرحلة القاعدة الورقية، ومن مرحلة تحرير النظام النقدي لقوى السوق الى مرحلة التدخل الحكومي، وجاء هذا نتيجة الارتباط العضوي بين البيئة الاقتصادية والظواهر النقدية²⁷.

3. اهداف النظام النقدي:

أهداف النظام النقدي تشمل²⁸:

- تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية، مثل الاستقرار الاقتصادي.
- توفير مرونة في التحكم في كمية النقود.
- توفير التشريعات والتنظيمات التي تنظم أداء النقود لوظائفها المختلفة، مما يساهم في الحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية على الصعيدين المحلي والدولي.
- قدرة السلطات النقدية، مثل البنك المركزي ووزارة المالية، على إصدار النقود وتنظيمها والتحكم في كميتها بالزيادة أو النقصان.

²⁶ : سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني : النقود والبنوك والمصارف المركزية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 38

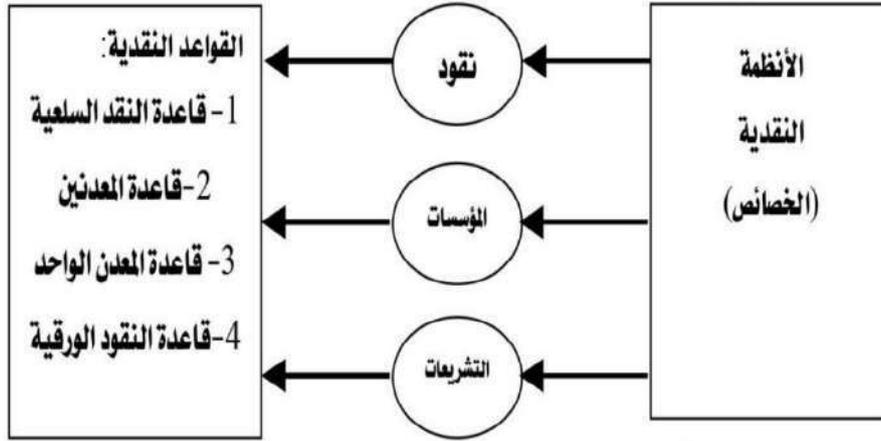
²⁷ : المرجع السابق، ص 38.

²⁸ : العجاج فاطمة الزهراء (بتصرف) : محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، 2022، ص 10.

4. مراحل تطور النظام النقدي:

ان خصائص وعناصر النظام النقدي هي نفسها خصائص وعناصر القواعد النقدية، ولذلك فان مضمون الأنظمة النقدية. ولذلك فان مضمون الأنظمة النقدية ينصرف الى القواعد النقدية، وبعبارة أخرى، فان العلاقة بين النظام النقدي والقواعد النقدية هي علاقة وثيقة ومتداخلة. ويبين الشكل الموالي هذه العلاقة:

الشكل رقم (2): العلاقة بين الأنظمة النقدية والقواعد النقدية



المصدر: محمد أحمد الافندي: الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2018، ص 69. وعلى اية حال، فان العادة في تقسيم أنواع القواعد النقدية قد جرت على النحو الآتي:

- قاعدة النقد السلعية
- قاعدة المعدن الواحد
- قاعدة المعدنين
- قاعدة النقد الورقية

وهذا التقسيم يرجع الى التجربة التاريخية التي مرت بها المجتمعات البشرية فيما يتعلق بالأنظمة النقدية، وسنركز في هذا القسم على دراسة قاعدة المعدن الواحد وقاعدة المعدنين وقاعدة النقد الورقية.

5. نظام المعدنين العالمي

يتحدث النص عن نظام المعدنين العالمي الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ويقدم تلخيصاً لتطوره وآليات عمله. في البداية، كانت العملات مرتبطة بالمعادن الثمينة مثل الفضة والذهب، حيث كانت العملات المعدنية مصنوعة من السبائك والعملات الورقية كانت قابلة للتبادل بالمعادن بقيمة مضمونة.

في بداية القرن التاسع عشر، كانت عملات معظم البلدان مرتبطة بالفضة، باستثناء بعض الدول كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة التي استخدمتا الذهب. وفي فرنسا، كانت العملة مرتبطة بكل من الفضة والذهب. وقد أدى هذا الربط المزدوج للأسعار في فرنسا إلى نشوء نظام المعدنين العالمي، حيث تم ضمان قيمة الصرف بين الفضة والذهب وثبات أسعار الصرف بين الدول²⁹.

استمر نظام المعدنين العالمي بنجاح حتى زمن التسعينات من القرن التاسع عشر، عندما زاد إنتاج الذهب عالمياً بشكل كبير بفضل اكتشافات في كاليفورنيا وأستراليا، مما أدى إلى تراجع قيمة الفضة مقارنة بالذهب. وأدركت الحكومات خطورة هذا التطور على نظام المعدنين، مما دفعها للبحث عن بدائل. في محاولة للتعامل مع هذا التحدي، عُقدت مؤتمرات دولية وصدرت توصيات بتطبيق نظام عالمي قائم على الذهب، لكن تنفيذ هذه التوصيات كان صعباً بالنسبة للعديد من الدول. في النهاية، لم تكن هناك حلول سهلة للخروج من نظام المعدنين، مما جعله يستمر بسلاسة رغم بعض التحديات التي واجهته، وظل ذو أهمية كبيرة في الأسواق المالية للأصول المعدنية.

1.5. سقوط نظام المعدنين:

في أوائل القرن التاسع عشر، حيث قررت فرنسا تخفيض إصدار العملات المعدنية الفضية، مما أدى إلى حل الرابط بين المعدنين. هذه الخطوة كانت مفاجئة وغير متوقعة، وربما كانت بدافع القصاص. أدى سقوط النظام إلى آثار سلبية على الاقتصاد العالمي، خاصة بالنسبة لألمانيا التي كان لديها مخزون كبير من الفضة.

دراسة (2002) Velde أشارت إلى أن فرنسا كان بمقدورها الاستمرار في نظام المعدنين، لكنها اختارت الانسحاب بسبب قلة حيازات الفضة في البلاد مقارنة بألمانيا. وعندما فشلت محاولات الانتعاش، تم حل الرابط بين المعدنين نهائياً، وظهرت قاعدة الذهب الكلاسيكية.

2.5. التداعيات

شملت ارتفاع أسعار الفائدة والصراعات السياسية، ولم يتمكن العالم من الوصول إلى اتفاق دولي لإحياء نظام المعدنين. لكن مع اكتشاف مناجم الذهب الجديدة، تحسن الاقتصاد وانتهت فترة الانكماش، وبدأ العصر الجميل، الذي شهد تطوراً في مختلف المجالات.

²⁹ Johannes Wiegand: Gold, Silver, And Monetary Stability, Finance & Development, International Monetary Fund, March 2023, <https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/2023/03/gold-silver-monetary-stability-johannes-wiegand>

-ملاحظة :

قانون غريشام

في نظم سعر الصرف الثابت، "تطرد النقود الرديئة النقود الجيدة" حسب "قانون غريشام". وهذا ما حدث في ظل نظام المعدنين، حيث قامت مصلحة سك العملة بتثبيت السعر النسبي لمعدنين من المعادن المستخدمة في سك العملات. فإذا ما ازداد عرض أحدهما - بسبب الاكتشافات الجديدة أو إصلاحات العملة التي ألغت الوظيفة النقدية لهذا المعدن - يتراجع سعره السوقي على الأرجح، مما يشجع على تقديم السبائك (المعدن الخام) إلى مصلحة سك العملة لتحويلها إلى عملات معدنية للاستفادة من الضمان السعري. وعلى العكس، فإن المعدن الآخر، الذي أصبح أكثر ندرة (وأعلى قيمة نسبياً بالتالي)، يتم سحبه من التداول. وبذلك تكون التغيرات في عرض السبائك قد أحدثت تحولاً في تكوين العملات المعدنية لصالح المعدن الأقل قيمة، أي المعدن "التضخمي"، ما دام الضمان السعري الذي أقرته مصلحة سك العملة سارياً. وسمي هذا المبدأ النقدي نسبة إلى السير توماس غريشام، المستشار المالي للملكة إليزابيث الأولى³⁰.

قانون غريشام كان له تأثير كبير على تحديد أسعار الصرف وتشكيل نظام المعدنين، ولعب دوراً هاماً في فهم الأسباب والتداعيات لسقوط نظام المعدنين في القرن التاسع عشر.

6. قاعدة المعدن الواحد:

قاعدة المعدن الواحد تشمل قاعدة الفضة وقاعدة الذهب. ومن المعروف أن المجتمعات البشرية اتبعت في البداية قاعدة الفضة، ولكن تحولت كثير من الأمم إلى استخدام قاعدة الذهب منذ نهاية القرن الثامن عشر.

وبالطبيعة الحال، لا توجد اختلافات جوهرية بين قاعدة الفضة وقاعدة الذهب، لذلك سنركز في هذه الدراسة على قاعدة الذهب باعتبارها المعيار الرئيسي في قاعدة المعدن الواحد.

1.6. نظام قاعدة الذهب:

في منتصف القرن التاسع عشر، كانت إنجلترا أول دولة تطبق نظام قاعدة الذهب، تبعها بقية الدول، وظل نظام الذهب سائداً في العلاقات النقدية الدولية حتى بداية القرن العشرين. وفقاً لهذا النظام، تحدد كل دولة قيمة وحدة عملتها الوطنية بوزن محدد من معدن الذهب، وتكون مستعدة لشراء أو بيع كمية من الذهب بسعر العملة الذي تعلنه. وبالتالي، يوفر هذا النظام حرية التبادل بين العملات المدعومة بالذهب، وكذلك حرية استيراد وتصدير الذهب دون قيود.

³⁰:Johannes Wiegand :op. cit

على الرغم من أن الذهب كان يشكل جزءاً صغيراً من النقود المتداولة، حيث تمثلت الأوراق النقدية الحكومية والودائع تحت الطلب الجزء الأكبر من العملات المتداولة، ويعتمد قبول هذه الأوراق على الثقة في قيمتها الذهبية.

كما فرضت الحكومات سعر صرف ضمنيًا لعملاتها، حيث كانت تضمن قيمة أوراقها النقدية بالذهب عن طريق شرائها أو بيعها بسعر محدد. وكل دولة حددت قيمة عملتها المحلية مقابل الذهب، وسمي ذلك بالسعر الرسمي أو سعر التوازن.

وعلى الرغم من تحديد سعر التوازن بين الدولار والجنيه الإسترليني بما يعادل 4.86656 دولار لكل جنيه، إلا أن السعر السوقي للصرف كان يخضع للعرض والطلب. ركائز قاعدة الذهب:

- تعكس فكرة الحرية الاقتصادية وتتيح للأفراد تحويل النقود إلى ذهب والعكس بدون قيود.
- تضمن حرية استيراد وتصدير الذهب بين الدول دون قيود.
- توجد علاقة قانونية بين الوحدة النقدية والذهب الصافي، حيث يتم تحديد قيمة العملة بوزن الذهب.
- تمنع الإفراط في إصدار الأوراق النقدية لتجنب زيادة كمية النقود وتقليل ثقة الجمهور في العملة. انتهى العمل بقاعدة الذهب في إنجلترا عام 1914، وأقرت الدول المتحاربة التداول الإلزامي للأوراق النقدية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم. بعد الحرب العالمية الأولى، اتفقت الدول على العودة إلى نظام قاعدة الذهب لضمان استقرار العملات. ولكن واجهت المشكلة في استعادة أرصدة الذهب التي كانت موجودة بحوزة الولايات المتحدة الأمريكية، فاقترح نظام السبائك الذهبية بدلاً من الذهب الصافي.

2.6. اشكاله:

لقد تميزت نظام قاعدة الذهب بثلاث أشكال تختلف فيما بينها باختلاف الطريقة التي يتم

بها الربط بين العملة الوطنية والذهب:

— نظام المسكوكات: 1860-1917:

يمثل هذا النظام الشكل الأول لقاعدة الذهب، ويتميز بوجود التداول النقدي للمسكوكات الذهبية، ولا يمنع ذلك مشاركة أنواع أخرى من النقود مثل النقود المعدنية الأخرى أو الأوراق النقدية، شريطة أن تكون قابلة للتحويل إلى ذهب. تتمتع المسكوكات الذهبية بقوة ابرام غير محدودة، مما يجعلها النقد الأساسي والانتهازي، وتحظى بثقة فردية ومؤسسية وطنية.

يتطلب هذا النظام توفير وضمان حرية السك، حيث يمكن لأي شخص يمتلك سبيكة ذهبية التقدم بها إلى السلطات لتحويلها إلى عملات ذهبية بلا قيود وبدون تكلفة. وكذلك يتطلب حرية الصهر، أي الحرية في تحويل المسكوكات الذهبية إلى سبائك للاستخدامات غير النقدية، لتجنب ارتفاع القيمة النقدية للمسكوكات فوق قيمتها الفعلية من الذهب في السوق.

لتحقيق تشغيل هذا النظام بشكله الأصلي في السوقين الداخلية والخارجية، يجب توفير الشروط

التالية:³¹

- ✓ تحديد نسبة ثابتة بين وحدة النقد الأساسي وكمية محددة من الذهب بوزن وعتار معينين.
- ✓ توفير حرية سك الذهب وصهره.
- ✓ توفير حرية تحويل العملات الأخرى المتداولة إلى النقود الذهبية بسعر الذهب الثابت.
- ✓ حرية تصدير واستيراد الذهب.

ومع ذلك، يُعتبر هذا النظام غير متوافق مع طبيعة الاقتصادات الحديثة ومتطلباتها، نظرًا لتكلفته العالية وصعوبة الحصول على كميات كافية من الذهب لمواجهة الزيادة في الطلب على النقود.

✓ نظام السبائك الذهبية: 1931-1919:

وهو نظام القاعدة الذهبية التي يقوم فيها التداول النقدي باستخدام أوراق نقدية قابلة للتحويل إلى سبائك ذهبية فقط. في هذا النظام، يتم إزالة الذهب كوسيلة نقدية من التداول بهدف الاحتفاظ بكميات كبيرة منه كاحتياطي للصرف الأجنبي بدلاً من استخدامه كوسيلة للتبادل اليومي. تتوقف البنوك المركزية في هذا النظام عن إصدار النقود الذهبية كما كانت العملية في السابق، وتقتصر على إصدار أوراق نقدية قابلة للتحويل إلى سبائك ذهبية تكون قيمتها مرتفعة بشكل كبير للمحافظة على كميات كبيرة من الذهب كاحتياطي.

ويقوم هذا النظام على نفس الشروط في نظام المسكوكات الذهبية بالإضافة إلى تلك الشروط يجب

تحقيق الشروط التالية:³²

- ✓ ان يتم تداول الذهب في شكل سبائك ذهبية وهذه السبائك محددة الوزن والعتار بموجب القانون،
- ✓ حرية تحويل النقود النائية إلى ذهب (النقود الورقية) حسب قيمة كل سبيكة لدى السلطات النقدية.

³¹: محمود، محمود حامد: الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص ص 29-30.

³²: محمود سحنون: الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2003، ص 33.

وعليه تبنت إنجلترا وفرنسا نظام السبائك الذهبية بعد الحرب العالمية الأولى، حيث سمح القانون الصادر في إنجلترا عام 1925 بتحويل الأوراق النقدية إلى سبائك للمبالغ التي تزيد عن 1500 جنيه إسترليني، بينما لم يسمح قانون "بوانكاريه" في فرنسا الصادر عام 1928 بالتحويل إلا للمبالغ التي تزيد قيمتها عن 225000 فرنك فرنسي. ونظرًا لارتفاع سعر السبائك، أصبح من الصعب على الأفراد الحصول على الذهب. هذا يشير إلى أن مبدأ تحويل النقود الورقية إلى الذهب تم الحفاظ عليه ولكن بقيود كمية محددة. بالإضافة إلى ذلك، كانت قاعدة السبائك الذهبية هي الخطوة الأولى نحو التخلي عن إمكانية تحويل الأوراق النقدية إلى الذهب والابتعاد عن قاعدة الذهب في المعاملات الداخلية، حيث تم تنفيذ هذه الخطوة في إنجلترا عام 1931، وفي فرنسا عام 1936. وبالتالي، تم حصر استخدام الذهب في قطاع التجارة الخارجية فقط.

تم اقتراح نظام آخر، يعرف باسم نظام الصرف بالذهب، الذي يضمن عملية التبادل بالذهب ويقلل من الحاجة إلى استخدام الذهب كوسيلة نقدية.

✓ نظام الصرف بالذهب.

يقصد بصورة الصرف بالذهب العلاقة التي تربط وحدة النقد الوطنية (غير القابلة للتحويل إلى ذهب بصورة مباشرة) بعملة أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب، ودون الحاجة إلى تكوين احتياطي من الذهب الخالص كغطاء نقدي للعملة الوطنية³³، بل تكفي بالاحتفاظ بسندات أجنبية للبلد المتبوع كغطاء لعملتها في التداول الخارجي، وظهر هذا النظام خاصة بين الجول المستعمرة و الدول التي استعمرتها كالهند و مصر بالنسبة لعلاقة عملتهما بإنجلترا.

ومن شروط سريان نظام الصرف بالذهب وخصائصه وهي:³⁴

✓ عدم قابلية وحدة النقد الأساسية للتحويل إلى ذهب بصورة مباشرة داخل الدولة ولكنها تكون قابلة للتحويل وبنسبة ثابتة إلى عملة دولة أخرى تسير على قاعدة الذهب.

✓ وحدة النقد الأساسية ليس لها ارتباط مباشر بالذهب وإنما ارتباط غير مباشر عن طريق عملة أجنبية وسيطة يمكن تحويلها أو صرفها بالذهب في أي وقت.

✓ تلتزم الدولة بتحديد قيمة وحدة النقد الوطنية الأساسية بوزن معين من الذهب في ظل ارتباط الوحدة النقدية الوطنية بوحدة نقد أجنبية أخرى قابلة للتحويل إلى ذهب، على أن يتم الربط بين

العملتين وفقاً لمعدل صرف محددة

³³: محمد أحمد الافندي: مرجع سابق ، ص 75

³⁴: المرجع السابق، ونفس الصفحة.

3.6 . انهيار قاعدة الذهب واسبابه:

تبدو قواعد وشروط سريان قاعدة الذهب غير قادرة على الصمود في ظل نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية أزمة الكساد الكبير (1929-1933). أصبح من الواضح ضرورة البحث عن نظام نقدي جديد يتوافق مع التحولات الاقتصادية والسياسية التي عانت منها الدول. فقد واجه نظام الذهب العديد من التحديات والمعوقات، مما أدى إلى نهاية صلاحيته وانهياره في عام 1931.

تتمثل الأسباب التي أدت إلى انهيار نظام الذهب في عدة نقاط، منها:

أولاً، تفاقم أزمة فائض الطلب على الذهب، حيث بدأت الدول تطلب كميات كبيرة من الذهب لتعزيز احتياطياتها النقدية، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على الذهب بشكل مفرط وعدم استيعاب العرض لهذه الطلبات الضخمة.

ثانياً، تغيرت أولويات السياسات الاقتصادية للدول بعد الحرب العالمية الأولى، حيث بدأت الدول في التحول نحو سياسات اقتصادية جديدة تتضمن التدخل الحكومي بشكل أكبر في الاقتصاد، مما أثر على دور الذهب كوسيلة نقدية.

ثالثاً، شهدت قاعدة الذهب انهياراً في شروطها الأساسية، مثل انهيار مبدأ حرية دخول وخروج الذهب، وضعف العلاقة الثابتة بين قيمة النقود الوطنية وكمية الذهب على المستوى الدولي، مما أثر على استقرار النظام النقدي.

رابعاً، شهدت الأسواق جموداً في الأسعار، حيث لم تكن تلبى الأسعار احتياجات السوق بشكل كافي، مما أدى إلى عدم استقرار النظام النقدي الذي يعتمد على الذهب.

وهكذا، انهارت قاعدة الذهب كنظام نقدي دولي، مما دفع إلى البحث عن نظام نقدي بديل، وذلك بالتزامن مع اقتراب الحرب العالمية الثانية. وقد تم تشكيل نظام "بريتون وودز" كبديل لنظام الذهب، وذلك بنهاية الحرب العالمية الثانية.

7. نظام برين وودز:

في 20 يوليو 1944، وقّعت مجموعة من الاتفاقيات في برينتون وودز، وتحديداً على الضفة الشرقية للولايات المتحدة الأمريكية في "نيو هامبشير". New Hampshire حيث اجتمع ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، بالإضافة إلى ممثلي أربع وأربعين دولة أخرى، وتوصلوا إلى نظام صرف بالذهب حيث أصبح للدولار دورٌ أساسي في الحفاظ عليه. ذلك عبر تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولار إلى الذهب عند سعر ثابت 35 دولاراً للأوقية دون حدود أو قيود. أما باقي عملات دول العالم، فتم تثبيت قيمتها

بالنسبة للدولار وبالتبعية تصبح مثبتة في مواجهة الذهب أيضًا، وفي الجدول الموالي يوضح قيم التعادل بين عملات بعض الدول بدلالة الدولار الأمريكي .

جدول رقم (3): قيم التعادل لعملات بعض الدول بدلالة الدولار الأمريكي عام 1946

الدولة	وحدة العملة	قيمة التعادل الاصلية
الولايات المتحدة الأمريكية	الدولار	1.00
المملكة المتحدة	الجنيه الإسترليني	4.030
فرنسا	الفرنك	00.008
كندا	الدولار	1.000
هولندا	الكلدر	0.377
شيلي	بيزو	0.003
الهند	روبية	0.302
الفلبين	البيزو	00.206

المصدر: نجلاء محمد بكر: اقتصاديات النقود والبنوك، أكاديمية طيبة، 2000، ص 102.

وسمح صندوق النقد الدولي فيما بعد بإمكانية تقلب سعر الصرف بحدود 1% من سعر التعادل الأصلي سواء انخفاضاً وارتفاعاً عدا حالات الاختلال الصعبة فيمكن للدولة إجراء تغيير في سعر التعادل³⁵.

1.7. خصائص نظام بريتن وودز:

يمكن تلخيص خصائص هذا النظام في النقاط التالية:

- ربط أسعار عملات الدول بالدولار وبالتبعية إلى الذهب.
- التزام كل دولة بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على سعر الصرف في حدود 1% من التحركات الصعودية والهبوطية عند سعر التعادل أمام الدولار.
- إمكانية تمويل عجز ميزان المدفوعات المؤقت باستخدام الاحتياطات الدولية والاقتراض من صندوق النقد الدولي. في حالة وجود اختلال هيكلية، يُسمح للدول بتغيير سعر صرف عملتها بنسبة تصل إلى 10% دون موافقة مسبقة من الصندوق.
- استخدام الدول لأرصدها الدولارية لشراء عملتها المحلية عندما تندهور قيمتها بأكثر من 1% أمام الدولار، أو بيع عملتها وشراء الدولار عندما تتحسن قيمتها بما يفوق 1%.
- فرض قيود على تحركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل لتجنب تأثيرها على نظام الأسعار الثابتة للصرف.

³⁵: نجلاء محمد بكر: اقتصاديات النقود و البنوك ، أكاديمية طيبة، 2000، ص 103.

هذه الأفكار تمثل الأهداف الأساسية التي خرج بها مؤتمر "بريتون وودز"، والتي كُلف صندوق النقد الدولي بمراقبة تطبيقها، وهو الذي نشأ عن المؤتمر المذكور، بالإضافة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير المعروف الآن باسم البنك الدولي.

2.7. أسباب انهيار نظام بریتون وودز:

نظام بریتون وودز يعتمد، كما سبق الذكر، على التزام الخزانة الأمريكية ببيع الذهب بسعر 35 دولارًا للأوقية للبنوك المركزية والمؤسسات النقدية في العالم. ونتيجة لذلك، كان من الضروري ربط مقدار الذهب المتاح في الخزانة الأمريكية بالالتزامات المالية القصيرة الأجل. إذا زادت هذه الالتزامات دون زيادة في كمية الذهب، فإن ذلك يعبر عن عجز في ميزان المدفوعات الأمريكي.

منذ الخمسينيات، بدأ ميزان المدفوعات الأمريكي يُسجل عجزًا كبيرًا ومستمرًا، مما أدى إلى تقليل احتياطات الذهب بشكل كبير في الخزانة الأمريكية. وأصبح من الواضح ضرورة تعديل أسعار تعادل العملات. ونتيجة لفشل الولايات المتحدة في إقناع الدول التي حققت فوائض مالية ضخمة، خاصة ألمانيا واليابان، برفع قيمة عملاتها، أصبح من الضروري للولايات المتحدة خفض قيمة الدولار. في تلك الفترة، بدأت الأسواق الدولية لرأس المال ترتبط بشكل كبير من خلال أسواق العملات الأوروبية، وبدأت كميات كبيرة من رؤوس الأموال الأمريكية في التحول للخارج.

وبدأت التحويلات الكثيفة من الدولار الأمريكي إلى العملات القوية الأخرى، خاصة الـدي مارك الألماني والين الياباني والفرنك السويسري. هذا الوضع أدى إلى حدوث مزيد من الاختلالات في ميزان المدفوعات الأمريكي، مما دفع رئيس الولايات المتحدة آنذاك، "ريتشارد نيكسون"، إلى تعليق قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى الذهب، معلنًا بذلك نهاية نظام بریتون وودز.

بالإضافة إلى ذلك، هناك أسباب أخرى لانهيار نظام بریتون وودز، والتي تشمل:

- توقعات انخفاض قيمة الدولار التي أدت إلى تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى خارج الولايات المتحدة.
- تخلي الدول الأوروبية واليابان عن التزامها بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي لدعم الدولار.
- عدم كفاية السيولة الدولية، حيث تم إنشاء وحدات السحب الخاصة للتغلب على هذه المشكلة، لكنها لم تكن كافية بسبب عدم توزيعها وفقًا لاحتياجات الدول الأعضاء وأهميتها النسبية في التجارة الدولية. تُعتبر السيولة الدولية هامة لتمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات قيودية أو انكماشية، وفي الوقت نفسه، تؤدي زيادة السيولة الدولية إلى ظهور الضغوط التضخمية العالمية.

8. نظام سعر الصرف المعموم:

بعد مؤتمر جامايكا عام 1976، الذي عُقد بغرض مناقشة وتحديث النظام النقدي الدولي، تبنت العديد من القرارات التي شكلت تحولاً في هذا النظام. من أبرز القرارات التي تم اتخاذها في هذا المؤتمر³⁶:

- منح الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي حرية اختيار نظم الصرف، بما في ذلك تطبيق نظام التعويم، مع الحرص على مساواة الآثار الناشئة عن هذه القرارات بين الدول الأعضاء.
 - معاملة الذهب كسلعة عادية، وتحديد سعره وفقاً لقوانين العرض والطلب بعد إزالة صفته النقدية وإلغاء السعر الرسمي له.
 - إعادة توزيع الذهب الموجود لدى صندوق النقد الدولي، واستخدام جزء منه كمساعدات للبلدان ذات الدخل المنخفض.
 - اعتماد حقوق السحب الخاصة كأصول احتياطية أساسية في صندوق النقد الدولي.
 - تعزيز دور صندوق النقد الدولي في إشرافه على سياسات الدول الأعضاء فيما يتعلق بسعر الصرف، مع التزامه بمبادئ محددة في إرشاد الدول الأعضاء إلى الأساليب الصحيحة في تطبيق تلك السياسات.
- منذ ذلك الحين، اختلفت نظم الصرف التي اتبعتها الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، حيث بقيت بعض الدول ملتزمة بنظام التعويم، في حين ارتبطت عملات البعض الآخر بعملات قوية مثل الدولار والإسترليني، واستمر البعض الآخر في نظام الرقابة على الصرف، وربط بعض الدول عملتها بسلة من العملات أو بوحدات حقوق السحب الخاصة.
- هذا النظام فرض نفسه بعد انهيار نظام بريتون وودز، وبغرض مواجهة الفوضى في أسواق الصرف الأجنبي والاضطرابات التي سببتها المضاربات التي أحدثت العديد من الاختلالات.
- ويعتمد النظام أساساً على أسعار الصرف المعمومة التي تتغير بحرية بناءً على العرض والطلب في السوق، ويتضمن أنواعاً مختلفة من التعويم:
- التعويم النقي: عندما لا يتدخل البنك المركزي في أسواق الصرف لتثبيت سعر صرف العملة الوطنية.
 - التعويم غير النقي: عندما يتدخل البنك المركزي لتفادي التقلبات الكبيرة في سعر الصرف.
 - التعويم المستقل: عندما لا يرتبط سعر الصرف بأي عملة أخرى.

³⁶: حريري عبد الغني (بتصرف): المالية الدولية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، جامعة شلف، 2021، ص30

– التعويم المشترك: عندما تشترك مجموعة من العملات معاً في تغيرات أسعارها، سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

أسئلة المحور الثالث:

أسئلة الاختيار من متعدد:

1. ما هو النظام النقدي الذي يعتمد فيه قيمة العملة على احتياطي محدد من المعادن الثمينة؟

- ج. النظام النقدي المعدني
- أ. النظام النقدي المرن
- د. النظام النقدي المختلط
- ب. النظام النقدي القائم على

الائتمان

2. أي من الأنظمة النقدية التالية تعتبر الأقل استخداماً في العصر الحديث؟

- ج. النظام النقدي القائم على الائتمان
- أ. النظام النقدي المرن
- ب. نظام المعيار الذهبي

• د. نظام المعيار الفضي

3. أي من التالي يعد دوراً رئيسياً للبنك المركزي في الأنظمة النقدية؟

- ج. تحديد السياسة النقدية وإدارة الاحتياطيات
- أ. تحديد سعر الذهب العالمي
- ب. إصدار السندات الحكومية فقط
- د. تنظيم السوق العقارية

أسئلة صحيح/خطأ:

4. النظام النقدي المرن يعتمد قيمة العملة على ثقة الجمهور والقوانين الحكومية فقط.

(صحيح/خطأ)

5. في نظام المعيار الذهبي، لا يمكن تحويل العملة إلى ذهب بمعدل ثابت. (صحيح/خطأ)

سؤال مقالي:

6. ناقش كيف أثرت التحولات من نظام المعيار الذهبي إلى النظام النقدي المرن على الاقتصادات العالمية.

سؤال تعبيرى:

7. اشرح الفروق بين النظام النقدي المعدني والنظام النقدي المرن مع ذكر مثالين لكل نظام من الواقع.

سؤال تحليلي: كيف يمكن للبنك المركزي استخدام الأدوات المختلفة مثل أسعار الفائدة ومتطلبات الاحتياطي للتأثير على العرض النقدي في نظام مرن؟

المحور الرابع:

البنوك التجارية والبنك المركزي

تمهيد :

في عالم الاقتصاد الذي يتسم بالتعقيد والتطور المستمر، تلعب البنوك دوراً حيوياً في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. البنوك التجارية والبنك المركزي هما الركنان الأساسيان في نظامنا المالي، حيث يتم من خلالهما تنظيم الأموال وضمان سير العمليات المالية بسلاسة في الاقتصاد الوطني والدولي. يختلف دور كل من هذين النوعين من البنوك، حيث تقدم البنوك التجارية خدمات مباشرة للأفراد والشركات، بينما يركز البنك المركزي على السياسة النقدية والإشراف على النظام المالي بأكمله.

في هذا المحور، سنتناول الأدوار المتباينة للبنوك التجارية والبنك المركزي، مستعرضين كيفية تأثيرهما على الاقتصاد الوطني والعالمي. سنبدأ بالتعريف بالبنوك التجارية، موضحين وظائفها الرئيسية، والخدمات التي تقدمها، وكيفية تأثيرها على الأنشطة الاقتصادية اليومية. من ثم، سنتقل إلى استكشاف البنك المركزي، مفصلين دوره في تنظيم العملة، مراقبة التضخم، وإدارة احتياطات البلاد من العملات الأجنبية.

1. البنوك والوساطة المالية:

يُعتبر القطاع المصرفي من أركان الاقتصاد الحديث، حيث يلعب دوراً حاسماً في تنظيم السيولة النقدية ودعم النشاط الاقتصادي من خلال توفير الأموال اللازمة للأفراد والشركات على حد سواء. البنوك، بوصفها مؤسسات مالية رئيسية، تقوم بمهام متعددة تشمل جمع الودائع، وتقديم القروض، وإدارة الاستثمارات، بالإضافة إلى تنفيذ عمليات الصرف الأجنبي وإدارة المخاطر المالية..

1.1. تعريف البنوك:

مفهوم "المصرف" في اللغة العربية يعود إلى جذور عميقة ودلالات متعددة ترتبط بالتعاملات المالية. في "المصباح المنير"، وهو من المعاجم اللغوية الموثوقة، نجد تفسيرات لكيفية استخدام الفعل "صرف" بمعاني مثل إنفاق المال أو تبديل الذهب بالدرهم. كما أن "الصيرفي" هو اسم الفاعل الذي يعني من يقوم بعملية الصرف، و"الصراف" للتعبير عن التكتيف والمبالغة.

من هذه الجذور، نشأت كلمة "المصرف" التي تكسر الراء فيما لتدل على المكان الذي تتم فيه عمليات الصرف. وعلى نحو مشابه، كلمة "بنك" مشتقة لغوياً من الفرنسية "Banque" ومن الإنجليزية "Bank". ترجع أصولها إلى الكلمة اللاتينية "BANCA" والإيطالية "BANCO"، التي تعني في كلا اللغتين "الطاولة" أو "المنضدة". في البداية، كانت تشير إلى المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، حيث كان الصاغة والسيارفة، خاصة في إيطاليا، يمارسون عملهم بالجلوس على هذه الطاولات في الموانئ والأماكن العامة. تطور المعنى لاحقاً ليشير إلى المنضدة التي تُستخدم لعد وتبادل العملات، وأخيراً، تحولت الكلمة

لتدل على المكان الذي توجد فيه هذه المنضدة، أي البنك بالمفهوم الحديث. وقد أصبحت هذه الكلمة مستخدمة في معظم اللغات.³⁷

من الناحية الاقتصادية، يُعرف البنك بأنه المؤسسة التي تتوسط بين طرفين لديهما احتياجات متقابلة مختلفة. يقوم البنك بجمع هذه الاحتياجات أو توصيلها أو تنميتها بهدف تحقيق فائدة لكلا الطرفين مقابل تحقيق ربح مناسب.

تشير الدراسات التاريخية إلى أن فكرة البنوك بدأت بالظهور في القرون الأولى بعد الميلاد. فنظام المقايضة كان يواجه مشكلات عديدة، وسك النقود قدم حلاً فعالاً لذلك. نظرًا لقيمة هذه النقود، بحث مالكوها عن وسائل آمنة لحفظها، فكان الصاغة بفضل وسائل الحماية التي لديهم، الجهة الأمينة لتولي هذه المهمة.³⁸

بعض الدراسات تشير إلى أن جزيرة صقلية كانت مهد ظهور المصارف الأولى، حيث كان سكانها يعملون بشكل رئيسي في الصيد وكانوا يودعون أغراضهم الثمينة لدى الصاغة مقابل أجر معين خلال فترات غيابهم الطويلة. أيضاً، كان الأغنياء يودعون أموالهم لدى الصاغة.

مع تزايد الطلب على القروض، استغل الصاغة الأموال المودعة لديهم لمنح القروض بفائدة. لاحظوا أن الودائع تظل مستقرة نسبياً بسبب³⁹:

- عدم اهتمام المودعين إلا بالحصول على أموالهم عند الطلب.
 - طول فترات غياب الكثير من المودعين.
 - استحالة عودة جميع المودعين في وقت واحد لسحب أموالهم.
 - التعويض عن السحوبات من خلال الإيداعات اليومية التي تحافظ على مستوى الودائع العام.
- بمرور الوقت، أصبح الصاغة يستخدمون أموال الناس المودعة لديهم في الإقراض بفائدة، مما زاد من اهتمامهم بجذب ودائع أكبر لمنح قروض أكبر وجمع فوائد أعلى. نتيجة للمنافسة، بدأ الصاغة بتقديم فوائد على الودائع وتسهيل عملية الإيداع، حتى أنهم كانوا يحملون طاولاتهم إلى الشاطئ لجمع الودائع من المسافرين دون تأخير.

³⁷: سليمان ناصر: التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 9.

³⁸: محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل احمد سمحان: النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 101.

³⁹: المرجع السابق، ص 101.

في مراحل لاحقة، أصبح بالإمكان نقل المال المودع من شخص إلى آخر في منطقة مختلفة بواسطة كتاب خطي يأمر الصائغ بدفع المبلغ لشخص آخر. كما أصبح التوقيع على شهادة الإيداع يكفي لنقل ملكية الوديعة من المودع الأصلي إلى المودع الجديد.

من القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر، بدأ الصاغة في إصدار شهادات ملكية تتعهد بإمكانية استبدالها بجنهيات ذهبية تعادل القيمة المكتوبة فيها عند الطلب.

يشير المؤرخون إلى أن أول بنك منظم تم إنشاؤه في عام 1157م، ثم تبعته بنوك في بنك جنوه عام 1170م وبرشلونة عام 1403م وأمستردام عام 1609م وهامبورغ عام 1619م. كان الهدف من إنشاء هذه البنوك هو تركيز عمليات الودائع والصرف المحلي في بنك واحد تحت إشراف الحكومة لحماية المواطنين من تلاعب الصيارفة بالمسكوكات.

مع تطور الوقت، ازدادت أهمية القروض المقدمة للتجار والبحارة وملوك الأراضي، حيث كانت الفوائد تتراوح بين 6% و48% شهريًا. هذا النظام واجه انتقادات شديدة من رجال الدين في أوروبا لمخالفته تعاليم النصرانية واليهودية التي تحرم الربا، فضلًا عن سوء معاملة الفقراء واستغلالهم من قبل المصرفيين.

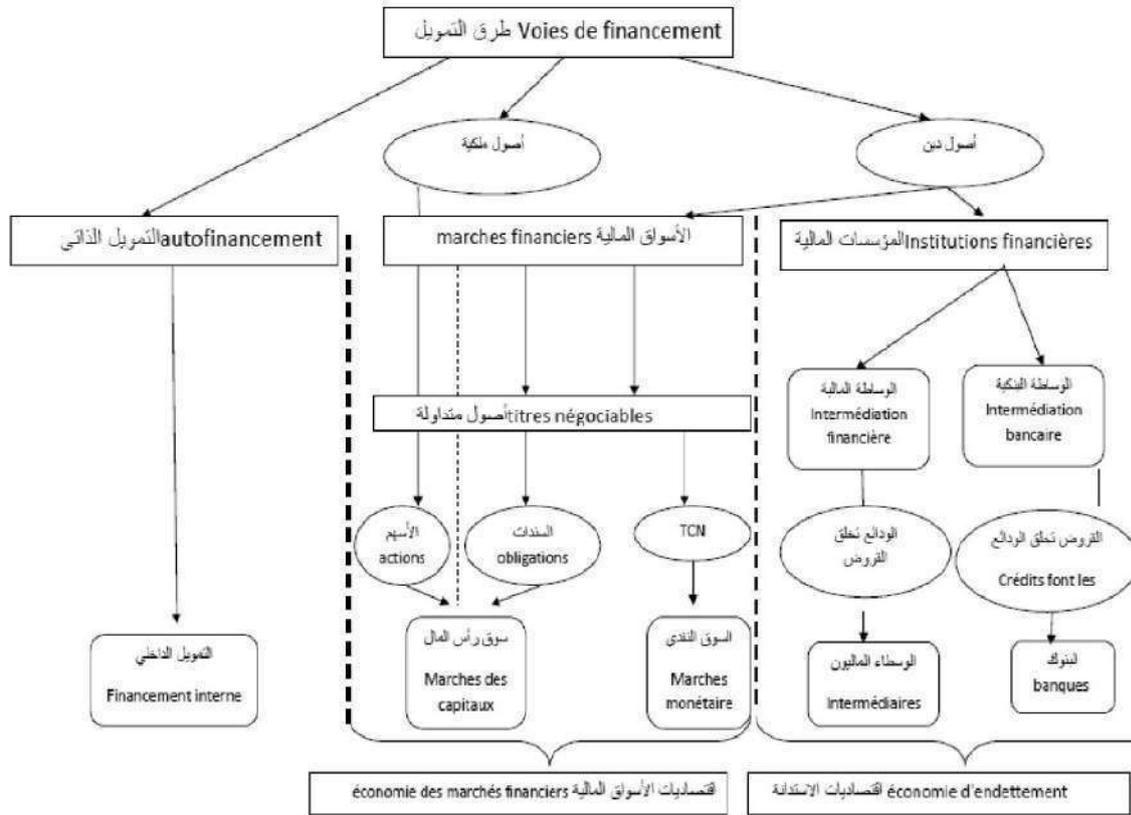
في عصر النهضة، تركزت الأنشطة المصرفية بشكل أساسي بين الأثرياء والطبقة البرجوازية، ولكن مع تطور الملاحة ووسائل الاتصال، انتشر العمل المصرفي ليشمل أنحاء مختلفة من العالم. بدأت الأعمال المصرفية تتنوع وتشمل عددًا أكبر من المعاملات المالية، مما دفع الحكومات لتولي مزيد من الاهتمام بهذا القطاع وتنظيمه من خلال قوانين وتشريعات.

2.1. العلاقة المالية:

يتألف النظام المالي من عدة عناصر أساسية، تشمل المؤسسات المالية والمصرفية والأسواق المالية والأدوات المالية. ومن أجل فهم تكوين النظام المالي ومكوناته، نفترض وجود وحدتين اقتصاديتين في الاقتصاد: الأولى تُعرف بوحدة الفائض المالي، والثانية تُعرف بوحدة العجز المالي. يعني ذلك أن الوحدة الاقتصادية في النظام الاقتصادي قد تكون في بعض الأحيان وحدة عجز مالي وفي أحيان أخرى تكون وحدة فائض مالي.

وبناءً على هذه الحالة، فإن وحدة العجز المالي تحتاج دائمًا إلى المزيد من الأموال لتغطية نقصها المالي، في حين تسعى وحدة الفائض المالي دائمًا إلى الاستثمار والتخلص من فائضها المالي. ولكن يجب أن تتوفر شروط معينة لتحقيق رغبتين هاتين الوحدتين.

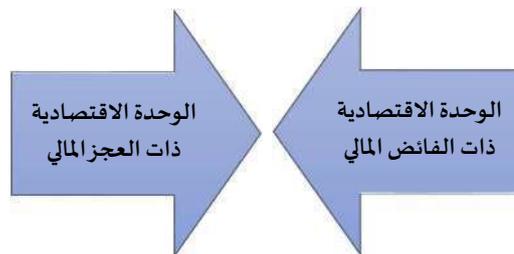
الشكل رقم (3) : مكونات النظام المالي



المصدر: وليد العايب، لخلو بوخاري: اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013، ص 28.

ترغب وحدة العجز المالي في الحصول على الأموال بأقل تكلفة وأطول مدة زمنية ممكنة، بينما ترغب وحدة الفائض المالي في التخلص من أموالها بأعلى عائد وأقصر مدة زمنية ممكنة. وعندما تتقابل هاتان الوحدتين، يمكن لوحدة العجز المالي قبول الأموال التي تقدمها وحدة الفائض المالي. وبهذه الطريقة، يساهم وحدة الفائض المالي في تمويل العجز الذي تواجهه وحدة العجز المالي. يُشار إلى هذه العملية بالتمويل المباشر، حيث تموّل وحدة الفائض المالي وحدة العجز المالي. تعتبر هذه الصيغة واحدة من الصيغ الأساسية للتمويل، تمثل مبدأ تبادل المصالح بين الوحدتين الاقتصاديتين، وتعد هذه الصيغة من الصيغ البدائية للتمويل للشكل (03).

الشكل رقم (4): التمويل المباشر



الصيغة السابقة لا تعكس الصورة الكاملة للاقتصاد، إذ يتألف الاقتصاد من آلاف أو ملايين الوحدات الاقتصادية، والتي تشمل الأفراد والمؤسسات بأشكالها وأنواعها المتنوعة، بالإضافة إلى الوحدات الحكومية وغيرها. لا يمكن في هذا السياق أن تتقاطع وحدات العجز المالي مع وحدات الفائض المالي مباشرة، وهذا حيث يأتي دور الوسيط المالي للوساطة بين هذه الوحدات المختلفة.

الوسيط المالي هو الجهة التي تتوسط بين وحدات العجز المالي والفائض المالي في الاقتصاد. وظيفته الرئيسية تكمن في استقبال الودائع والمدخرات من الأفراد والمؤسسات والحكومة، ومن ثم إعادة توزيع هذه الأموال إلى وحدات العجز المالي على شكل قروض وائتمان. يقوم الوسيط المالي بتحديد الأجل والاستحقاقات وتحديد العائد للوحدات الفائض المالي والتكاليف لوحدات العجز المالي.

يتمثل دور الوسيط المالي أيضًا في قبول الأموال من وحدات الفائض المالي وتوزيعها بأشكال وأنواع متنوعة وفقًا لدرجة تقدم النظام المالي. يتنوع أسلوب توزيع الأموال وفقًا لتطور وتقدم النظام المالي، كما يعتمد على الأدوات المالية والمنافذ المتاحة.

بالتالي، يمثل الوسيط المالي عنصرًا أساسيًا في الاقتصاد، حيث يساهم في تحقيق التوازن بين وحدات العجز المالي والفائض المالي من خلال وساطته في عمليات التمويل والاستثمار.

ولفهم وتوضيح آليات عمل الوسيط في الاقتصاد ومن خلال المثال الآتي:⁴⁰

مثال:

بافتراض أن الوحدة الاقتصادية لديها فائض مالي وبشكل نقد مقداره 1000 دينار ويظهر في ميزانية الوحدة أ ك موجود وأن هذه الوحدة الاقتصادية ترغب بالتخلص من هذا الفائض وبوجود الوسيط المالي يمكن لها أن تودع هذا المبلغ لدى الوسيط، وبقبول الوسيط المالي هذه الوديعة، فإن هذه الوديعة ستظهر في ميزانية الوسيط المالي وفي جانب المطلوبات ومقداره 1000 دينار، وفي نفس الاتجاه فإن الوسيط المالي سيكون مستعدًا لإقراض هذا المبلغ وهو 1000 دينار لوحد العجز المالي، وعند إكمال العملية سيظهر مبلغ القرض في جانب الموجودات من ميزانية المصرف، ويظهر المبلغ في جانب المطلوبات من ميزانية الوحدة الاقتصادية ذات العجز المالي. إن ملاحظة ميزانية الوسيط المالي تظهر وبوضوح أن المبلغ قد دخل كالتزام عليه ولهذا ظهر ضمن المطلوبات، وعند إقراض المبلغ فإنه قد ظهر ضمن الموجودات، بعبارة أخرى أن المبلغ قد دخل بشكل ودائع وخرج بشكل قروض، ولهذا السبب أقصر دور الوسيط المالي على تعبئة الأموال

⁴⁰ : سرمد كوكب الجميل: مقدمة في إدارة المؤسسات المالية نظريات وتطبيقات، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان،

وتوزيعها. ويظهر المثال أدنته الصيغة المحاسبية لعملية الوساطة المالية التي تمارسها المؤسسة المالية. فالمودع أيا كان فردا أم شركة أم مؤسسة أم حكومة سيكون المبلغ المودع في سجلاتها موجوداً.

مثال 1: ودع الفرد مبلغاً من المال في مصرف مقداره 1000 دينار

ميزانية المودع 12 / 31

1000 موجود

أما إذا كانت هناك عملية اقتراض من قبل المقترض فردا كان أن شركة أم مؤسسة أم حكومة فيتم تسجيل القرض في سجلاته مطلوباً كما في المثال أدناه: مثال 2: اقترض الفرد مبلغاً من المال من المصرف مقداره 1000 دينار

ميزانية المقترض كما في 12 / 31

1000 مطلوب

المؤسسة المالية أيا كانت مصرفاً أم شركة استثمار أو تمويل والتي تمارس الوساطة المالية يتم التوديع لديها وتقوم بمنح القروض فهب إذن وسيط لقبول الودائع وتقديم القروض تظهر الحالة فيها محاسبياً كما يلي

مثال 3: كيف تظهر ميزانية المصرف عندما تقبل إيداعاً وتقدم قرضاً فتبدو كما يلي:

ميزانية المصرف الوسيط المالي كما في 31/12

1000 موجود / 1000 مطلوب

استناداً إلى ما ذكر أعلاه، يعمل البنك كوسيط مالي يؤدي نشاطه عبر العمليات البنكية التي تتطلب وجود طرفين، والهدف هو تقديم الخدمة لهما، والمقابل هو تحقيق أرباح مقابل هذه الوساطة او الخدمة.

3.1. تعريف الوساطة المالية:

يعرف الوسطاء الماليون بأنهم عبارة عن مؤسسات تحاول تقديم خدمات لتلبية حاجات المودعين والمقترضين، ويمكن القول المقترضين والمقترضين، وعادة ما تكون بصيغ متنوعة ومتعددة كما سيرد في فصول هذا الكتاب لاحقاً⁴¹.

⁴¹: سرمد كوكب الجميل: مرجع سابق، ص 41.

وتتعدد مؤسسات الوساطة المالية لتشكّل المصارف والمؤسسات الادخارية وبيوت المال والأسواق المالية بمختلف أنواعها، وتتنوع مؤسسات الوساطة المالية كلما ازداد الاقتصاد تطوراً ونموً، وإن الأطراف الأساسية لعملية الوساطة المالية هي في الحقيقة بين المدخرين والمستثمرين عبر الوسيط المالي. لقد تطورت عمليات الوساطة المالية وبشكل كبير جداً في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وباتت المؤسسات المالية الوسيطة أياً كانت، مصارف أم أسواق أم شركات تأمين وغيرها من المؤسسات المالية تبحث عن جذب الأموال من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي، أياً كانت تلك الوحدات واستثمارها في مختلف أشكال الاستثمار، ولقد استطاعت المجتمعات الحديثة أن تنظم تلك العمليات الوسيطة وأطراف العلاقة تحت مظلة النظام المالي.

4.1. أسباب ظهور الوساطة المالية

تنبع من التحديات المترتبة عن العلاقة المباشرة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي. مجموعة من الصعوبات: نذكر منها⁴²:

- صعوبة التعارف بين الطرفين: من الصعب على الأفراد التعرف على بعضهم البعض بشكل شخصي، مما يجعل من الصعب لأصحاب الفائض المالي معرفة وجود أصحاب العجز المالي الذين يحتاجون إلى تمويل.
 - عدم توافق الرغبات في الزمان والمكان: قد يحتاج صاحب العجز المالي إلى الأموال في وقت مختلف أو مكان مختلف عما يمكن لصاحب الفائض تقديمه، مما يصعب عملية التواصل والتفاهم بينهما.
 - صعوبة توافق الرغبات في المبلغ: قد يحتاج صاحب العجز المالي إلى مبلغ أكبر مما يمكن لصاحب الفائض المالي تقديمه، مما يتطلب البحث عن حلول بديلة.
 - عدم قدرة المقرض على تقدير الأخطار: يمكن للمقرض أن يواجه صعوبة في تقدير المخاطر المحتملة، مما يؤثر على فرص استخدام الأموال بشكل أمثل.
 - تجميد الأموال: يؤدي التمويل المباشر إلى تجميد الأموال حتى تاريخ التسديد، مما قد لا يخدم أصحاب الفائض المالي.
- لتجنب هذه المشاكل، يمكن إقامة علاقات تمويل غير مباشرة، والتي تمثلها الوساطة المالية، والتي تلعب دوراً حيوياً في تيسير عملية التمويل وتوفير الجو المالي الملائم للأفراد والمؤسسات.

⁴²: الطاهر لطرش (بتصرف): تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص. 5.

5.1. أهمية الوساطة المالية

الوساطة المالية تمثل جزءاً أساسياً من البنية الاقتصادية لأي دولة، حيث تلعب دوراً بارزاً في تسهيل عمليات التمويل وتحقيق التوازن في الاقتصاد. تتمثل أهمية الوساطة المالية في توفير الحلول اللازمة للعديد من التحديات المالية التي قد يواجهها المستثمرون والأفراد على حد سواء.

✓ أهمية الوساطة المالية لأصحاب الفائض المالي:

بالنسبة لأولئك الذين يمتلكون فائضاً مالياً، تعتبر الوساطة المالية وسيلة ممتازة للاستثمار بأمان وثقة. فهي توفر لهم الفرصة لتحقيق عوائد جيدة على أموالهم بطريقة تلبى احتياجاتهم وتطلعاتهم المالية. بالإضافة إلى ذلك، يمكنهم الوصول إلى السيولة بسهولة وفي أي وقت يشاؤون، مما يمنحهم المرونة والقدرة على التحكم في أموالهم بشكل فعال⁴³.

✓ أهمية الوساطة المالية لأصحاب العجز المالي:

من جهة أخرى، يعتبر الوساطة المالية أداة حيوية لأولئك الذين يواجهون صعوبات مالية ويحتاجون إلى تمويل خارجي. فتوفر لهم الوساطة المالية الفرصة للحصول على الأموال اللازمة بشكل سريع وفي الوقت المناسب، دون الحاجة إلى مواجهة عقبات تمويلية معقدة.

✓ أهمية الوساطة المالية للاقتصاد الوطني:

في سياق الاقتصاد الوطني، تلعب الوساطة المالية دوراً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي وتنشيط الاستثمارات. فتمكين الشركات والمشاريع من الحصول على التمويل اللازم يساهم في دعم الأنشطة الاقتصادية وخلق فرص العمل، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويحد من ظاهرة التضخم. كما تساهم الوساطة المالية في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية، مما يساهم في تحقيق التوازن في الاقتصاد وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

✓ بالنسبة للوساطة المالية ذاتها:

بالنسبة للوساطة المالية، فإنها لا تقدم خدماتها لأصحاب العجز المالي والفائض المالي دون مقابل. بل تستفيد الوساطة المالية بشكل كبير من هذه العمليات، حيث يمكن ذكر بعض الفوائد الرئيسية كالتالي⁴⁴:
- تحقيق الفائدة على القروض يُعتبر أحد المصادر الرئيسية للدخل للوساطة المالية، حيث تساهم الفوائد في تعظيم عوائد الوساطة المالية وتحقيق أرباح مستدامة.

⁴³: روشو عبد القادر (بتصرف): الوساطة المالية ودورها في إنشاء سوق تمويلية للاقتصاد الوطني. دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2018، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الأول، مارس 2019، ص 153.

⁴⁴: الطاهر لطرش (بتصرف): مرجع سابق، ص 10.

- استخدام موارد غير مكلفة يعتبر أمرًا مهمًا للوساطة المالية، حيث أن الودائع الجارية تشكل جزءًا كبيرًا من مواردها. ويجب الانتباه إلى أن هذا النوع من الودائع لا يكلف الوساطة المالية أي تكاليف، نظرًا لأن معظم الأنظمة النقدية تمنع منح فوائد على هذا النوع من الودائع.

- يسمح حصول الوساطة المالية على ودائع بتوسيع قدرتها على منح القروض، حيث يمكن للبنوك منح قروضًا بمبالغ أكبر مما يمكنها استقطاعها من الودائع، مما يزيد من فرص الوساطة المالية في تحقيق الأرباح وتعظيم إمكانياتها التمويلية.

6.1. وظائف الوساطة المالية ومؤسساتها:

تعتبر مؤسسات الوساطة المالية عنصرًا أساسيًا للنظام المالي الحديث، حيث تسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي، وتوفير الحماية من المخاطر المالية، وتوجيه التمويل نحو القطاعات الاقتصادية ذات الفائدة العامة والخاصة.

- وظائف الوساطة المالية:

تتضمن عدة جوانب تهدف إلى تيسير عمليات التمويل وتقديم الخدمات المالية بشكل أكثر فعالية وفعالية. من بين أهم هذه الوظائف:⁴⁵

✓ مركز للمعلومات المالية وتحليلها:

يعاني العديد من الأفراد والمؤسسات من نقص المعرفة بشأن السوق المالي، وتأتي هنا دور الوساطة المالية في توفير المعلومات والاستشارات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية الصائبة.

✓ التفاوض على الأوراق المالية وتنويع المحفظة المالية:

تقوم الوساطة المالية بالتفاوض على الأوراق المالية بأفضل الأسعار الممكنة وفقاً للبيانات المتاحة، كما تساعد في تنويع محافظ العملاء لزيادة العوائد وتقليل المخاطر.

✓ تخفيض التكاليف وتدني المخاطر المالية:

تلعب الوساطة المالية دوراً هاماً في تقليل تكاليف التعامل بالأصول المالية المباشرة، كما تساهم في تقليل المخاطر بفضل مركزها المالي القوي وتنوع محفظتها.

✓ خلق الائتمان وتوفير السيولة:

تمكن الوساطة المالية من خلق الائتمان وتوفير السيولة من خلال جمع المدخرات وتقديمها إلى أصحاب العجز المالي والتحول الجزئي إلى قروض طويلة الأجل.

⁴⁵: صافة محمد: اقتصاد نقدي وأسواق رأس المال، مطبوعة موجهة للسنة الثانية علوم مالية ومحاسبية، جامعة تيارت، 2023، ص ص 85-86.

✓ توفير الائتمان والسيولة :

تقوم الوساطة المالية بتوفير الائتمان وزيادة السيولة في الاقتصاد من خلال تدخلاتها في السوق المالي. من خلال جمع الأموال من المودعين ذوي الأجلين القصير والطويل، تمكن الوساطة المالية من توفير القروض ذات الأجل الطويل للعملاء الذين يحتاجون إلى تمويل مشاريعهم أو استثماراتهم على المدى البعيد. باختصار، تقوم وظائف الوساطة المالية بتيسير عمليات التمويل وتوفير الخدمات المالية المتنوعة، وتساهم في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية من خلال إدارة الائتمان وتحسين السيولة في الاقتصاد.

- مؤسسات الوساطة المالية:

مؤسسات الوساطة المالية تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين: المؤسسات المالية النقدية والمؤسسات المالية غير النقدية.

✓ المؤسسات المالية النقدية :

تعد هذه المؤسسات الوسيطة قادرة على إنتاج النقود، أو بشكل آخر، "خلق النقود"، مما يؤدي إلى زيادة العرض النقدي. تشمل المؤسسات المالية النقدية البنوك التجارية، التي تتخذ من قبول الودائع وإعادة استخدامها لمنح الائتمان أساساً لعملها. ببساطة، تقدم البنوك تسهيلات ائتمانية للعملاء مما يؤثر على عرض النقود والطلب عليها في المجتمع، ويشمل ذلك التمويل والاستثمار.

✓ المؤسسات المالية غير النقدية

على الرغم من عدم استخدام النقود، إلا أن طبيعة مواردها لا تسمح لها بإنشاء النقود مثلما تفعل المؤسسات المالية النقدية. بشكل عام، لا تستطيع هذه المؤسسات الحصول على ودائع جارية من الجمهور، مما يعني عدم قدرتها على خلق النقود كما تفعل البنوك. وبالتالي، تعتمد هذه المؤسسات بشكل أساسي على رؤوس الأموال الخاصة بها كمصدر رئيسي للتمويل.

كما يمكن تقسيم الوسطاء الماليين إلى ثلاث أنواع، وهي:

✓ البنوك والمؤسسات المالية النقدية

✓ مؤسسات الادخار التعاقدية شركات التأمين

✓ مؤسسات التوظيف

ويمكن تلخيص اهم الاعمال التي تقوم بها هذه المؤسسات فيمايلي:

الجدول رقم (4): أنواع الوسطاء الماليين

الاصول	الخصوم	الوسطاء الماليين
قروض للأفراد والمؤسسات	الودائع الودائع	المؤسسات الائتمان -البنوك التجارية -صناديق الادخار
سندات حكومية وخاصة أسهم	أقساط اقساط	مؤسسات الادخار التعاقدية -شركات التأمين -صناديق المعاشات والتقاعد
قروض للأفراد والمؤسسات	شهادات الخزينة أسهم سندات	مؤسسات الاستثمار -المؤسسات المالية -Opvm

المصدر: وليد العايب، لحلو بوخاري: اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، مكتبة حسن العصرية، لبنان،

2013، ص36.

2. البنك المركزي

البنوك المركزية تشكل العمود الفقري للاقتصاد العالمي، حيث تُعتبر المؤسسات المالية الأكثر تأثيراً في السياسات النقدية والمالية للدول. تتمثل مهامها الأساسية في إدارة العملة الوطنية، التحكم بمعدلات الفائدة، وضمان استقرار النظام المالي. من خلال التأثير المباشر وغير المباشر على الاقتصاد، تلعب البنوك المركزية دوراً حيوياً في تحقيق التوازن الاقتصادي، سواء بالتدخل في أسواق المال لتعديل أو توجيه الاقتصاد، أو بتوفير الأمان النقدي عبر سياسات مالية حكيمة.

1.2. نشأة وتطور البنوك المركزية:

تاريخياً، نشأت البنوك المركزية كمؤسسات تجارية قبل أن تتحول إلى بنوك تملكها الدولة. البنك المركزي السويدي "بنك ريكس" يعد أقدم البنوك المركزية في العالم، إذ تأسس في العام 1656 وأعيد تنظيمه كبنك دولة في العام 1668. بينما يعتبر بنك إنجلترا، الذي تأسس في العام 1694، البنك المركزي الأول الذي طبق مبادئ ووظائف البنك المركزي على نطاق واسع وله الفضل في تطوير المبادئ التي تُبنى عليها أسس الصيرفة المركزية⁴⁶.

ومن أولى البنوك المركزية في العالم نذكر:⁴⁷

⁴⁶: سليمان ناصر: التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص ص 12-13.
⁴⁷: زكريا الدوري، يسرا السامرائي: البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص 13-16.

-مصرف إنجلترا المركزي (1694) : تأسس مصرف إنجلترا المركزي في عام 1694م، والسبب وراء إنشائه كان حاجة إنجلترا للأموال نتيجة لحربها مع فرنسا. كان الهدف من إنشاء المصرف هو اقتراض الأموال اللازمة لمتطلبات الحرب من أغنياء التجار. قدم ويليام باترسون نيابة عن المقرضين عرضاً لتأسيس شركة مساهمة سُميت "شركة مصرف إنجلترا"، وبموجب ذلك تمكن المصرف من إصدار نقود بحد أقصى يساوي رأس المال المستثمر. منذ ذلك التاريخ، أصبح مصرف إنجلترا القائد للمصارف الأخرى، باعتباره المصرف الرئيسي الذي يتمتع بحصة مساهمة كبيرة مقارنة بالمساهمين المحدودين في المصارف الأخرى. في عام 1697، أصدر البرلمان الإنجليزي قانوناً يخول مصرف إنجلترا بميزة الاحتكار، بمعنى أنه أصبح المصرف الوحيد من حيث ملكية المساهمة. كما منح القانون ميزة أخرى تتمثل في أن المصارف التجارية الأخرى ستكون صغيرة الحجم مقارنةً بمصرف إنجلترا، وبالتالي لم تعد المصارف الأخرى منافساً مؤثراً لمصرف إنجلترا المركزي. وفي عام 1946م، صدر قانون بنك إنجلترا الذي بموجبه تم تأميم مصرف إنجلترا وأصبح مملوكاً للدولة. الهدف من التأميم كان التحكم المباشر والفعال على الموقع الاستراتيجي للمصرف نظراً لدوره الهام في النشاط الاقتصادي. استمر دور مصرف إنجلترا منذ تأميمه فيما يتعلق بحماية العملة البريطانية والنظام المصرفي ورسم السياسة النقدية وتحييد السياسة الائتمانية.

-مصرف فرنسا المركزي (1800م) : استغرق الأمر قرابة قرن حتى تأسس مصرف فرنسا المركزي في عام 1800، بهدف دعم الاقتصاد الفرنسي الذي عانى من ركود خلال الثورة الفرنسية. أسس المصرف كشركة مساهمة، ورغم ذلك، فقد حافظت الحكومة على سيطرتها من خلال تعيين المحافظ ومساعديه، بينما يُنتخب مجلس الإدارة من قبل أكبر 200 مساهم. لم يبدأ مصرف فرنسا في توسيع عملياته ورأس ماله واحتكاره لحق إصدار النقود في جميع أنحاء فرنسا حتى عام 1848م. مثل غيره من المصارف، واجه مصرف فرنسا ظروفًا صعبة، خاصة خلال الأزمات الاقتصادية في الحربين العالميتين الأولى والثانية.

-البنك المركزي الهولندي (1814م) : تأسس البنك المركزي الهولندي في عام 1814، وكان رأسماله مملوكاً للمساهمين، لكن رئيس مجلس الإدارة وأمين سر المجلس تم تعيينهما من قبل الحكومة، بينما يُنتخب مجلس الإدارة من قبل المساهمين.

-مصرف النمسا المركزي (1817م) : نتيجة لتدهور النظام النقدي وانخفاض قيمة العملة النمساوية بشكل حاد، دفعت الحكومة النمساوية في عام 1817م إلى تأسيس بنك مركزي لمعالجة هذا التدهور والسيطرة على عملية إصدار النقد والسياسة المالية.

-مصرف النرويج (1817م): تأسس مصرف النرويج كشركة مساهمة برأس مال خاص. ومع ذلك، قام ملك النرويج بتعيين المحافظ ونائبه، بينما تم انتخاب إدارته ومدرائه من قبل هيئة تشريعية. منح المصرف امتياز حق إصدار النقد.

-المصرف الوطني للدنمارك (1818م): تأسس المصرف الوطني للدنمارك برأسمال خاص في عام 1818، لتولي أعمال مصرف الدولة الذي نشأ عام 1813 لأغراض سحب الأوراق النقدية الحكومية ذات القيمة المتدهورة من التداول، وأعطى الحق في إصدار أوراق نقدية بديلة. أصبح هذا المصرف الوحيد لإصدار النقد، وكان للدولة سيطرة واضحة من خلال تعيين اثنين من خمسة من مدرائه، بينما يُنتخب مجلس الإدارة من قبل المساهمين.

-المصرف الوطني البلجيكي (1850م): تأسس المصرف الوطني البلجيكي في عام 1850 كمصرف وطني وحيد له حق إصدار النقد. وعلى الرغم من كونه شركة مساهمة خاصة، فإن الحكومة تحتفظ بدور محوري في تنفيذ السياسات المالية والمصرفية من خلال تعيين المحافظ.

-مصرف إسبانيا (1856م): تأسس مصرف إسبانيا في عام 1856 كواحد من المصارف الإسبانية التي لها حق إصدار النقد. استمر في العمل مع المصارف الأخرى حتى عام 1873، حيث تم منحه الاحتكار الكامل لإصدار النقد.

-مصرف روسيا (1860م): أنشئ مصرف روسيا في عام 1860 كمصرف دولة بهدف توحيد التداول النقدي وطرح قروض للإمبراطورية الروسية. كانت الدولة تواجه انخفاضاً في قيمة الأوراق النقدية الحكومية ونقص التسهيلات المصرفية. خول مصرف روسيا حصرياً حق إصدار الأوراق النقدية، وطلب منه العمل على استقرار العملة وتشجيع وتطوير التجارة والصناعة والزراعة من خلال تقديم القروض قصيرة الأجل. تعيين المحافظ ونائبه يتم من قبل الحكومة، وتشكل لجنة من موظفي إدارة الخزانة لمتابعة ومراقبة عمليات المصرف.

- مصرف ألمانيا (1876م): تم إنشاء النظام المصرفي المركزي الألماني الوطني في عام 1876 بعد إصدار العملة الألمانية الموحدة وتأسيس بنك الرايخ. واجه النظام المصرفي الألماني مشاكل وصعوبات عديدة، بما في ذلك التضخم الجامح خلال فترات الحرب، الأمر الذي أدى إلى انهيار العملة النقدية الألمانية. في عام 1948، قامت ألمانيا بإصلاح نظامها النقدي لمكافحة التضخم، بالتعاون بين الحكومة وبنك الرايخ. ملكية رأسمال بنك الرايخ تعود إلى القطاع الخاص، ولكن المساهمين ليس لديهم قوة حقيقية في التأثير على قرارات البنك وإدارة أعماله، حيث تكون السلطة العليا للبنك بيد مستشار الرايخ، الذي يرأس مجلس الأمناء المكون من خمسة أعضاء من الحكومة.

-مصرف اليابان (1882م): تأسس مصرف اليابان في عام 1882 كبنك مركزي بهدف إعادة النظام النقدي إلى حالة الاستقرار بعد اضطرابات نتيجة لتوسع المصارف التجارية في إصدار النقود، مما أدى إلى مشاكل اقتصادية وزعزعة الثقة في النقود اليابانية. تم منح البنك المركزي صلاحيات حصرية لإصدار النقود، وأمهلت المصارف التجارية فترة محدودة لسحب أوراقها النقدية من الأسواق.

-مصرف إيطاليا (1893م): تأسس بنك إيطاليا في عام 1893 من خلال دمج ثلاثة من أكبر المصارف آنذاك. كانت ملكية مصرف إيطاليا متمثلة في ملكية أصحاب المصارف الثلاثة المندمجة، واستمر العمل في البنك كشركة مساهمة تقوم بوظيفة صندوق خزانة الدولة. ولم يتم تخويله حق إصدار النقود دون سائر المصارف حتى عام 1926.

تحملت البنوك المركزية المذكورة مسؤولية إصدار الأوراق النقدية وتنفيذ المعاملات المصرفية التقليدية. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر، بدأت هذه البنوك تنتشر في الدول الأوروبية بالتوازي مع تزايد عدد المصارف التجارية. ومع الوقت، بدأت البنوك المركزية تتولى بشكل تدريجي مهامها الأساسية في مراقبة الائتمان من حيث الكمية والنوع والتكلفة، معتمدة على سياسة الخصم.

مع حلول القرن العشرين، برز دور البنوك المركزية كعنصر حاسم في السياسة المالية والاقتصادية للدول. تخلت تدريجياً عن المعاملات المصرفية الروتينية، محصورة أعمالها في الأعمال المصرفية الحكومية وأداء دور المقرض الأخير من خلال عمليات الخصم. كما حصرت الحق في إصدار النقود بالبنوك المركزية فقط.

2.2. تعريف البنك المركزي:

البنك المركزي يُعرف بأنه المؤسسة المالية المحورية في النظام المصرفي، حيث يعمل كبنك البنوك والوكيل المالي للحكومة، وهو المسؤول عن إدارة النظام النقدي في الدولة. يتصدر البنك المركزي هيكل النظام المصرفي في البلاد، وعلاوة على ذلك، وباستثناء بعض الحالات النادرة، يجب على البنك المركزي أن يمتنع عن القيام بالأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية في تعاملاتها مع الأفراد.

3.2. وظائف البنك المركزي

وظائف البنك المركزي في أي نظام مصرفي متعددة ويمكن تلخيصها في أربع وظائف رئيسية:

- بنك الإصدار:

يتولى البنك المركزي مسؤولية إصدار العملة الوطنية، وهو الجهة الوحيدة المخولة بذلك، وتعد هذه الوظيفة أقدم وظائف البنك المركزي، وتعد السبب لظهور فكرة البنوك المركزية " ولهذا السبب كان يُعرف

في بدايات القرن العشرين ببنك الإصدار لتمييزه عن البنوك الأخرى. تاريخياً، كانت إصدار العملات، سواء المعدنية أو الورقية، من اختصاص الحكومات، نظراً لدور النقود في تقدير الثروات وتحويلها بين الناس⁴⁸ يغطي البنك المركزي النقود التي يُصدرها على أساس مبدأ "غطاء الإصدار"، حيث لا يصدر النقود من العدم، بل يعتمد على مجموعة من الأصول التي تعتبر ضماناً لقيمتها، وهذا الإجراء يضمن عدم إصدار البنك المركزي للنقود بشكل عشوائي ويحفظ الأمان في التعامل بالنقود، تشمل هذه الأصول:

✓ الذهب: على الرغم من تخلي العديد من الدول عن نظام الذهب كوسيلة مباشرة لدعم العملة، إلا أن البنوك المركزية لا تزال تحتفظ بتخزينات من الذهب كاحتياطي، والتي تُستخدم كمقابل أو غطاء لجزء من العملة المتداولة. تقوم البنوك المركزية أيضاً بشراء الذهب لأسباب متعددة، بما في ذلك التحوط ضد انخفاض قيمة احتياطيات العملة الأجنبية في حالات الأزمات، أو لتنوع محفظة الاحتياطيات.

✓ العملات الأجنبية: عندما يحصل البنك المركزي على عملة أجنبية من السوق، سواء كانت من عمليات التصدير أو التحويلات الخارجية، يُصدر البنك المركزي النقود المحلية مقابل هذه العملات، وذلك بناءً على السعر الحالي للصرف.

✓ سندات الخزينة: تلجأ الخزينة العمومية إلى البنك المركزي للحصول على قروض لتغطية العجز في الموازنة نتيجة التباين في توقيت الإيرادات والنفقات. يتم تقديم هذه القروض على المدى القصير عادةً في شكل تسبيقات على حساب الخزينة المفتوح لدى البنك المركزي، ويمكن للبنك المركزي أيضاً شراء سندات خزينة على المدى القصير والطويل مباشرةً من الخزينة أو من السوق الثانوية للسندات، مُصدرًا النقود مقابل هذه القروض.

✓ الأوراق التجارية: تقوم البنوك التجارية بخصم الأوراق التجارية لصالح عملائها، وقد تعيد هذه الأوراق إلى البنك المركزي للحصول على سيولة. في هذه الحالة، يُخصم البنك المركزي هذه الأوراق مقابل سعر خصم، ويُصدر النقود مقابلها بقيمتها في العملة المحلية.

ويجب الإشارة أن عملية إصدار النقود يجب أن تراعي توازن كميتها بما يتناسب مع احتياجات البلاد التي تُصدر فيها. الزيادة في الإصدار قد تُسبب تضخماً يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود وارتفاع الأجور وأسعار السلع، بينما النقص في الإصدار قد يُسبب تقلصاً يؤدي إلى ارتفاع قيمة النقود وانخفاض الأجور وأسعار السلع.

⁴⁸: زكريا مهران: البنك المركزي في العصور المختلفة، الناشر مؤسسة هنداي سي أي سي، المملكة المتحدة، 2018، ص 32

في ظروف الحروب والأزمات، قد تضطر الحكومات إلى تغيير نظم ونسب الغطاء المالي. فقد تعفي البنك من ضرورة الاحتفاظ بالذهب كغطاء، أو تخفض النسبة المطلوبة، أو تعتمد الغطاء على السندات الحكومية التي تُعطي عائداً يُشارك فيه البنك⁴⁹.

-بنك الدولة ومستشارها المالي:

من الأدوار الأساسية للبنك المركزي أداء خدمات متعددة للحكومة، والتي تشمل حفظ الأموال الحكومية، وتقديم القروض، وتقديم المشورة في قضايا مالية متنوعة. في هذا السياق، يُعتبر البنك المركزي بمثابة "بنك الحكومة" حيث يحتفظ بودائعها الثمينة ويدير الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها وأجور موظفيها، بالإضافة إلى تحصيل الدفعات المستحقة للحكومة.

يقدم البنك المركزي أيضاً النقود الأجنبية اللازمة للحكومة لسداد ديونها الدولية، وقد يقوم بذلك بمفرده أو بالتعاون مع بنوك أخرى. في حالات إصدار الحكومة للسندات، يتولى البنك المركزي عملية طرحها للاكتتاب العام ويُدير عملية دفع الكوبونات وتحويل الديون، مقابل رسوم رمزية أو بدون أجر.

بالإضافة إلى هذه الوظائف، يُعد البنك المركزي مستشاراً اقتصادياً للحكومة، حيث يُقدم المشورة بشأن القضايا الاقتصادية الكبرى. في إنجلترا، على سبيل المثال، يُشاور بنك إنجلترا بشكل روتيني في السياسات الاقتصادية والخطط الحكومية، سواء تلك التي تنفذها الحكومة بمفردها أو تلك التي تتعاون فيها مع نقابات أو هيئات أخرى.

أحد الأدوار الحيوية للبنك المركزي هو مراقبة النقد، وهو أمر بالغ الأهمية خاصة في الأوقات التي تتطلب تدابير استثنائية، مثل الطوارئ أو خلال النزاعات العسكرية. تُمكن هذه المراقبة البنك المركزي من التدخل بشكل فعال لضمان استقرار النظام المالي والاقتصاد الوطني.

-بنك البنوك:

البنك المركزي قد اكتسب بموجب التقاليد والممارسات العملية صفتين مهمتين؛ الأولى أنه يعتبر بنك البنوك، والثانية أنه يعمل كبنك للحكومة. هذه الصفات التزم بها البنك المركزي قبل أن تُدرج صراحةً في التشريعات. وفي بعض الدول، لا توجد تشريعات تفرض على البنك المركزي التزامات محددة تجاه البنوك أو الحكومة؛ ففي إنجلترا، على سبيل المثال، وجدت البنوك الإنجليزية وكذلك الإيرلندية والاسكتلندية من مصلحتها أن تودع جزءاً من أموالها في بنك إنجلترا، وهو ما مكّنه منذ عام 1854 من إجراء عمليات المقاصة بين العديد من البنوك⁵⁰.

⁴⁹: زكريا مهران: مرجع سابق، ص 32.

⁵⁰: زكريا مهران: المرجع السابق، ص 34.

الودائع التي تتجاوز حاجات البنوك وتُودع في البنك المركزي تعود بالفائدة على البنك وعلى البنوك الأخرى. هذا التعاون يمكن البنك المركزي من رعاية الاقتصاد القومي ويساعد في الأزمات أو عندما يكون هناك طلب مرتفع خلال الأعمال الموسمية، ويمدها بالمال اللازم لمواجهة الطلبات المستعجلة. تفرض بعض الدول نسبةً معينة من الاحتياطي القانوني على البنوك بموجب القانون، وهي سياسة بدأت الولايات المتحدة بتطبيقها، وقد اتبعتها دول أخرى بعد الحرب العالمية الأولى. هذه النسب تختلف من دولة إلى أخرى، وأفضل نظام في نظري هو نظام أستراليا الذي يجعل تحديد النسب متغيراً وخاضعاً للاتفاق بين البنك المركزي ووزير المالية.

البنك المركزي يقوم أيضاً بإعادة خصم الحوالات للبنوك التجارية، وهو نادراً ما يخصم حوالات الأفراد إلا في ظروف معينة. كان بنك إنجلترا يخصم فقط الصكوك التجارية قصيرة الأجل حتى قيام الحرب العالمية الأولى، وكانت معظم البنوك المركزية تتبع نهجه لتجنب الإسراف في الخصم. الرأي السائد الآن هو أن الحكومات يجب ألا تثقل بنوكها المركزية بتشريعات وقواعد تحد من نشاطها، بل ينبغي توفير نُظم مرنة تمكن البنوك المركزية من التعامل مع الظروف المختلفة بناءً على خبرتها وتقدير مجلس إدارتها.

-الرقابة على الائتمان:

البنك المركزي يقوم بدور حاسم في مراقبة وتنظيم الائتمان داخل السوق المحلي، بغرض منع المخاطر المالية وضمان استقرار النظام المالي. من خلال هذه الوظائف، يلعب البنك دوراً مركزياً في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني وتعزيز النمو الاقتصادي. يعتبر العديد من الخبراء تنظيم الائتمان أهم المهام التي يقوم بها البنك المركزي، وهي المحور الذي تدور حوله باقي مهامه. تأثر بهذا المفهوم مصمم نظام بنك كندا المركزي، الذي أكد على أن مهمة البنك تشمل تنظيم الائتمان والعملية، بالإضافة إلى منع تقلبات الأسعار ودعم مستويات الإنتاج والتجارة. لا شك اليوم في أن الائتمان يُعد أداة مالية قوية تُمكن من لا مال لديهم من الحصول على الموارد اللازمة للتقدم، وقد كان جهل الحكومات بأهمية الائتمان في الماضي سبباً في تأخر الدول وانهارها. في العصر الحديث، أصبح الائتمان محور اهتمام الباحثين والحكومات، خصوصاً مع التعقيدات الجديدة للنظام المالي ومتطلباته، حيث يُفضل الاقتصاد الائتماني الآن على الاقتصاد النقدي الذي يركز على تجميع النقود وتكديسها.

إن ثبات الأسعار وسعر الصرف يعتمدان بشكل كبير على الائتمان، ويتأثران به بشكل مباشر. وعلى الرغم من أن استقرار الأسعار داخلياً قد يُعتبر أولوية، إلا أن ثبات سعر الصرف يبقى مرتبطاً بسياسات الدول الأخرى. ومن دون شك، فإن تقدم الأمم واستقرار حياتها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالرفاهية العامة.

لتحقيق هذه الأهداف، يقوم البنك المركزي بثلاثة أنواع رئيسية⁵¹:

✓ الرقابة الكمية: تهدف هذه الرقابة إلى التأثير في الكمية الإجمالية للائتمان المتاح من خلال التحكم في الاحتياطات النقدية للنظام المصرفي. يتم ذلك بواسطة تعديل معدلات الاحتياطي الإلزامي أو من خلال سياسات السوق المفتوحة التي تؤثر على كمية الأموال التي يمكن للبنوك إقراضها.

✓ الرقابة الكيفية أو الانتقالية: تركز هذه الرقابة على توجيه الائتمان نحو الاستخدامات المفضلة أو الأكثر فائدة للاقتصاد. تشمل الأمثلة على ذلك توجيه التمويل نحو القطاعات الإنتاجية أو التنموية بدلاً من القطاعات المضاربة.

✓ الرقابة المباشرة: تتم هذه الرقابة عبر التعليمات المباشرة التي يصدرها البنك المركزي للبنوك التجارية بشأن الحدود القصوى لمجموع قروضها واستثماراتها. كما يمكن أن تشمل السياسات التي يجب أن تتبعها البنوك في مجالات الإقراض والاستثمار لضمان توافق أنشطتها مع الأهداف الاقتصادية العامة.

هذه الأنواع الثلاثة من المراقبة تمكن البنك المركزي من لعب دور فعال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوجيه التنمية الاقتصادية وفقاً للخطط الوطنية.

3. البنوك التجارية

تحتل البنوك التجارية مكانة محورية كونها الركيزة الأساسية في النظام المالي لأي دولة. تلعب هذه البنوك دوراً كبيراً في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال وظائفها المتعددة التي تشمل تقديم القروض، إدارة الودائع، وتسهيل التعاملات المالية. الفهم العميق لكيفية عمل البنوك التجارية والدور الذي تلعبه في الاقتصاد يمكن أن يوفر إضاءات هامة على آليات السوق المالية والتأثيرات الاقتصادية الكلية المترتبة عليها. في هذا المحور، سنستكشف الأدوار الأساسية للبنوك التجارية وكيف أنها تمثل الوسيط الماليين الأكثر تأثيراً في الاقتصاد. سنغطي أساسيات عمليات البنوك من تجميع الودائع إلى إقراض هذه الأموال، وكيفية إدارة هذه العمليات بشكل يحقق التوازن بين الربحية والسيولة والأمان.

⁵¹: علي سيد إسماعيل: مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2023، ص 229.

1.3. تعريف البنوك التجارية

البنوك التجارية، المعروفة أيضًا بـ"بنوك الودائع"، تعتبر من المؤسسات الائتمانية التقليدية التي لا تتخصص في نوع محدد من الأعمال المالية، بل تقوم بقبول ودائع الأفراد التي يمكن سحبها إما عند الطلب أو بعد فترة قصيرة. هذه البنوك تركز بشكل رئيسي على تقديم الائتمان قصير الأجل⁵²، ولكن دورها لا يقتصر على ذلك فحسب.

في الواقع، تتنوع أدوار البنوك التجارية بشكل كبير، حيث تشمل مسؤولياتها قبول الودائع سواء كانت قابلة للسحب فورًا أو لأجل محدد. بالإضافة إلى ذلك، تلعب هذه البنوك دورًا مهمًا في تمويل المشروعات المحلية والدولية، وتقديم خدمات تعزز من أهداف خطط التنمية الاقتصادية القومية. كما أنها تسهم في تنمية الادخار والاستثمار المالي، سواء داخل البلاد أو خارجها، بما في ذلك المشاركة في إنشاء المشروعات وإجراء الأنشطة المصرفية والتجارية والمالية المختلفة وفقًا للتنظيمات التي يحددها البنك المركزي⁵³.

من جانب آخر، ينظر البعض إلى البنوك التجارية كمؤسسات مالية وسيطة تعمل على جمع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضًا ماليًا. تستثمر هذه البنوك المدخرات في تقديم قروض للأفراد والمشروعات التي تعاني من عجز مالي، مما يساعد في تحقيق التوازن الاقتصادي وتعزيز النمو.

تُعد البنوك التجارية من أقدم البنوك في التاريخ، وبالتالي، فإنها تشكل الدعامة الأساسية للنظام المصرفي نظرًا لعددتها الكبير وحجمها الواسع. يُشبه النظام المصرفي هرمًا، حيث يقع البنك المركزي في القمة، فيما تُشكل البنوك التجارية قاعدته.

وتنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة حسب الزاوية التي يتم من خلالها النظر إليها، وذلك على

النحو التالي:

- من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

✓ **البنوك التجارية العامة:** تشير إلى البنوك التي يكون مركزها الرئيس في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى، وتمارس نشاطها من خلال فروع أو مكاتب توجد في جميع أنحاء الدولة أو خارجها. وتقدم هذه البنوك كافة الخدمات التقليدية للبنوك التجارية، بالإضافة إلى منح الائتمان بأنواعه المختلفة وتقديم خدمات صرف العملات الأجنبية وتمويل التجارة الخارجية.

⁵²: سليمان ناصر (بتصرف): المرجع السابق، ص 20-22.

⁵³: محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل احمد سمحان: مرجع سابق، ص 106.

✓ البنوك التجارية المحلية: تعني البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محددة نسبياً، مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية معينة. يتميز هذا النوع من البنوك بصغر حجمه وتوجهه للبيئة المحلية، مما يؤثر على نوعية الخدمات المقدمة.

- من حيث حجم النشاط:

✓ بنوك الجملة: تتعامل مع كبار العملاء والمؤسسات الكبيرة.

✓ بنوك التجزئة: تتعامل مع صغار العملاء والمؤسسات الصغيرة، وتسعى لاجتذاب أكبر عدد ممكن منهم. تتميز هذه البنوك بانتشارها جغرافياً وتعاملها بأصغر الوحدات المالية، مما يجعلها تسعى لخدمة المستهلك النهائي.

- من حيث عدد الفروع:

✓ البنوك ذات الفروع: تتخذ شكل الشركات المساهمة وتمتلك فروعاً متعددة تغطي أغلب مناطق الدولة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها. تتعامل هذه البنوك في القروض قصيرة الأجل بشكل رئيسي لتمويل رأس المال العامل.

✓ بنوك السلاسل: تتكون من عدة فروع منفصلة إدارياً تديرها شركة رئيسية واحدة توجه السياسات العامة للفروع. هذا النوع من البنوك غير موجود إلا في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية.

✓ بنوك المجموعات: تتبع شكل الشركة القابضة وتدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تضع الشركة القابضة السياسات العامة التي تلتزم بها الشركات التابعة، وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي. وتأخذ هذه البنوك طابعاً احتكاريّاً، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

✓ البنوك الفردية: تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محدودة رأس المال، ولذلك فهي سوف تتعامل في المجالات - قصيرة الأجل - ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصصة وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر. ومن أمثلتها مؤسسة الراجحي المصرفية بالمملكة العربية السعودية، فهي عبارة عن بنك فردي، وليس لهذا النوع من البنوك وجود في مصر منذ تأميم البنوك في عام 1960م.

✓ البنوك المحلية وهي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية وتخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها، كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها.

2.3. السمات الرئيسية للبنوك التجارية

تميزت البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية بتعاملها بأموال الآخرين كوسيط مالي. ينشأ من هذه الوساطة حالة من الغموض، نظرًا لصغر رأس المال الأساسي مقارنةً بالأموال المتاحة للاستثمار، وهي أموال تعود بمعظمها للأفراد والمؤسسات المودعة، حيث يتعين على البنك إعادتها. لذا، تأتي أرباح البنك بشكل رئيسي من خلال استخدام هذه الأموال في عمليات تشغيلية واستثمارية متنوعة، وكلما زادت استثمارات البنك لهذه الأموال، زادت أرباحه.

تنشأ مشكلة استراتيجية لإدارة البنك التجاري؛ فهو يجب أن يضمن حقوق المودعين ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال توفير سيولة كافية تمكنه من تسديد قيم الودائع عند الطلب. أما لتحقيق الأرباح، فيجب على البنك الاستثمار في أصول تولد أعلى ربحية ممكنة، وهذا قد يتطلب زمنيًا طويلاً، مما يعرض البنك للمخاطر ويتطلب منه الاستعداد لمواجهة أي خسائر محتملة وامتصاصها. تداخل هذه العوامل يسهم في توفير الربحية، والسيولة، والأمان كسمات رئيسية للبنوك التجارية:⁵⁴

- الربحية:

تتكون مصروفات البنك بشكل كبير من تكاليف ثابتة تتمثل في فوائد على الودائع. وفقًا لمبدأ الرفع المالي، تكون أرباح البنوك أكثر تأثرًا بتغيرات الإيرادات مقارنةً بغيرها من الأعمال؛ إذ يمكن أن تزيد الأرباح بنسبة أكبر مع زيادة الإيرادات والعكس صحيح، مما قد يعرض البنك للخسارة وربما الإفلاس. لذا، من الضروري أن يسعى البنك لزيادة إيراداته وتجنب أي انخفاض فيها.

- السيولة:

يتمثل الجزء الأكبر من موارد البنك المالية في موارد تستحق الدفع عند الطلب، لذا يجب أن يكون البنك مستعدًا للوفاء بهذه الالتزامات في أي لحظة. عدم توافر سيولة كافية يمكن أن يزعزع ثقة المودعين ويحفزهم على سحب وادائعهم.

- الأمان:

نظرًا لصغر نسبة رأس المال مقارنةً بصافي الأصول المودعة لدى البنك، فإن هامش الأمان للمودعين يكون محدودًا. إذا زادت الخسائر عن نسبة رأس المال، قد تستهلك هذه الخسائر جزءًا من أموال المودعين، مما قد يؤدي إلى إعلان إفلاس البنك.

⁵⁴: إسماعيل إبراهيم عبد الباقي: إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص 14-15.

يواجه البنك التجاري تحديات تتمثل في تحقيق أقصى ربحية ممكنة، تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين. هناك تعارض بين هذه الأهداف؛ الملاك يسعون لأقصى عائد ممكن بغض النظر عن السيولة والأمان، بينما يرغب المودعون في الاحتفاظ بسيولة عالية واستثمارات ذات مخاطر منخفضة، مما قد يؤثر سلباً على الربحية.

3.3. وظائف البنوك التجارية:

تشابه البنوك التجارية في وظائفها، وفي الواقع فإن تلك البنوك تقوم بالعديد من الوظائف، منها وظائف رئيسية وأخرى فرعية.

- قبول الودائع:

تعتبر الودائع اهم مصادر التمويل للبنوك التجارية، وهي تحرص دائماً على تنميتها، فهي تعمل على نشر الوعي المصرفي و الادخار بين المواطنين عن طريق الدعاية والاعلان والتوسع في فتح الوحدات المصرفية في المناطق المحرومة من الخدمات المصرفية، كما تشجع هذه البنوك الافراد على الإيداع لديها بتبسيط إجراءات التعامل وكذلك برفع أسعار الفائدة الدائنة أي أسعار الفائدة على الودائع لديها وان كان ليست كل الودائع يحصل أصحابها على الفوائد⁵⁵، من المهم التعرف على أنواع الودائع المصرفية التي تتيحها البنوك التجارية، والتي تلعب دوراً أساسياً في تعزيز الموارد المالية لهذه المصارف⁵⁶:

✓ الودائع تحت الطلب (Demand Deposits)

هذه الودائع تشكل النسبة الأكبر من الموارد المالية للمصارف التجارية. يحق للمودع السحب من هذه الودائع في أي وقت يرغب دون أية قيود، من خلال استخدام الشيكات التي يزودها بها المصرف لهذا الغرض. الشيك هو مستند مكتوب يتبع الشروط المحددة في القانون، يصدره شخص (الساحب) لآخر (عادة مصرف)، الذي بدوره يدفع مبلغاً معيناً من المال لشخص ثالث أو لأمره أو لحامل الشيك (المستفيد) عند الإطلاع. يجب أن يتضمن الشيك توقيع الساحب، تاريخ ومكان تحريره، مكان الأداء، واسم المسحوب عليه، ويجب أن يتضمن بوضوح كلمة "شيك"، كما يمكن أن يشمل اسم المستفيد ونوع العملة وتعدد النسخ.

✓ الودائع لأجل (Time Deposits)

في هذا النوع من الودائع، يتم تحديد مدة السحب مسبقاً بالاتفاق مع المصرف. قد تكون هذه الودائع لمدة ستة أشهر، سنة، سنتين، أو أكثر. معدل الفائدة الذي يتقاضاه المودع يرتفع كلما طالت مدة الوديعة،

⁵⁵: عزت قناوي: اساسيات في النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، مصر، 2005، ص 162.

⁵⁶: سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني: النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،

وبما أن المصرف يعلم مسبقًا بمواعيد السحب، فإن هذه الودائع تتمتع بثبات نسبي. لذلك، فإن نسبة الاحتياطي الإجباري المطلوبة لهذه الودائع أقل من تلك المطلوبة للودائع تحت الطلب.

✓ ودايع الادخار (Saving Deposits)

هذه الودائع مصممة لصغار المدخرين، حيث يدفع المصرف فوائد على هذه الودائع لتشجيع الادخار. السحب من هذه الودائع يخضع لقيود معينة؛ يجب على المودع إخطار البنك مسبقًا إذا أراد سحب مبلغ يتجاوز حدًا معينًا، وقد تلجأ بعض المصارف إلى كسر الوديعة قبل استحقاقها إذا دعت الحاجة. توفر هذه الأنواع من الودائع مرونة وخيارات متعددة للعملاء لتلبية احتياجاتهم المختلفة من السيولة والادخار، بما يتناسب مع أهدافهم المالية الشخصية والمؤسسية.

- تقديم القروض:

تتحمل البنوك التجارية مسؤولية كبيرة، إذ تحقق الأرباح من خلال تقديم القروض، مع العلم أنها تتعامل بأموال الآخرين. لذا، يتعين عليها الاحتفاظ بكميات كافية من النقد السائل لتلبية طلبات المودعين. يستلزم هذا ممارسة درجة عالية من الحرص في إدارة عمليات الإقراض والاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية؛ فالبنك مطالب بتحقيق توازن دقيق بين السيولة والربحية. إذا احتفظ البنك بأصوله في صورة سائلة بشكل مفرط، فإنه يخسر فرص تحقيق الأرباح. ومن ناحية أخرى، إذا ركز بشكل مفرط على تحقيق الأرباح، قد يجد نفسه غير قادر على تلبية طلبات السحب من المودعين. لذا، يجب على البنك أن يستهدف تحقيق التوازن بين السيولة والربحية بعناية.

كما لا يقتصر دور البنك على إقراض الأموال المودعة فعليًا لديه من قبل عملائه فحسب، بل يمكن للبنك أن يخلق ودائع وبالتالي يقدم قروضًا تفوق بكثير المبالغ المودعة لديه. بعد التأكد من أن الغرض الذي يُطلب القرض من أجله يتسم بالعقلانية الاقتصادية، وبعد اتخاذ الاحتياطات اللازمة بالنسبة للضمانات، يمنح البنك العميل الحق في سحب الشيكات؛ حيث يتحول القرض بذلك إلى وديعة لصالح العميل المعني.

- خصم الأوراق التجارية

خصم الأوراق التجارية يعتبر، عمليًا، طريقة للإقراض قصير الأجل. على سبيل المثال، التاجر الذي يفضل عدم تراكم ديون كبيرة قد يصدر كمبيالة على مدينه. بعد قبول هذه الكمبيالة من قبل المدين أو نيابةً عنه، يمكن للتاجر خصمها لدى بنكه. هذا يسمح للتاجر بالحصول فورًا على الأموال المستحقة له، مطروحًا منها قيمة الخصم التي تغطي فائدة الفترة المتبقية وعمولة البنك. الكمبيالات هذه تكون عادة بمدة ثلاثة أشهر، وعند استحقاقها، يتحصل البنك على القيمة الاسمية للكمبيالة⁵⁷. وبذلك، يكون البنك قد

⁵⁷: عزت قناوي (بتصرف): مرجع سابق، ص 170.

حقوق ربحًا بالإضافة إلى تسهيل التجارة. تُعد هذه الكمبيالات طريقة شائعة للاحتفاظ بجزء من أصول البنك في شكل سائل، ويُعتبر خصم الأوراق التجارية استثمارًا ملائمًا جدًا من قبل رجال البنوك. في العصر الحديث، تشكل الأوراق التجارية نسبة صغيرة جدًا مقارنة بأذون الخزنة في سوق الخصم.

- الاستثمار في شكل اذون الخزنة

أذون الخزنة هي تعهدات صادرة عن الحكومة بدفع مبلغ محدد في تاريخ الاستحقاق، وبذلك تأخذ صفة الورقة التجارية. تصدر هذه الأذون عادة بفئات نقدية كبيرة، مثل 25 ألف جنيه، ومضاعفاتها إلى 50 ألف جنيه أو 75 ألف جنيه.

تتم عمليات شراء هذه الأذون من خلال عطاءات تحدد فيها وزارة المالية، بواسطة البنك المركزي، الفائدة المطلوبة لمدة قصيرة الأجل. تُعلن هذه العطاءات أسبوعيًا في الجرائد، حيث يُطلب من المكتتبين تقديم المبلغ كاملاً، سواء كانت المدة 3 أشهر أو 6 أشهر.

أذون الخزنة تعتبر أداة مهمة لتوفير السيولة النقدية للدولة على المدى القصير، وتتميز بمرونتها وقدرتها العالية على التوافق مع المتغيرات المالية قصيرة الأجل. كما تصبح أداة توازنية لتحقيق الاستقرار النقدي والتأثير في العرض النقدي والقوة الشرائية المتداولة.

تؤثر أذون الخزنة على النشاط الاقتصادي من خلال السعر الذي يوافق عليه البنك المركزي؛ فكلما أراد البنك المركزي تقليص النشاط الاقتصادي وتحديد القدرة الشرائية للأفراد، يمكنه رفع سعر الفائدة المقبول من جانبه لامتنعاص أكبر مبلغ من العطاءات المعروضة، والعكس صحيح.

- خلق نقود الودائع

وهنا نشير إلى النقود الخطية أو الكتابية، وهي ميزة تميز البنوك التجارية عن غيرها من الوسطاء الماليين، وذلك بفضل استقبالها لحجم كبير من الودائع تحت الطلب.

- الوظائف الفرعية للبنوك التجارية:

تقوم البنوك التجارية التقليدية في الواقع بالعديد من الوظائف الفرعية أهمها ما يلي:

- إصدار خطابات الضمان.
- فتح الاعتمادات المستندية.
- خصم الأوراق التجارية.
- تحصيل الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى لصالح عملاء البنك ودفع الشيكات المسحوبة على فروع البنك المختلفة.
- شراء وبيع العملات الأجنبية.

- إجراء التحويلات الخارجية.
- إصدار أسهم وسندات لحساب الشركات، سواء في عمليات الاكتتاب عند تأسيسها أو لزيادة رأس المال.
- شراء وبيع الأوراق المالية وتحصيل كوبوناتها لحساب العملاء.
- تسليم الأسهم وفوائد السندات نيابة عن الشركات.
- صرف المعاشات الدورية لمستحقيها.
- إدارة الممتلكات للعملاء.
- تقديم بيانات حول الحالة المالية للعميل إلى البنوك الأخرى، التي يرغب العميل في الاقتراض منها عند طلبها.
- تأجير الخزائن.

4.3. مصادر تمويل البنوك التجارية

البنوك التجارية تعتمد على مجموعة متنوعة من مصادر التمويل، وتنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية وخارجية. لنلق نظرة على كل منها:⁵⁸

-المصادر الداخلية -أموال المصارف الخاصة:

وهي تتألف من:

✓ رأس المال المدفوع:

رأس المال المدفوع: وتتمثل فيه الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها في فترات لاحقة. ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها من جميع المصادر، ولكن أهمية هذا المصدر لا يمكن المبالغة فيها حيث يساعد رأس المال على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف ضد ما يطرأ من تغييرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها المصرف أمواله.

هذا ويجب عدم المغالاة في رفع قيمة رأس المال وذلك لأن:

أ- المصرف لا يتعامل بشكل رئيس بأمواله الخاصة وإنما بأموال المودعين لذا فهو لا يحتاج إلى الأموال الخاصة لنفس الدرجة التي يحتاجها المشروع التجاري أو الصناعي.

ب- صغر حجم رأس المال يمكن المصرف من توزيع عائد مجز على رأس المال لأن العائد من الاستثمارات بعد تغطية تكاليف الحصول على الأموال من المصادر الخارجية والمصاريف الإدارية

⁵⁸: محمد عبد الفتاح الصيرفي (بتصرف): إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص ص 34-38

والعمومية اللازمة لإدارة المشروع بوجه عام لن يشجع أصحاب رأس المال على استثمار أموالهم في المشروع إذا لم يكن هذا العائد مرتفعاً.

ويكون رأس مال المصرف التجاري نسبة ضئيلة من خصومه مما يدل على ضآلة الدور الذي يقوم به بعكس الحال في مصرف غير تجاري مثل المصارف المتخصصة حيث يكون رأس المال نسبة كبيرة من خصوم هذه المصارف وتعتمد عليه في عملياتها بينما يعتمد المصرف التجاري على ودائعه.

وبما أن المصارف التجارية قلما تريح عندما تباشر أعمالها لذلك فإن أسهمها عادة تباع في بعض البلدان بقيم أعلى من قيمتها الإسمية المعلنة (علاوة إصدار) بقصد الحصول على فائض من الأموال يمتص الخسارة التي يتكبدها المصرف عادة في بداية أعماله دون أن تؤثر على رأس المال الممثل بالقيمة الاسمية لأسهمه المتداولة.

✓ الأرباح المحتجزة:

تحتجز الأرباح بصفة عامة في المشروعات لأسباب مختلفة وهي تمثل جزءاً من حقوق المساهمين ويرى البعض فيها وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخلياً. ويمكن تقسيم الأشكال التي تتخذها الأرباح المحجوزة إلى الاحتياطيات والمخصصات والأرباح غير المعدة للتوزيع وذلك على النحو التالي:

أ. الاحتياطيات: تقتطع الاحتياطيات من الأرباح لمقابلة طارئ محدد تحديداً نهائياً وقت تكوين الاحتياطي وتفادياً لإظهار حجم الأرباح المحجوزة في حساب واحد ظهرت في المحاسبة عدة تسميات لأنواع مختلفة من الاحتياطيات؛ فهناك الاحتياطي العام والاحتياطي القانوني، واحتياطي الطوارئ وغيرها من الأسماء المختلفة التي تطلق على جزء من الأرباح يراد حجزه وإعادة استثماره في المشروع.

وبصفة عامة يكون المصرف أي احتياطي فيه عن طريق اقتطاع مبلغ من أرباحه السنوية وهو لذلك ملك للمساهمين. والاحتياطيات بأشكالها المختلفة تعتبر مصدراً من مصادر التمويل الداخلية وإنها من طبيعة رأس المال نفسها بمعنى أنه كلما زادت الاحتياطيات زاد ضمان المودعين في المصارف للأسباب التي تم إيرادها لدى بحث رأس المال كما أنه يجب عدم المغالاة في تكوينها وإلا أصبح العائد على المجموع الأموال الممثلة لحقوق المساهمين غير مجز لهم لاستثمار أموالهم في مثل هذه المشروعات والاحتياطيات أما أن تكون احتياطيات خاصة وإما أن تكون قانونية.

ب. المخصصات: تكون المخصصات في العادة قيمة الأصول لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية طبقاً لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول. وتحمل الأرباح عادة بقيمة هذه المخصصات.

وتختلف نسبة المخصصات حسب ظروف كل مصرف ومن أمثلة المخصصات: مخصصات الاستهلاك، ومخصصات الديون المشكوك فيها.

ج. الأرباح غير الموزعة: إن الاحتياطيات والمخصصات تكون غير معدة للتوزيع على المساهمين كأرباح إلا أن المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطيات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح أسهم وقد توزع الإدارة جزءاً منها وتستبقي جزءاً منها على شكل أرباح غير موزعة مدورة إلا أنها تكون قابلة للتوزيع ويوزعها المصرف متى شاء.

-المصادر الخارجية:

✓ سندات الدين الطويل الأجل:

إن رأس المال والاحتياطي والمخصصات والأرباح غير الموزعة هي المصادر الداخلية التقليدية للأموال بالنسبة للمصرف التجاري، أما المصادر الحديثة فتشمل سندات الدين الطويل الأجل، وهي من المصادر الخارجية ويصدرها المصرف ويبيعها للجمهور وللمؤسسات ويحتفظ بالأموال الناتجة عن هذا البيع ضمن أمواله الخاصة شريطة أن يكون لسداد الودائع حق الأولوية على سداد هذه السندات عند تصفية أعمال المصرف.

✓ الودائع:

الودائع بشكل عام من أبرز مصادر التمويل الخارجية للمصرف وهي بشقيها الودائع المحلية و الودائع الأجنبية تؤلف المصدر الرئيس لأموال المصرف التجاري.

✓ البنك المركزي:

يمكن النظر الى البنك المركزي على اعتبار انه مصدرا من مصادر التمويل الخارجي وذلك من خلال قيام البنك بتقديم القروض والسلف، وأيضا من خلال إعادة الخصم.

✓ التسهيلات الائتمانية الخارجية:

وتتلخص في القروض الاعتمادات التي تحصل عليها المصارف من مراسلها في الخارج وعادة ما تكون بالعملات الأجنبية لذا فان هذا المصدر لا يمكن اعتباره مصدرا مباشرا كما ان استعماله يقتصر على تمويل عمليات مصرفية تصرف للمصرف المحلي لتمويل عملياته، الا ان هذه المصادر هامة لتوسيع عمليات المصرف مع الخارج حيث تساعد المصرف على ترسيخ علاقاته بالخارج مما ينتج عنه إمكانية استخدامه كمصرف مراسل للمصارف الخارجية فيستفيد من العمولات الناتجة عن أداء هذه الخدمات.

✓ مصادر تمويل أخرى: وتشمل على ما يلي: 59

أ. القروض المتبادلة بين المصارف المحلية: في بعض الأحيان تلجأ المصارف التجارية الى الاقتراض من بعضها البعض في سبيل تمويل عملياتها الا ان هذه الطريقة لا تنظر اليها المصارف عادة بعين الارتياح نظرا لما قد يظنه البعض من ان التجاء المصارف الى مثل هذه الطريقة قد يعني ضعف المصرف المقرض، وكذلك فإن هذا المصدر غير مضمون لأن الحاجة إلى الأموال تنشأ عادة من زيادة الطلب على المسحوبات أو القروض وبما أن الأمور تحدث نتيجة لأوضاع سياسة أو اقتصادية معينة فإن جميع المصارف العاملة في البلاد تتعرض لنفس هذه الظروف مما يجعل كل المصارف تحتاج إلى أموالها في فترة واحدة الأمر الذي يجعلها غير مستعدة وغير قادرة على إقراض بعضها البعض وعندها فلا مناص من اللجوء إلى البنك المركزي كمقرض أخير.

ب. التأمينات المختلفة: وهي التأمينات التي يضعها الأفراد في المصارف مثل تأمينات الاعتمادات المستندية ويتم تصنيف هذه التأمينات تحت الودائع المقيدة.

ت. ودائع المصارف من الخارج في المصارف المحلية: وهذا المصدر غير ثابت ولا يشكل نسبة ذات قيمة ث. الشيكات والمسحوبات برسم الدفع: وهذا المصدر غير ثابت ولا تعتمد عليه كثيراً، ولذا فإنه لا يلعب دوراً هاماً في عمليات التمويل.

ج. المطلوبات الأخرى: وهي عبارة عن عدة بنود يدمجها البنك المركزي معاً بقصد اختفاء معلمها أو لعدم أهمية تفصيلاتها.

وبشكل عام، يركز استخدام المصادر الداخلية على تعزيز قدرة البنك على تحمل المخاطر وتوفير الثقة للمستثمرين، بينما توفر المصادر الخارجية السيولة الضرورية لتمويل النشاطات اليومية والمشاريع الكبيرة.

4. المنظومة البنكية الجزائرية

النظام المصرفي في الجزائر، كغيره من الأنظمة المصرفية في العالم، يلعب دوراً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي في البلاد. تطور هذا النظام عبر الزمن ليواكب التغيرات الاقتصادية والتحديات المحلية والعالمية، بدءاً من فترات التأميم بعد الاستقلال وصولاً إلى عمليات الإصلاح والخصخصة التي شهدتها البلاد في العقود الأخيرة.

59: محمد الصيرفي: إدارة العمليات المصرفية، العادية، غير العادية، الإلكترونية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص 117-118.

1.4. تطور الجهاز المصرفي في الجزائر

النظام المصرفي الجزائري مر بمراحل تطور متعددة عبر السنوات. في بدايات الاستقلال، كان النظام المصرفي في الجزائر بسيطاً نسبياً، معتمداً بشكل أساسي على بنك الجزائر المركزي وعدد محدود من المؤسسات المالية الأخرى التي كانت تسيطر عليها الدولة. الهدف الأساسي آنذاك كان إعادة تنظيم الاقتصاد وتعزيز دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية.

مع مرور الزمن، شهد النظام المصرفي تحولات جوهرية، تمثلت في إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق أدت إلى اعتماد بنوك خاصة في سبيل إدخال المزيد من المنافسة والابتكار في القطاع المصرفي. هذه الإصلاحات شملت كذلك تحديث البنية التحتية المصرفية، تعزيز الشفافية، وتطوير مجال الرقابة المالية لضمان استقرار النظام المالي وفاعليته.

في العقود الأخيرة، توسعت الخدمات المصرفية لتشمل التكنولوجيا الرقمية، ما أسهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية لعامة الشعب ودعم التنمية الاقتصادية. من خلال هذه النظرة، يُظهر هذا المحور تطور الجهاز المصرفي في الجزائر ويستشرف تأثيراته المستقبلية على الاقتصاد الوطني.

-النظام البنكي الجزائري قبل الإصلاحات 1986

✓ النظام البنكي خلال: (1962-1966)

بعد استقلال الجزائر وتحررها، ورثت نظاماً بنكياً من فرنسا، كان يستند إلى اقتصاد السوق الحر. وفي أعقاب الاستقلال، اتخذت الجزائر سلسلة من الإجراءات العاجلة:

أ. في 29 أغسطس 1962، تم تأسيس الخزينة العمومية الجزائرية بشكل مستقل عن الفرنسية. كذلك، تأسس البنك المركزي الجزائري في 13 ديسمبر 1962.

ب. في مايو 1963، تم إنشاء ما يُعرف الآن بالبنك المركزي الجزائري للتنمية، لملء الفراغ الذي خلفه انسحاب البنوك الفرنسية الكبرى التي كانت تدير الائتمان متوسط وطويل الأجل.

✓ النظام البنكي خلال: (1966-1986)

أ. تأميم البنوك الأجنبية: في عام 1966، أجرت الجزائر عملية التأميم التي أدت إلى ظهور ثلاثة بنوك جديدة: البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، والبنك الخارجي الجزائري، وذلك خلال الفترة بين 1966 و1967.

ب. الإصلاح المالي لعام 1971: إصلاح عام 1971 جاء برؤية جديدة لعلاقات التمويل وقد حدّد هذا الإصلاح طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة.

ت. إعادة هيكلة المنظومة البنكية في 1980: ابتداءً من عام 1980، قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلة المنظومة البنكية بهدف:

- تحرير الخزينة من الأعباء التي كانت تثقل كاهلها.
- استعادة البنوك التجارية لوظيفتها الأساسية وتمكينها من تعبئة الموارد المالية الوطنية بفعالية. نتج عن هذه العملية ظهور بنكين جديدين في الساحة المصرفية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وبنك التنمية المحلية (BDL).

-النظام البنكي الجزائري ما بين 1986-1990:

✓ التشريع المتعلق بنظام القروض والبنوك: بشكل عام، هذا التشريع جاء لإعادة البنوك إلى:

أ. إعادة البنك المركزي لدوره كمصرف للمصارف: يستعيد البنك المركزي وظائفه الأساسية كمراقب ومنظم للنظام المصرفي.

ب. استعادة دور مؤسسات التمويل: تسترجع هذه المؤسسات دورها في تعبئة الإذخارات وتوزيع القروض.

ت. تقليص دور الخزينة في نظام التمويل: يهدف إلى تخفيف العبء عن الخزينة وتقليل تدخلها في التمويل المباشر.

ث. إنشاء هيئات رقابية واستشارية للنظام البنكي: تسهم هذه الهيئات في تحسين الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي.

✓ استقلالية البنوك سنة 1988: منذ عام 1988، بدأت الجزائر في تطبيق برنامج إصلاحي شامل منح البنوك استقلاليتها ضمن الإطار التنظيمي الجديد للاقتصاد والمؤسسات. وفقاً للقانون رقم 06-88، أصبحت البنوك كيانات قانونية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المالي، وتعمل وفقاً لمبادئ الكفاءة والفعالية.

✓ قانون النقد والقروض 10-90: في عام 1990، تم إجراء سلسلة من الإصلاحات على النظام البنكي الجزائري بموجب القانون رقم 10-90 الصادر في أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقروض، الذي يضم عدة مبادئ تهدف إلى⁶⁰:

⁶⁰: الطاهر لطرش (بتصرف): التقنيات البنكية، مرجع سبق ذكره، ص 199.

أ. الفصل بين السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية: يُتخذ القرار النقدي بناءً على أهداف نقدية محددة بعيداً عن تأثير السياسات الاقتصادية العامة.

ب. الفصل بين السياسة النقدية وميزانية الدولة: تمنع هذه الخطوة الخزينة من الاعتماد المباشر على القروض لتغطية العجز.

ت. الفصل بين ميزانية الدولة والتمويل: تم نقل صلاحية منح القروض من الخزينة إلى البنك المركزي.

ث. إنشاء سلطة نقدية موحدة ومستقلة: تأسس جهة جديدة تُعرف بمجلس النقد والقرض لتعزيز الاستقلالية النقدية.

ج. وضع نظام بنكي على مستويين: يقسم النظام إلى بنك مركزي يعمل كسلطة نقدية مستقلة، وبنوك تجارية تختص بعمليات الإيداع والقروض، وبذلك أصبح البنك المركزي بنك للبنوك فيراقب نشاطاتها ويتابع عملياتها كما أصبح يقوم بوظيفة الملجأ الأخير للإقراض.

— اهم تعديلات قانون النقد والقرض 10-90:

✓ تعديلات قانون النقد والقرض في 2001: من أهم التعديلات جاءت في عام 2001 من خلال الأمر 01-01:

أ. أعاد تنظيم البنك المركزي وفصل مجلس النقد والقرض عن مجلس الإدارة.

ب. تم تقليل تداخل الوظائف وتعزيز الاستقلالية في إدارة البنك، مع تغييرات في تركيبة ودورة اجتماعات المجلس لتحسين اتخاذ القرارات.

ت. المجلس الجديد للنقد والقرض يتكون من أعضاء مجلس إدارة البنك بالإضافة إلى ثلاث شخصيات مختارة بناءً على كفاءتهم في المسائل النقدية والاقتصادية.

✓ تعديلات قانون النقد والقرض في 2003:

الأمر 03-11 الصادر في 25 يناير 2003 يُعد تعديلاً جذرياً لقانون النقد والقرض، حيث يلغي قانون

النقد والقرض رقم 10-90 ويعتبر قانوناً جديداً.

أ. جاء هذا التعديل كجزء من استجابة الجزائر لتطورات المحيط المصرفي وكان يهدف لتكيف النظام المصرفي مع المعايير العالمية، خاصة بعد فشل بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي الجزائري.

ب. تعزيز العلاقة بين بنك الجزائر ووزارة المالية من خلال إنشاء لجنة مشتركة لتسيير الاستخدامات الخارجية والدين الخارجي، وتحسين تداول المعلومات المالية وتسيير بنك الجزائر.

ت. تقوية حماية العملاء من خلال تحسين شروط منح الاعتماد للبنوك ومسيرها، إضافة إلى إقرار عقوبات جزائية على المخالفين لقواعد وشروط العمل المصرفي، وإنشاء صندوق للتأمين على الودائع.

ث. يهدف الأمر أيضاً إلى تقليص مهام واستقلالية محافظ بنك الجزائر، التي كانت محل نزاع بينه وبين وزارة المالية، وتعزيز الإشراف والرقابة على البنوك الخاصة.

✓ **تعديلات قانون النقد والقرض في 2010:** صدر الأمر 04-10 وهو الأمر المعدل والمتمم للأمر 11-03 في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض، حيث يتعلق هذا الأمر أساساً بالنشاط البنكي للمؤسسات الأجنبية في الجزائر، كما يحدد بعض المهام لكل من بنك الجزائر والبنوك الأخرى.

تتمثل أهم مبادئه فيما يلي⁶¹:

أ. إمكانية المشاركة للأجانب في البنوك الجزائرية، شريطة أن يكون نصيب المساهم الجزائري نسبة 51% فما فوق من الأسهم البنكية، حيث يمكن أن يكون هناك عدة مشاركين في نفس البنك مع مراعاة هذا الشرط.

ب. كل المشاركين والمساهمين في البنوك الخاصة يجب أن يكونوا مرخصين من قبل محافظ بنك الجزائر عن طريق مجلس النقد والقرض.

ت. كل مساهم أجنبي أو بنك أجنبي يلتزم بمعايير قانون بنك الجزائر.

ث. بنك الجزائر يسير وينظم مركزية مخاطر المؤسسات.

ج. بنك الجزائر هو البنك الذي يقوم بالإصدارات المختلفة للعملة للحفاظ على توازن الأسعار، وهو مسؤول عن الوضعية المالية الخارجية للجزائر.

ح. البنوك يجب عليها القيام بالرقابة الداخلية والخارجية للبنك ووضع نظام لتسيير البنك.

✓ **القانون النقدي والمصرفي 2023:**⁶² بموجب القانون رقم 09-23 المؤرخ في 21 يونيو 2023،

والذي يشمل القانون النقدي والمصرفي، يتم تعزيز حوكمة بنك الجزائر من خلال تطبيق نظام

العهد لوظيفة محافظ البنك ونوابه. يهدف هذا القانون أيضاً إلى تطوير وسائل الدفع عن

⁶¹ عثمان عثمانية : محاضرات في النظام المصرفي الجزائري، مطبوعة موجهة لطلبة العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي ، 2023 ، ص 55.

⁶² : القانون رقم 09-23 مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 12 يونيو سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي.

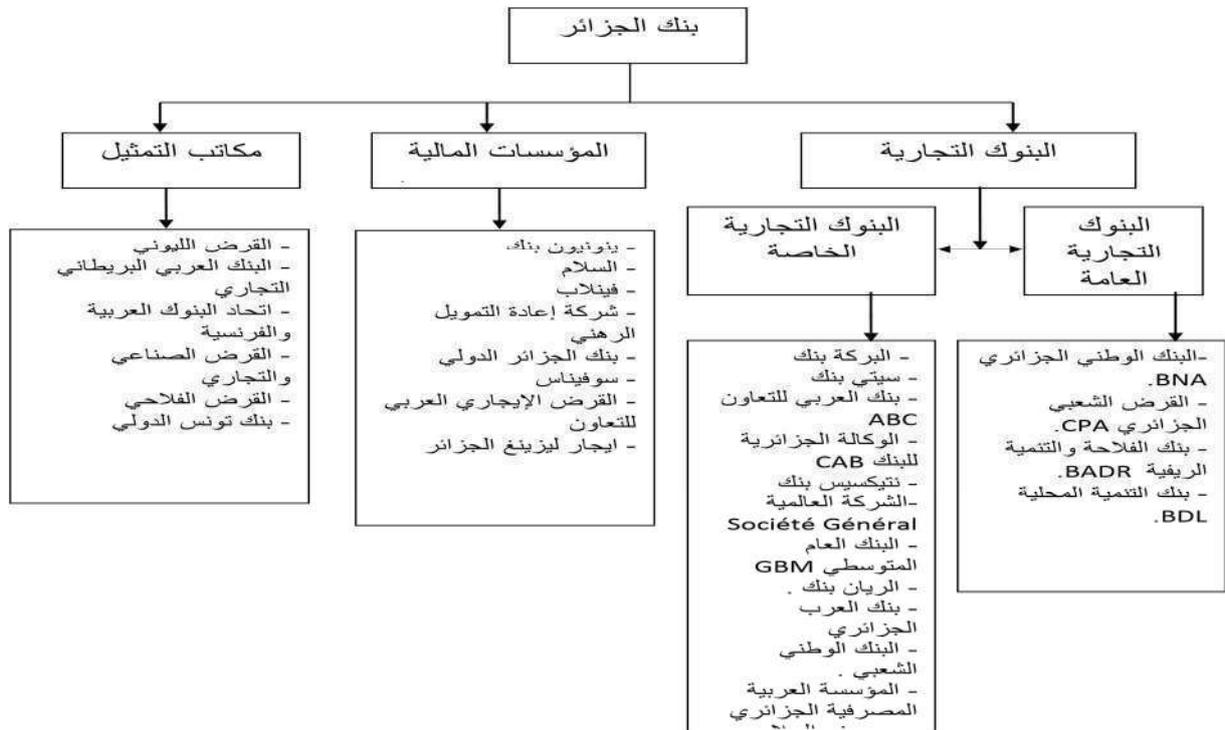
طريق تأسيس لجنة وطنية مسؤولة عن تطوير استراتيجية وطنية لوسائل الدفع ومراقبة تنفيذها بعد اعتمادها من قبل السلطات العامة لتعزيز التعاملات المصرفية والشمول المالي. يقدم القانون أيضًا إطارًا لإنشاء آليات جديدة للمراقبة والمتابعة، بما في ذلك لجنة الاستقرار المالي المكلفة بالمراقبة الاحترازية الكلية وإدارة الأزمات، التي تُعد تقريرًا سنويًا عن أنشطتها وتقدمه إلى رئيس الجمهورية.

إضافة إلى ذلك، يعزز القانون إطار العمل المتعلق بالصيرفة الإسلامية، ويكرس بشكل خاص إمكانية اعتماد بنوك ومؤسسات مالية تمارس عمليات تتعلق حصريًا بالصيرفة الإسلامية. ويتضمن القانون أيضًا إمكانية إطلاق "الدينار الرقمي الجزائري"، وهي عملة رقمية يطورها، ويصدرها، ويديرها، ويراقبها بنك الجزائر.

2.4. ملامح الجهاز المصرفي الجزائري:

بادرت السلطات الجزائرية منذ استقلالها إلى إنشاء نظام بنكي يواكب نموذج التنمية الاقتصادية المتبع، بهدف ضمان تمويل حركة التطور المنتهجة في ظل تلك المرحلة،

الشكل رقم (5): هيكل الجهاز المصرفي الجزائري الحالي.



المصدر: بن سانية عبد الرحمان: أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2019-2020، ص

- بنك الجزائر:

تم إنشاء البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 62-144 الذي صوت عليه المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962، لإنشاء وتحديد النظام الأساسي للبنك المركزي⁶³، كما تم تعزيز السلطة النقدية في الجزائر بإصدار العملة الوطنية في 10 أبريل 1964 تحت اسم "الدينار الجزائري"، والذي كان مطابقاً للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي آنذاك. هذه الخطوة ساهمت في وضع حد لتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج. كما تم إنشاء الخزينة الجزائرية في أغسطس 1962، مستقلة عن الخزينة الفرنسية⁶⁴، وتولت الأنشطة التقليدية لوظيفة الخزينة. وقد منحت الخزينة الجزائرية امتيازات هامة تتمثل في منح قروض للاستثمارات الاقتصادية، بالإضافة إلى قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المستقل ذاتياً.

✓ التطورات القانونية والإصلاحات

أ. إصلاحات السبعينيات والثمانينيات: شهدت هذه الفترة تعديلات في نظام البنك لم تتماشى تمامًا مع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، ما استدعى إعادة النظر فيها.

ب. قانون رقم 86-12: (1986) يمثل هذا القانون بداية الإصلاح الشامل للنظام المصرفي بإعادة تعريف دور البنك المركزي في تطبيق السياسة النقدية وإدارة العلاقات مع الخزينة العمومية.

ت. قانون رقم 90-10: (1990) يوفر إطاراً قانونياً شاملاً لبنك الجزائر ويعرف أساسيات النظام المصرفي الجزائري.

ث. الأمر رقم 03-11 (2003) وتعديلاته: ينقح القانون السابق ويعزز استقلالية البنك المركزي، مما يسمح له بتحقيق استقرار أكبر في السياسة المالية.

ج. القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23: (2023) يسعى لتحديث الإطار القانوني والتنظيمي لمواجهة التحديات الاقتصادية والتكنولوجية الجديدة، ويعزز حوكمة البنك المركزي والهيئات المالية الأخرى.

✓ الدور والوظائف الأساسية

أ. إصدار العملة: يحتفظ بنك الجزائر بالوظيفة السيادية لإصدار العملة، مما يعكس أهميته كبنك مركزي.

⁶³: بنك الجزائر: تاريخ البنك، من عام 1962 حتى يومنا هذا، موقع بنك الجزائر، تاريخ الاطلاع: 12-04-2024، على الرابط:

<https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83/>

⁶⁴: نايلي الهام، لموشي زهية: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على مواكبة تغيرات البيئة المصرفية الدولية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 1، 2020، ص ص 186-165.

ب. استقرار الأسعار: يسعى البنك لضمان استقرار الأسعار والاستقرار النقدي والمالي، ويعمل على توفير ظروف ملائمة لتطور منظم للاقتصاد الوطني.

ت. الحوكمة والرقابة: تضمن الهياكل التنظيمية والإدارية أن تتم جميع العمليات وفقاً للقانون، مع تعزيز الشفافية والمساءلة.

تتمثل الأهداف الرئيسية لبنك الجزائر في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال ممارسة وظائفه التقليدية والاستجابة بفعالية للتحديات المستقبلية.

✓ الهيئات التنظيمية والإشرافية

لبنك الجزائر جهازان يمكّنه من القيام بجميع المهام التي تقع في نطاق صلاحياته، ولا سيما مهمة المنظم والمشرف على البنوك والمؤسسات المالية في السوق.

ولهذا الغرض، يكون للبنك هيئة تداولية تسمى المجلس النقدي والمصرفي، لها صفة السلطة النقدية التي تحدد الأهداف النقدية، وتحدد شروط الموافقة وإنشاء البنوك والمؤسسات المالية، وسن الأنظمة المتعلقة بالمعايير والنسب المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. يتم نشر الأنظمة في الجريدة الرسمية.

يتألف المجلس النقدي والمصرفي من المحافظ، الرئيس، وأعضاء مجلس الإدارة، وشخصيتين، يتم اختيارهما لكفاءتهما في الشؤون الاقتصادية والمالية، يتم تعيينهما بموجب مرسوم رئاسي.

ولدى بنك الجزائر أيضاً هيئة تسمى اللجنة المصرفية، وهي السلطة المسؤولة عن مراقبة امتثال البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية ومعاينة مخالفتها. يرأس اللجنة المصرفية محافظ بنك الجزائر.

وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم لخبراتهم في الأعمال المصرفية والمالية والمحاسبية، قاضيان منتدبان أحدهما من المحكمة العليا والآخر من مجلس الدولة، ممثل عن ديوان المحاسبة، وممثل عن وزارة المالية. يتم تعيين أعضائها من قبل رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات. وتتاح للجنة المصرفية أمانة عامة يحدد مجلس إدارة بنك الجزائر سلطاتها وتنظيمها وإجراءاتها التنفيذية.⁶⁵

⁶⁵: بنك الجزائر: عن البنك، موقع بنك الجزائر، تاريخ الاطلاع: 2024-04-10، على الرابط: <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%B9%D9%86-%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1>

- البنوك التجارية

✓ البنوك التجارية العامة:

تتألف البنوك التجارية العامة من مؤسسات مملوكة بالكامل للدولة، وتشكل حوالي 85% من إجمالي الأصول البنكية في السوق المصرفي الجزائري. هذه البنوك، التي بدأت كبنوك متخصصة، تعمل الآن كبنوك ودائع.

✓ البنوك التجارية الخاصة:

بموجب قانون النقد والقرض، تم فتح الباب أمام البنوك الخاصة للعمل في الجزائر، مما يعزز مرحلة اقتصادية تقوم على المنافسة الحرة وآليات اقتصاد السوق

- المؤسسات المالية:

منذ عام 1995، شهدت الجزائر إنشاء العديد من المؤسسات المالية بهدف تنشيط القطاع عبر التنوع في الخدمات المالية وضمان تقديم جميع المعاملات البنكية، التقليدية منها والحديثة. تنقسم هذه المؤسسات إلى قسمين:

✓ مؤسسات مالية عامة: تتمثل في بنك الجزائر الدولي، مني بنك وسوفيناس بنك

✓ مؤسسات مالية متخصصة: وتتمثل في: البنك الجزائري للتنمية، السلام بنك، فينلاب

بنك، مؤسسة إعادة التمويل الرهني العقاري، القرض الايجاري العربي للتعاون.

- مكاتب التمثيل:

مكاتب التمثيل المالي تشمل:

✓ القرض الليوني.

✓ القرض الصناعي والتجاري.

✓ البنك العربي البريطاني التجاري.

✓ القرض الفلاحي.

✓ إتحاد البنوك العربية والفرنسية.

✓ بنك تونس الدولي.

في الختام، شهد النظام المصرفي في الجزائر تطورات ملحوظة خلال العقود الأخيرة من خلال تحديث البنية التحتية المصرفية وتبني التكنولوجيا الرقمية وصيغ التمويل الإسلامي. بالرغم من التحديات الاقتصادية العالمية، يواصل النظام المصرفي الجزائري دعم التنمية الاقتصادية من خلال توفير التمويل للمشاريع الكبرى ودعم القطاعات الحيوية مثل الزراعة والصناعة. وفي ضوء السعي نحو الشمول المالي، من الضروري ان تحسّن البنوك الجزائرية خدماتها لضمان تلبية احتياجات كافة شرائح المجتمع، مما يعزز من دور النظام المصرفي كركيزة أساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر.

أسئلة المحور الرابع:

أسئلة الاختيار من متعدد:

1. ما هو الدور الأساسي للبنك المركزي؟

- أ. منح القروض للأفراد فقط.
- ب. تنظيم النشاط الاقتصادي والحفاظ على استقرار النظام المالي.
- ج. تقديم التأمين على الودائع.
- د. الاستثمار في الأسواق العالمية.

2. أي من التالي يُعد وظيفة رئيسية للبنوك التجارية؟

- أ. إصدار العملة.
- ب. تحديد السياسة النقدية للبلاد.
- ج. تقديم القروض وقبول الودائع.
- د. تنظيم البنوك التجارية الأخرى.

3. كيف يمكن للبنك المركزي التأثير على التضخم؟

- أ. عن طريق تغيير معدلات الضريبة.
- ب. بتعديل أسعار الفائدة والسيطرة على العرض النقدي.
- ج. من خلال تغيير السياسات التجارية الدولية.
- د. بفرض قوانين جديدة على التجارة الخارجية.

أسئلة صحيح/خطأ:

4. البنك المركزي هو المؤسسة المسؤولة عن طباعة العملة وإدارتها فقط. (صحيح/خطأ)
5. البنوك التجارية لا يمكنها إنشاء نقود جديدة من خلال عملية الإقراض. (صحيح/خطأ)
6. البنك المركزي يتدخل مباشرة في القروض الفردية والقرارات المالية للمواطنين. (صحيح/خطأ)

سؤال مقالي:

7. ناقش العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية وكيف تؤثر هذه العلاقة على الاقتصاد الوطني.

الفصل الخامس:

انشاء النقوم والمضاعف النقدي

في عالم الاقتصاد، يُعتبر مفهوم إنشاء النقود والمضاعف النقدي من الموضوعات الأساسية التي تُظهر كيف يمكن للبنوك التجارية، بالتعاون مع البنك المركزي، أن تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الكلي. هذا المحور سيقدم للطالب فهمًا شاملاً لكيفية تحويل البنوك للودائع إلى قروض يمكن أن تُضاعف الكمية الإجمالية للنقود المتداولة في النظام الاقتصادي، وبالتالي، تأثيرها على مختلف الأنشطة الاقتصادية.

1. مفهوم خلق النقود:

يتحقق خلق النقود عبر ثلاث مجموعات من الوكلاء الاقتصاديين، البنوك التجارية و البنك المركزي والخزينة وينشأ خلق النقود عن تحويل الديون التي لا تتمتع بقدرة ابرائية الى وسائل دفع، تتم عملية خلق النقود من طرف البنوك التجارية، وهي عبارة عن نقود كتابية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وهي تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات وليس تداولها حقيقة وحسب الاقتصادي الفرنسي برجر P.BREGER فان العملية تركز على نقدوية (monétiser) الديون⁶⁶. وهذه العملية ولكن يتم تنظيمها ومراقبتها من قبل البنك المركزي والخزينة لضمان استقرار النظام المالي والاقتصادي.

2. البنوك المركزية وإنشاء النقود القانونية:

تُعد عملية إنشاء النقود (إصدار النقود) من الوظائف الأساسية التي يتولاها البنك المركزي. وتتم هذه العملية بتحويل أصول معينة إلى وسيلة للتبادل والدفع. نظراً لأهميتها، تتطلب هذه العملية حذرًا كبيرًا لضخ الكمية المناسبة من السيولة (وسائل التبادل والدفع) اللازمة لإتمام الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية والاستثمارية، مع الحفاظ على استقرار الأسعار.

1.2. كيفية الإصدار النقدي:

كما أشرنا سابقاً، يقوم البنك المركزي بإصدار النقود من خلال ضخ نقود قانونية في الاقتصاد (للحكومة، والمؤسسات، والأفراد). يتجسد ذلك في طباعة الأوراق النقدية (ورق البنكنوت) ووضعها في التداول. بعبارة أخرى، تعبر عملية الإصدار عن تحويل بعض الأصول إلى وحدات نقدية. وعادةً ما يستند البنك المركزي إلى أصول مختلفة مثل الذهب والعملات الأجنبية وسندات الخزينة والسندات التجارية لتغطية الإصدار النقدي والتي سبق التطرق لها سابقاً.

⁶⁶: وليد العايب، لعلو بو خاري: اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، ص 51.

والإصدار النقدي هو عملية تشمل وجهين رئيسيين⁶⁷:

✓ الأصول النقدية: هي الأصول التي يحصل عليها البنك المركزي، وتمثل التزامات على مؤسسات خاصة أو عامة أو أفراد. هذه الأصول تُعتبر حقوقاً للبنك المركزي وتشكل غطاء للإصدار النقدي.

✓ الأوراق النقدية المصدرة: تمثل التزامات البنك المركزي تجاه المؤسسات والأفراد، وهي الخصوم التي تقابل الأصول السابقة، وتعكس إمكانيات وقدرات الاقتصاد الوطني.

والتوازن المحاسبي بين الأصول والخصوم ضروري لتحقيق التوازن بين كمية النقود المصدرة وغطاء

النقدي. لفهم عملية الإصدار النقدي، سنستعرض ميزانية البنك المركزي في 31 ديسمبر للسنة "ن"، ثم نحلل التغييرات التي حدثت خلال العام التالي.

الجدول رقم (5) : ميزانية البنك المركزي في 31 ديسمبر (سنة "ن")

الأصول	القيمة (وحدات نقدية)	الخصوم	القيمة (وحدات نقدية)
الذهب	1000	نقود ورقية (إصدار نقدي)	24500
العملات الأجنبية	6000		
ديون على الحكومة	9000		
ديون على الاقتصاد	9000		
المجموع	24500	المجموع	24500

لنفرض أنه خلال السنة "ن+1"، حصل البنك المركزي على الأصول التالية:

- سبائك ذهبية بقيمة 600 وحدة
- عملات أجنبية (لم يُحدد قيمتها)
- سندات حكومية بقيمة 2500 وحدة
- سندات تجارية بقيمة 3200 وحدة

المطلوب: وضع ميزانية البنك المركزي في 31/12/ن+1 وحساب كمية النقود التي أصدرها في هذه

الفترة؟

⁶⁷: زيتوني عبد القادر : ادوات وتقنيات التمويل البنكي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن ، 2023 ، ص 67.

الحل:

الجدول رقم (6): ميزانية البنك المركزي في 31 ديسمبر (سنة "ن+1")

القيمة (وحدات نقدية)	الخصوم	القيمة (وحدات نقدية)	الأصول
31800	نقود ورقية (إصدار نقدي)	1600	الذهب
		7000	العملات الأجنبية
		11000	ديون على الحكومة
		12200	ديون على الاقتصاد
31800	المجموع	31800	المجموع

الإصدار النقدي الجديد خلال هذه الفترة (سنة "ن+1") هو 7300 وحدة نقدية. يمكن حسابه بطريقتين:

1. الطريقة الأولى: طرح مجموع الخصوم في نهاية الفترة الحالية من مجموع الخصوم في نهاية الفترة السابقة:

$$31800 - 24500 = 7300 \text{ وحدة نقدية}$$

2. الطريقة الثانية: جمع التغيرات في الذهب والعملات الأجنبية والسندات الحكومية والسندات التجارية:

$$600 + 1000 + 2500 + 3200 = 7300 \text{ وحدة نقدية}$$

2.2. حدود عملية الإصدار النقدي:

التوازن المحاسبي بين الأصول والخصوم في عملية الإصدار النقدي لا يعني بالضرورة توازنًا بين قدرات الاقتصاد الوطني الحقيقية وأدوات التبادل والدفع، مثل الأوراق النقدية (البنكنوت). السبب وراء ذلك هو أن قدرة البنك المركزي على إصدار النقود ليست مقيدة في معظم الأحيان، بل تتحدد بناءً على تصورات القائمين على الاقتصاد المحلي وتوقعاتهم للإنتاج. وعادةً ما يكون غطاء الإصدار موضوعًا بطريقة تمنح خيارات واسعة.

على سبيل المثال، في الدول النامية، لا توجد قيود كبيرة على السلطة التنفيذية لإصدار أذون الخزانة، حيث يمكنها إصدارها حسب الحاجة، ما يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية في الاقتصاد. في المقابل، إذا كان تحديد حجم الإصدار من اختصاص السلطة التشريعية، فقد يكون الأمر أكثر تعقيدًا وصعوبة. من هنا، تكمن خطورة عدم التوازن الحقيقي بين القدرة الإنتاجية للاقتصاد ووسائل الدفع في إمكانية خلق نقود تزيد عن احتياجات الاقتصاد الفعلية. نظرًا لأن النقود القانونية تعتبر نهائية في المعاملات

وتبرئ الذمم، فإن الإفراط في إصدارها دون مراعاة القدرة الإنتاجية للاقتصاد يمكن أن يؤدي إلى تضخم شديد وانهباء في القيمة النقدية.

ولهذا، من الضروري تثبيت قيمة النقود والحفاظ على التوازن النقدي، وهو ما يتطلب تحقيق التوازن بين وسائل الدفع وحجم النشاط الاقتصادي. إذا لم يتحقق هذا التوازن، فقد يواجه الاقتصاد أزمات نقدية شديدة، بما في ذلك التضخم والانخفاض الحاد في قيمة العملة، مما يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني.

باختصار، تحقيق التوازن بين الأصول والخصوم في النظام النقدي ليس سوى جزء من المعادلة؛ لضمان استقرار الاقتصاد، يجب أن يكون هناك توافق بين أدوات التبادل وحجم النشاط الاقتصادي، مع رقابة مناسبة على إصدار النقود لتجنب الأزمات المالية.

3. البنوك التجارية وانشاء النقود:

على عكس النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، يتم إنشاء نقود الودائع من قبل البنوك التجارية. وهي في الواقع ليست نقوداً مادية، بل هي نقود ائتمانية تظهر في سجلات المحاسبة للودائع والقروض، وتعبّر عن تداول الأموال باستخدام الشيكات وغيرها من الأدوات غير النقدية.

تعتبر البنوك التجارية وسيطاً مالياً، حيث تقدم خدماتها لوحدة الفاض والعجز. وتشمل وظائفها تحصيل مستحقات العملاء، وتجميع الادخار، ومنح القروض، والتعامل بالعملة الأجنبية، وإصدار الكفالات، وتقديم خدمات الصيرفة الإلكترونية، وغيرها⁶⁸.

تُميز البنوك التجارية بقدرتها على سماح أصحاب الودائع بالسحب عليها من خلال الشيكات، وهذا يُنشئ التزامات قصيرة الأجل للبنوك، وتُسهم في إنشاء ودائع جديدة من خلال عمليات منح القروض، وهذا يؤدي إلى تأثيرها على عرض النقود.

على عكس المؤسسات المالية الوسيطة، تقدم البنوك التجارية قروضاً تتجاوز حجم الودائع الموجودة لديها، مما يؤدي إلى زيادة في الكتلة النقدية. وفي النهاية، يعتمد إنشاء نقود الودائع في البنوك التجارية على قواعد مشابهة لتلك المستخدمة في البنك المركزي، حيث لا يمكن للبنوك خلق نقود الودائع إلا من خلال استلام ودائع نقدية.

وتكمن أهمية هذه الوظيفة في قدرة البنوك التجارية، بالتعاون مع البنك المركزي، على التأثير في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد. وتتأثر بمضاعف النقد الذي تقوم البنوك بإحداثه.

⁶⁸: علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المهمل اللبناني، 2012، ص 205.

1.3. ميزانية البنك التجاري (The Bank Balance Sheet)

إن تحليل ميزانية البنك التجاري يشكل نقطة الانطلاق نحو التعرف على الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في انشاء النقود، حيث تكشف عناصر الأصول والخصوم عن وظائفها ومدى قدرتها في التأثير على عرض النقود. وتمثل دراسة أصول وخصوم البنك التجاري أهمية كبرى لمعرفة مصادر إيراداته الداخلية والخارجية والكيفية التي يستخدم بها البنك موارده في الاستخدامات المختلفة.

يمثل الجدول الموالي ميزانية نمطية للبنوك التجارية:

الجدول رقم (7): ميزانية نمطية للبنوك التجارية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
xxxxx	الودائع	xxxxx	الائتمان المصرفي
xxxxx	الودائع الآجلة	xxxxx	الأوراق المالية في الائتمان المصرفي:
xxxxx	ودائع أخرى	xxxxx	- أوراق الخزينة والوكالات
xxxxx	اقت ارضيات	xxxxx	- أوراق مالية أخرى
xxxxx	الاقتراض من البنوك المحلية	xxxxx	القروض وعقود الإيجار في الائتمان المصرفي:
xxxxx	الاقت ارض من بنوك أخرى	xxxxx	- قروض تجارية وصناعية
xxxxx	خصوم تجارية	xxxxx	- قروض عقارية
xxxxx	صافي المستحقات للمكاتب الأجنبية	xxxxx	- قروض استهلاكية
	ذات الصلة		
xxxxx	خصوم أخرى	xxxxx	- قروض وعقود إيجار أخرى
		xxxxx	مؤونة خسائر القروض وعقود الإيجار
		xxxxx	القروض ما بين البنوك
		xxxxx	أصول سائلة
		xxxxx	أصول تجارية
		xxxxx	أصول أخرى
xxxxx	المجموع	xxxxx	المجموع
xxxxx	الباقى Residual = (الأصول - الخصوم)		

المصدر: نصر الدين بوعمامة: محددات العرض النقدي وسبل التحكم فيه - مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة

دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص: النقود والمالية، جامعة الجزائر 3، ص 59

- الأصول (الموجودات، الاستخدامات):⁶⁹

تشمل الأصول جميع موجودات البنك وجميع حقوقه لدى الغير، وتمثل الأوجه المختلفة لاستخدامات البنك لموارده. تتكون عناصر الأصول من بنود غير متجانسة في طبيعتها حسب درجة سيولتها. يهدف استخدام البنك لموارده إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، مع عدم إغفال أهمية التوازن بين الربحية والسيولة لتلبية احتياجات العملاء وتحقيق الربح المطلوب. تتكون هذه البنود من:

أ. الأوراق المالية: تشمل احتفاظ البنك بالأوراق المالية أو السندات كأصل مدخر للدخل. يمكن تصنيف هذه الأوراق إلى ثلاث فئات: أوراق مالية للحكومة المركزية ووكالاتها، ولحكومة الولاية والحكومات المحلية، وللأوراق المالية الأخرى. السندات أو الأوراق المالية للحكومة المركزية هي أكثر سيولة لأنها يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة وبتكلفة منخفضة. الأوراق المالية في الأجل القصير تسمى غالبًا بالاحتياطات الثانوية.

ب. القروض وعقود الإيجار: تعتبر القروض وعقود الإيجار من أهم بنود ميزانية البنك. تمثل القروض مطلبًا للمقترض ولكنها أصل للبنك لأنها توفر له دخلاً. تتميز بأقل درجة سيولة، نظرًا لعدم إمكانية المطالبة بالوفاء بالقرض قبل تاريخ الاستحقاق ولمخاطر عدم الوفاء. البنك يحصل على عائد أعلى عليها نتيجة لهذه المخاطر.

ت. القروض ما بين البنوك: تستخدم البنوك سوق النقد لإدارة السيولة القصيرة الأجل. تعتبر سوق ما بين البنوك سوقًا لتبادل الائتمانات القصيرة الأجل بين المؤسسات المالية، لتحقيق التوازن اليومي بين العمليات الدائنة والمدينة.

ث. أصول نقدية (Cash Assets): تتميز هذه الأصول بسيولتها العالية وتشمل النقود الورقية والمعدنية الموجودة في خزائن البنك والتي تحتفظ بها لمواجهة احتياجات السحب اليومية، والأرصدة لدى البنك المركزي. جميع هذه الأصول تشكل ما يُعرف بالأصول النقدية، وتتضمن الاحتياطات المطلوبة والاحتياطات الفائضة عند البنوك.

ج. أصول تجارية (Trading Assets): تشمل الأوراق غير المدرجة في الأوراق المالية وتتضمن قيمة عقود المشتقات المالية.

ح. أصول أخرى: تشمل المباني والمعدات والأراضي بالإضافة إلى الأصول التي تم نقل ملكيتها للبنك نتيجة لقروض غير موفاة بها، وأي حسابات مدينة أخرى.

⁶⁹: نصر الدين بوعمامة (بتصرف): مرجع سابق، ص 59-62.

مع الإشارة إلى أن المؤونات والمخصصات العادية والاستثنائية إما أن ترد في جانب الخصوم أو تخصص من قيمة الأصول التي خصصت لأجلها.

-الخصوم (المطلوبات، الموارد):

تُعتبر مصادر أموال البنك تمثيلاً لالتزاماته تجاه الآخرين.

أ. **الودائع:** تشمل جميع الأرصدة الدائنة الموجودة لدى البنك سواء في الحسابات الجارية أو الودائع الآجلة أو حسابات التوفير. تُعتبر جميع هذه الأرصدة جزءاً من ودائع البنك. تقوم البنوك والشركات وسوق النقود للأموال المشتركة (MMM Funds) وبقية المؤسسات بتقديم الودائع الزمنية الكبيرة كبديل لأذونات الخزينة وبقية السندات قصيرة الأجل، وهذه الودائع تبدأ بمبلغ 10000 دولار أو أكثر في الو.م.أ. بالإضافة إلى الودائع الأخرى مثل الودائع الجارية التي يمكن سحبها بواسطة الشيكات، بغض النظر عن وجود فائدة أو عدمها، بالإضافة إلى الودائع الادخارية وشهادات الإيداع (Certificates of Deposits: CDs) والودائع الزمنية الصغيرة (Small-denomination time deposits).

ب. **الاقتراضات (Borrowings):** تحصل البنوك على قروض من البنك المركزي ومن بنوك أخرى وشركات. تلجأ البنوك إلى البنك المركزي كآخر مصدر للاقتراض للحصول على السيولة من خلال إحدى الطرق الثلاثة: بيع الأوراق المالية (إعادة الخصم)، أو تقديم الأوراق المالية كضمان، أو الحصول على قروض مباشرة. كما يمكنها اللجوء إلى اقتراض فائض الاحتياطي الإلزامي من البنك المركزي والبنوك الليلة واحدة فقط لتلبية متطلبات الاحتياطي والسيولة.

ت. **الخصوم التجارية:** تمثل الخصوم قصيرة الأجل، وتشمل الخصوم التجارية قصيرة الأجل وغيرها التي تُطبق عليها محاسبة القيمة العادلة.

ث. **صافي المستحقات على المكاتب الأجنبية ذات الصلة (Net due to related foreign offices):** تمثل خصوماً للبنوك المحلية تجاه البنوك الأجنبية.

ج. **الخصوم الأخرى:** تمثل الأرصدة الدائنة الأخرى التي لم يتم تضمينها في بند مستقل.

ح. **الباقى (Residual):** يُعادل الأصول - الخصوم، وهدفه ليس فقط حساب أرص المال. يُعكس هذا البند أي اختلافات في أنماط التقدير الموسمي للأصول والخصوم بناءً على التعديل الموسمي (Seasonal Adjustment).

بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر رأس المال لدى البنك مصدراً للأموال، وهناك أنواع مختلفة من رأس المال، بما في ذلك رأس المال المصرح به (الحد الأقصى لرأس المال الذي يمكن للبنك الحصول عليه خلال فترة

نشاطه)، وراس المال المصدر (الذي تم إصداره في أسهم وسندات تم عرضها في السوق)، وراس المال المدفوع (المساهمة التي تم دفعها بالفعل من قبل المساهمين).

راس المال المدفوع يُعتبر مهمًا من عدة جوانب، حيث يساعد في بناء الثقة في البنك، ويُستخدم في بعض الأحيان لتمويل القروض والاستثمارات طويلة الأجل، ويُمكن استخدامه لتغطية الخسائر المحتملة أثناء ممارسة النشاط المصرفي.

دون إهمال الدور الكبير الذي تلعبه الاحتياطات والأرباح غير الموزعة في تمويل الاستثمارات والقروض طويلة الأجل، وتعزيز المركز المالي للبنك، وربما زيادة راس المال المدفوع دون الحاجة لتحصيل الزيادة من المساهمين. في هذا السياق، يمكن تقسيم الاحتياطات إلى عدة فئات، بما في ذلك:

- **الاحتياطي القانوني:** حيث يُحتجز جزء من الأرباح وفقًا لمتطلبات القانون التجاري، ويجب عدم الخلط بينه وبين الاحتياطي الإلزامي الذي يفرضه البنك المركزي.
 - **الاحتياطي النظامي أو الاتفاقي:** وهو ناتج عن النظام الأساسي للبنك، وقد يشمل الاحتياطي النظامي مبالغ إضافية تضاف إلى الاحتياطات، بالإضافة إلى ما قد تقرره الجمعية العمومية للبنك، حيث يمكن أن تُقر عدم توزيع الأرباح السنوية أو جزء منها لتشكيل أرباح غير موزعة.
- ويجب أيضًا الإشارة إلى أن الأرباح التي تم توزيعها ولم يتم استلامها من قبل المساهمين أثناء إعداد الميزانية تظهر كخصوم أخرى في بند منفصل.

هذه الاحتياطات والأرباح غير الموزعة تلعب دورًا حيويًا في دعم النشاط التمويلي للبنك، وتعزيز قدرته على تقديم القروض طويلة الأجل ودعم الاستثمارات، وتحسين الثقة بين المساهمين والعملاء في البنك كمركز مالي موثوق به.

2.3. حدود قدرة البنوك التجارية على إنشاء الائتمان:

ما يحدد سلوك البنوك التجارية هو رغبتها في تحقيق المزيد من الأرباح، وذلك في ظل وجود قيود محددة مثل ضمان نسبة معينة من السيولة وضمن سلامة أرس المال وغيرها. فهي تقبل وتقرض وتنشئ الودائع. وقدرة البنوك التجارية على إنشاء الودائع هي ما يميزها عن غيرها من البنوك الأخرى، إذ إن إنشاء الودائع يُعتبر في حد ذاته إنشاء للائتمان.

يعتبر السحب على المكشوف من الأساليب التي تتبعها البنوك في عملية إنشاء الودائع، حيث يُعتبر السحب على المكشوف بدوره وديعة تستخدمها العملاء لتحقيق أغراضهم بعد تقديم الضمانات الكافية للبنك. كما أن خصم الأوراق التجارية من قبل البنك يُعتبر إنشاءً للودائع، حيث يمكن للبنك إنشاء وديعة في حالة قيامه بشراء أصل معين وسداد قيمته عن طريق فتح حساب دائن لصاحب الأصل.

إضافة إلى ذلك، يمكن أن تُعتبر عمليات الإقراض التي يقوم بها البنك من قبيل إنشاء الودائع، مع الإشارة إلى ضرورة التمييز بين دفع قيمة القرض الممنوح من النقود القانونية في حوزة البنك وبين منح المقرض حق سحب مبلغ القرض باستخدام الشيكات.

تعرض البنوك التجارية ودائع يمكن سحب شيكات عليها لها قابلية على إنشاء وتدمير الودائع، وعلى الرغم من أن البنك المفرد لا يمكنه أن يولد ودائع أكبر من حجم الاحتياطات الإضافية التي يحتفظ بها، إلا أن الجهاز المصرفي ككل يمكنه أن يولد كمية مضاعفة من الودائع من خلال استعمال الاحتياطات الإضافية.

عملية إنشاء الودائع في البنوك التجارية تعتمد على توافر ثلاثة عوامل أساسية، أولها توافر الثقة في قدرة البنوك التجارية على الوفاء بالتزاماتها عند الطلب، وضرورة زيادة الوعي المصرفي لدى الأفراد. ولذلك، فإن فكرة المضاعفة النقدية هي عامل مهم في تحديد قدرة البنوك التجارية على إنشاء الودائع، وهو ما يرتبط بعلاقة وثيقة بين مقياس لعرض النقود وحجم قاعدة الاحتياطي المتاحة للبنوك التجارية.

4. المضاعف النقدي:

يُعرف المضاعف النقدي، أو مضاعف العرض النقدي، بأنه المعامل الرقعي الذي يوضح مقدار التغيير في العرض النقدي الناتج عن التغيير في القاعدة النقدية⁷⁰. فهو يعكس المقدار الذي تتضاعف فيه القاعدة النقدية وتتحول إلى مكونات العرض النقدي.

في سياق النموذج المبسط للمضاعف النقدي، يُفترض أن تستخدم البنوك كل الموارد المتاحة لديها من الودائع في شكل قروض، أي أنها تلتزم فقط بالاحتفاظ بالاحتياطي المطلوب (الإجباري) ولا تحتفظ بأي احتياطي نقدي زائد. وفي هذا النموذج، لا يتأثر احتياطي البنوك بالتغيرات في أسعار الفائدة على الودائع. كما أن عرض البنوك للودائع يكون عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة.

وفي حال احتفظت البنوك التجارية بأحتياطات زائدة عن النسبة المطلوبة من البنك المركزي على الودائع، لتلبية الظروف غير المتوقعة كزيادة طلبات السحب غير المتوقعة من المودعين، فإن معدل الاحتياطي الذي تحتفظ به البنوك التجارية في هذه الحالة يتأثر بمعدل الاحتياطي المطلوب (الإجباري) والاحتياطي الزائد، الذي يتأثر حجمه بمعدل الفائدة على القروض والسندات.

⁷⁰ السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، 2010، ص 86.

مع توسيع عدد المتغيرات التي يحتويها المضاعف النقدي، يزداد تعقيد العلاقة بين عرض النقود والقاعدة النقدية؛ حيث تكون بعض تلك المتغيرات دالة في مجموعة أخرى من المتغيرات. ووفقاً لذلك، يعتمد سلوك البنك المركزي في تحديد حجم العرض النقدي على معدل تفضيل الأفراد للنقود القانونية وقدرتهم على التنبؤ بقيمتها، وعلى معدل الاحتياطي النقدي وقدرتهم على التنبؤ به، وبالتالي التنبؤ بقيمة المضاعف النقدي⁷¹.

والعوامل المؤثرة في قدرة البنوك التجارية على مضاعفة النقد تشمل⁷²:

- حجم الوديعة الأولية: كلما كان حجم الوديعة الأولية أكبر، زادت قدرة البنك على مضاعفة النقد.
- نسبة الاحتياطي النقدي المفروضة من البنك المركزي: انخفاض هذه النسبة يزيد من قدرة البنوك على مضاعفة النقد.
- الوعي المصرفي لدى الجمهور: الزيادة في الوعي المصرفي تعزز من قدرة البنوك على تنفيذ هذه الوظيفة.
- الثقة في الجهاز المصرفي: كلما زادت الثقة العامة في النظام المصرفي، كلما زادت فعالية البنوك في أداء هذه الوظيفة.

وفقاً لما سبق، وفي إطار دراسة القدرة التي تمتلكها البنوك التجارية على خلق الودائع الائتمانية، نجد أن النسبة القانونية للاحتياطي تلعب دوراً محورياً في تحديد حجم الودائع التي يمكن للبنك خلقها. لنأخذ مثلاً على ذلك:

لنفترض أن بنكاً تجارياً يقبل وديعة نقدية بقيمة مليون دولار ونسبة الاحتياطي القانوني المفروضة من البنك المركزي هي 25%. هذا يعني أن البنك سيحتفظ بـ 250,000 دولار كاحتياطي، وسيقرض الـ 750,000 دولار المتبقية. إذا تم إنفاق هذه القروض بالكامل وإيداعها مجدداً في بنك آخر، فإن البنك الثاني سيكرر العملية نفسها بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني وإقراض الباقي. هذا يعني أن الوديعة الأصلية يمكن أن تؤدي إلى خلق ما يقارب 4 ملايين دولار في الودائع الجديدة بناءً على نسبة الاحتياطي. يُعرف هذا بمضاعف الائتمان، حيث يتم تحديد قيمته بناءً على نسبة الاحتياطي القانوني.

$$\text{مضاعف الائتمان} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}$$

⁷¹ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص 270.

⁷² محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل احمد سمحان: مرجع سابق، ص ص 154-157.

في مثالنا، تؤدي نسبة احتياطي قدرها 25% إلى مضاعف ائتماني يتيح للبنوك التجارية مجتمعة في تحقيق ودائع إجمالية تصل إلى أربعة أضعاف الوديعة الأولية (4 مليون دولار) وذلك كما نبين ادناه:

$$\text{اجمالي قيمة الودائع} = \text{مقدار الوديعة الأولية} \times \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}$$

$$4000000 = 0.25/1 \times 1000.000 =$$

وإذا قام البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي إلى 20% بدلا من 25% فإن ذلك سيزيد من قدرة البنوك التجارية على خلق نقود ودايع وبالتالي القيام بعمليات اقراض أكبر حيث يزداد مقدار مضاعف الائتمان من 4 إلى 5 وفي مثالنا السابق ستزداد القيمة الاجمالية للودائع من 4 مليون إلى 5 مليون دولار

$$\text{اجمالي قيمة الودائع} = 0.2/1 \times 1000000 = 5 \text{ مليون دولار}$$

اما في حالة تسرب جزء من النقود الى خارج النظام المصرفي، ويقصد بالتسريب النقدي تلك النسبة من النقود القانونية المصدرة من طرف البنك المركزي المستعملة أو المتداولة خارج دائرة النظام البنكي بسبب وجود بنك واحد فقط في حالتنا هذه). وهي ظاهرة تنتج عن عدة عوامل كعدم انتشار الثقافة البنكية بين حائزي النقود وتفضيلهم تسوية المعاملات وتداول النقود من يد إلى يد... إلى غير ذلك من العوامل⁷³.

تؤثر ظاهرة التسريب النقدي على قدرة النظام البنكي على إنشاء النقود بنفس الشكل الذي يؤثر به الاحتياطي الإجباري على ذلك. فكلما زادت نسبة التسريب النقدي كلما قلت قدرة النظام البنكي (التجاري) على إنشاء نقود الودائع، والعكس صحيح.

وعلى إثر ذلك ستكون العلاقة الكمية بين اجمالي قيمة الودائع المتولدة من جهة ونسبة الاحتياطي القانوني والنسبة التي يحتفظ بها الجمهور كنقود (او نسبة التسرب) من الجهة الأخرى على النحو التالي:

$$\text{اجمالي قيمة الودائع} = \text{مقدار الوديعة الأولية} \times \frac{1}{\text{نسبة التسرب} + \text{نسبة الاحتياطي}}$$

فمثلا اذا كانت قيمة الوديعة الأولية هو مليون ريال و نسبة الاحتياطي القانوني هو 20%، ونسبة التسرب فهي 13%، فان اجمالي قيمة الودائع المتولدة = $(0.13+0.2)/1 \times 1000000 = 3.03$ مليون دولار .

5. امثلة تطبيقية إضافية حول إنشاء نقود الودائع:

حتى نفهم أكثر كيفية انشاء نقود الودائع نفترض في مرحلة أولى وجود عدة بنوك تجارية – لكنها تعمل وكأنها بنك واحد له فروع عدّة - وأن كل النقود يتم إيداعها في هذا البنك، وهذا يوجد تسرب نقدي. ثم ننتقل إلى مرحلة ثانية أين نفترض وجود بنك واحد فقط، ووجود حالة التسرب النقدي.

⁷³: زيتوني عبد القادر، مرجع سابق، ص 71.

- كيفية إنشاء نقود الودائع في حالة البنوك مُجتمعة (عدم وجود تسرب نقدي):

سوف نأخذ بعين الاعتبار هنا عدد من الفرضيات:

✓ نفرض أن جميع البنوك التجارية تعمل وكأنها بنك واحد ذو فروع متعدّدة ومنتشرة في جميع أنحاء البلاد .

✓ نفترض أن هذا البنك يحتفظ بنسبة مئوية معيّنة من كل وديعة كاحتياطي قانوني ولتكن 20%.

✓ نفترض أن جميع السّاحبين والمودعين يتعاملون بالشيكات أي الحسابات الجارية.

✓ نفترض أن جميع السّاحبين والمودعين يقومون بإيداع ما لديهم من شيكات ونقود بهذا البنك أو بأحد فروعها فور حصولهم عليها، بمعنى أنه لا يوجد تسرب نقدي.

✓ نفترض أن البنك يرغب في إقراض كل ما لديه من أموال تفيض عن الاحتياط الذي يرغب في الاحتفاظ به

✓ نفترض أن هناك طلباً على القروض يغطّي الأموال الفائضة. نفترض أن القروض تُمنح في شكل حسابات جارية أو على شكل نقود يتم إيداعها فيما بعد في ذلك البنك أو أحد فروعها.

✓ سيتم إهمال الفوائد التي يتقاضاها البنك لأنها لا تغير شيئاً جوهرياً بل تزيد الصورة تعقيداً.

نفترض أن أحمد أودع مبلغ 1000 دينار في هذا البنك، فيقتطع البنك 20% منها كاحتياطي يودعه لدى البنك المركزي، ثم يُقرض الباقي، أي 800 دينار إلى نورالدين على شكل حساب يفتحه لـ نورالدين في دفاتره ويفوضه بالسحب منه

نفترض أن نورالدين اشترى بالمبلغ بضاعة عن صهيب وأن صهيب أودع هذا المبلغ في حسابه في هذا البنك أو في أحد فروعها، فيسجل البنك في حساب صهيب ويُقرض منه مبلغ 640 دينار لـ زكرياء بعد أن يقتطع 160 دينار ويودعها في حسابه الجاري لدى البنك المركزي كاحتياطي على وديعة صهيب ويتصرف زكرياء بالمبلغ بأن يدفعه لرضا مثلاً والذي بدوره يقوم بإيداعه في البنك أو أحد فروعها فيسجل البنك 640 في حساب رضا ويقترض شخص آخر مبلغ 512 دينار بعد أن يودع 20% من 640 دينار في البنك المركزي على شكل احتياطي..... وهكذا تستمر العملية إلى أن يبلغ عدد الأشخاص الذين يقترضون من البنك في هذه الحالة أكثر من 30 شخصاً ويبلغ مجموع الودائع التي أودعت فيه 5000 دينار ورصيد البنك لدى البنك المركزي 1000 دينار.

نلاحظ أن البنك استطاع أن يرفع حجم الودائع إلى 5000 دينار من أصل الوديعة الأولية التي أودعها أحمد وهي 1000 دينار، أي أن البنك استطاع أن يخلق ما قيمته 4000 دينار ويضيفها إلى الكتلة النقدية في الاقتصاد. وهذا المبلغ، أي 5000 دينار هو النقود البنكية، ويتألف من جزأين هما الوديعة الأولية والودائع المشتقة.

وبشكل عام يمكننا أن نطبق الصيغة السابقة للمضاعف النقدي ونحسب بواسطتها النقود التي يُنشئها البنك التجاري.

انطلاقاً مما سبق ، نرى أن مقدرة البنوك مُجتمعة على خلق النقود تتحدّد بالعوامل التالية: حجم الوديعة الأولية، نسبة الاحتياطي القانوني المعمول بها، مدى احتفاظ البنوك مجتمعة بالزيادة في الودائع بخزائنها مدى رغبة البنوك مُجتمعة في الاقراض، مدى تمكن البنوك مُجتمعة على الاقراض.

- إنشاء نقود الودائع في حالة وجود بنك واحد (وجود تسرب نقدي):

تبين لنا مما سبق أنفاً أن البنوك مُجتمعة لها القدرة على إنشاء أربعة أضعاف الوديعة الأولية في حال كانت نسبة الاحتياطي 20%، ولكن كيف سيكون الحال إذا كان ثمة بنك واحد فقط؟ الأمر الأكيد هنا هو أن مقدرة البنك الواحد على إنشاء النقود سوف لن تكون ذاتها بالنسبة للبنوك المجتمعة، والسبب هو وجود ظاهرة التسريب النقدي، فالبنك عندما يمنح قرضاً لأحد الأشخاص فإن عليه أن يتوقع في الغالب عدم عودة مبلغ القرض كاملاً خلافاً لما هو عليه الحال في حالة البنوك المجتمعة.

وعليه فإن سيولة النظام البنكي تقدر بـ 2777.778 دينار

ونقود الودائع المنشأة هي: $100000 - 27777.778 = 1777.778$ دينار.

وهذا يعني أن البنوك التجارية بإمكانها منح قروض في حدود 1777.778 دينار.

أسئلة المحور الخامس:

أسئلة الاختيار من متعدد:

1. ما هو المضاعف النقدي؟

- أ. عدد البنوك في النظام المصرفي.
- ب. النسبة التي يجب أن يحتفظ بها البنك كاحتياطي.
- ج. مقدار النقود الذي يمكن أن يخلقه النظام المصرفي من خلال الإقراض بناءً على الودائع.
- د. الحد الأقصى للقروض التي يمكن للبنك تقديمها.

2. كيف يؤثر معدل الاحتياطي القانوني على المضاعف النقدي؟

- أ. لا تأثير له.
- ب. كلما ارتفع معدل الاحتياطي، زاد المضاعف النقدي.
- ج. كلما انخفض معدل الاحتياطي، زاد المضاعف النقدي.
- د. يزيد المضاعف النقدي فقط إذا كان الاحتياطي صفرًا.

أسئلة صحيح/خطأ:

3. المضاعف النقدي يعبر عن الزيادة الإجمالية في الودائع الناتجة عن زيادة وديعة أولية.
(صحيح/خطأ)
4. يمكن للبنك المركزي التحكم في المضاعف النقدي بشكل مباشر من خلال تغيير سعر الفائدة.
(صحيح/خطأ)

سؤال مقالي:

5. شرح كيفية عمل المضاعف النقدي في النظام المصرفي وأثره على العرض النقدي.

سؤال تعبيرى:

6. وضح العلاقة بين الاحتياطيات النقدية التي يحتفظ بها البنك وقدرته على خلق النقود الجديدة.

سؤال تحليلي:

7. تحليل الأثر المحتمل لتغييرات في الاحتياطي القانوني على الاقتصاد الكلي.

الفصل السادس:

التضخم والسياسة النقدية

تمهيد:

التضخم والسياسة النقدية هما من الموضوعات الحيوية في الاقتصاد الكلي التي تؤثر على كل جانب من جوانب الاقتصاد الوطني والحياة المالية للأفراد. يُعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والعام في مستويات الأسعار داخل اقتصاد معين، وهو يؤثر بشكل مباشر على القوة الشرائية للعملة. من ناحية أخرى، تُعتبر السياسة النقدية الأداة التي تستخدمها السلطات النقدية، وعلى رأسها البنك المركزي، للتحكم في معدلات التضخم وتحقيق استقرار الأسعار من خلال التأثير على العرض النقدي وأسعار الفائدة.

في هذا المحور، سنبحث كيف تؤدي الزيادات في العرض النقدي، بدون مواكبة في النمو الاقتصادي، إلى التضخم. سنفحص الآثار المترتبة على التضخم مثل تآكل القدرة الشرائية للعملة وكيف يؤثر ذلك على الاقتصاد والمواطنين على حد سواء. كما سنغطي الطرق التي يمكن من خلالها للسياسات النقدية مواجهة التضخم أو تفاقمه، مثل تغيير معدلات الفائدة، وتعديل الاحتياطات الإلزامية للبنوك، والتدخل في أسواق العملات.

1. تعريف التضخم وأنواعه:

توجد العديد من التعريفات التي تسلط الضوء على مفهوم التضخم في الاقتصاد، مما أثار نقاشاً واسعاً بين الاقتصاديين لتحديد تعريف واحد. ولم يتفق الاقتصاديون على تعريف محدد لكلمة "التضخم" في الأدبيات الاقتصادية؛ حيث اختلفت التعريفات باختلاف الزمان والهدف، ومن بين تلك التعريفات: "كل ارتفاع في مستوى الأسعار العام ناتج عن زيادة في كمية الأموال المتداولة". وعرفت المدرسة النقدية التضخم بأنه "زيادة كبيرة في كمية النقود تتبارى على عدد قليل من السلع". ومع ذلك، التعريف الأكثر شيوعاً بين الاقتصاديين هو "الارتفاع المتواصل في مستوى الأسعار"⁷⁴، وبالتالي فالتضخم ينطوي على عنصرين أساسيين هما ارتفاع المستوى العام للأسعار وارتفاع مستمر في الأسعار.

— ارتفاع المستوى العام للأسعار: يعتبر التضخم أكثر من مجرد ارتفاع في سعر سلعة أو سلعتين، حيث يمكن أن يتوازن الارتفاع في سعر بعض السلع بانخفاض في أسعار أخرى، مما يحافظ على استقرار المستوى العام للأسعار. ومع ذلك، يتعلق التضخم بالارتفاع العام في أسعار الغالبية العظمى من السلع والخدمات، أو بارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية التي تشكل جزءاً كبيراً من نفقات المستهلك.

⁷⁴: علي سعيد علي: طريقك للعمل في القطاع المصرفي، دار بوك بوتيك، مصر، 2021، ص 18

— الارتفاع المستمر في الأسعار: يمثل التضخم ظاهرة ديناميكية تتسم بمستوى من الخطورة لأنه يكون مستمراً عبر الزمن. يتم التفريق في هذا السياق بين الارتفاع المؤقت في الأسعار الذي يحدث مرة واحدة، وبين الارتفاع الدائم في الأسعار. يمكن أن تؤدي بعض الأزمات السياسية مثل الحروب أو الثورات أو الاضطرابات العالمية إلى زيادة في أسعار بعض المدخلات مثل الطاقة والأجور⁷⁵، مما ينعكس على ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية. ومع ذلك، يُعتبر التضخم الحقيقي الذي يمكن اعتباره تضخماً هو الارتفاع المستمر في الأسعار عبر فترة زمنية طويلة.

مما سبق فإن التضخم هو كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي، وتختلف أنواع التضخم بناءً على مصادرها والمعايير المستخدمة لتمييزها، ويمكن تقسيمها كما يلي⁷⁶:

1.1. من حيث الإشراف على الأسعار:

- التضخم الطليق أو الظاهر: يتمثل التضخم الطليق في الارتفاع المتواصل في الأسعار نتيجة لزيادة الطلب، دون تدخل حكومي للحد من هذه الزيادات أو التأثير عليها. هذا النوع من التضخم يُعرف أيضاً بمصطلحات أخرى مثل "التضخم الظاهر" أو "التضخم الصريح" أو "التضخم الحر".
- التضخم المكبوت: هو التضخم الذي يكون غير واضح نتيجة لتدخل الحكومة بإصدار تشريعات وقوانين تحد من ارتفاع الأسعار، مثل تثبيت الأسعار وتجميد الأجور. وعلى الرغم من هذه الإجراءات، فإن التضخم لا يختفي تماماً، ولكن يتم تخفيف حدته.
- التضخم الكامن أو الخفي: هو التضخم الذي يحدث نتيجة لزيادة كبيرة في الدخل النقدي للأفراد، دون أن يكون لديهم وسيلة للإنفاق عليه. وبفضل تدخل الحكومة بإجراءات لمنع الإنفاق على هذه الدخول، يبقى التضخم مخفياً.

2.1. من حيث مصدر التضخم:

- التضخم من جانب الطلب: يحدث هذا النوع من التضخم عند اتباع سياسة نقدية توسعية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بشكل يفوق العرض الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. يحدث هذا عندما تلجأ الحكومات إلى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بإصدار النقود.
- التضخم التكاليفي: يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة تكاليف عناصر الإنتاج، خاصة عنصر العمل، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والصناعية.

⁷⁵: رواء زكي الطويل: محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار زهران للنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص 164.

⁷⁶: علي سعيد علي: مرجع سابق، ص 18-20.

3.1. من حيث سرعة ارتفاع الأسعار:

- التضخم الزاحف:

يُعرف هذا النوع أيضاً بالتضخم المتوسط وغير الجامح، ويعتبر الأكثر انتشاراً، حيث ترتفع الأسعار ببطء ولكن بشكل مستمر. ففي هذا النوع، يكون الارتفاع في الأسعار دائماً ومنتالياً دون أن يؤدي إلى زيادات مفاجئة أو عنيفة في الفترة القصيرة. النموذج الزاحف ينمو بشكل تدريجي تصاعدي على المدى الطويل، مما يُظهر شكلاً منحنياً تراكمياً متصاعداً.

- التضخم العنيف:

يمكن أن ينشأ هذا النوع من التضخم من التضخم الزاحف، ولكن يكون أكثر عنفاً وتصاعداً. يحدث عندما تتسارع حركة الارتفاع في الأجور والأسعار لتشمل زيادات كبيرة ومنتالية. فمثلاً، يمكن لمعدل تضخمي بنسبة 5% سنوياً لمدة أربع سنوات متتالية أن يصل إلى حدود التضخم الزاحف، وما إذا تجاوز الاقتصاد هذه الحدود، فإنه يواجه التضخم العنيف، حيث تفقد النقود وظائفها الأساسية، خاصة كونها وحدة للقيمة ووحدة حساب.

ويُعتبر التضخم العنيف بمثابة مقدمة للتضخم الجامح، الذي يُعتبر انهيئاً للنظام النقدي بأكمله.

- التضخم الجامح:

يشير التضخم الجامح إلى الارتفاع المتواصل للأسعار، حيث ترتفع الأسعار بسرعة من الأسبوع إلى الآخر، وحتى من اليوم إلى الآخر. وتتزايد الأسعار تبعاً لزيادة النفقات، وزيادة النفقات تبعاً لزيادة الأسعار، مما يدخل اقتصاد الدولة في حلقة مفرغة من الارتفاع في الأسعار. ويضطر الأفراد إلى التخلص من النقود من خلال تبادلها بالسلع لتجنب ارتفاع أسعارها المتوقع في المستقبل القريب جداً.

وبالطبع، فإن قيمة النقود ستتدهور باستمرار ارتفاع الأسعار والتضخم، وإذا اتبع المستهلكون هذا السلوك، فإن المنتجين سيقومون بالإنتاج من أجل التخزين لبيعها في المستقبل عندما ترتفع الأسعار بشكل أكبر. وهذا ما يزيد الفجوة بين الطلب المتزايد والعرض المتناقص بمناسبة اقبال المنتجين على التخزين.

وهذا النوع يعتبر اشد أنواع التضخم خطورة على اقتصادات الدول، حيث تزيد نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار فيه على 50% شهرياً، وقد تصل الى 100%، بل قد تتضاعف الى ان تصل الى الزيادة في المعدل العام للأسعار الى أربع اضعاف او أكثر كما حدث في البرازيل سنة 1995 حيث وصل التضخم الى 2148%⁷⁷.

⁷⁷: أحمد محمد أحمد أبو طه: التضخم النقدي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية: 2012، ص 80.

3.1. من حيث المصدر الجغرافي:

التضخم يتنوع وفق هذا الاعتبار إلى التضخم المحلي والتضخم المستورد، حيث ينشأ التضخم المحلي أساساً من عوامل داخلية، بينما ينشأ التضخم المستورد أساساً من عوامل خارجية. ونظراً لتشابك الدول وتزايد قوة العلاقات الاقتصادية وتنوعها، يصعب تماماً التفريق الواضح بين هذين النوعين من التضخم. فعادةً ما يستمد التضخم الحالي مصادره من الداخل والخارج معاً، مع تفاوت في قوة هذين المصدرين من دولة إلى أخرى، ومن وقت إلى آخر في نفس الدولة، وذلك بناءً على درجة التشابك الدولي ومدى اعتماد الدولة على العوامل الخارجية.

2. قياس التضخم:

بغرض الكشف عن وجود ظاهرة التضخم في اقتصاد ما، ينبغي الاستناد في ذلك إلى مقياس علمي يقيس مداه ودرجته خلال فترة من الزمن، وتذهب أغلب الدراسات عادة في قياس التضخم إلى عدة أرقام قياسية للأسعار التي تقيس متوسط تغيرات أسعار مجموعات كبيرة ومختلفة من السلع والخدمات. ويقاس معدل التضخم السنوي بالنسبة المئوية إلى التغير في الرقم القياسي للأسعار من سنة إلى أخرى، وذلك بحسب العلاقة التالية:

$$Inf = \frac{IP_t - IP_{t-1}}{IP_{t-1}} \times 100$$

ويمكن حساب معدل التضخم السنوي من خلال⁷⁸:

– الرقم القياسي لأسعار المستهلك: ويطلق عليه أيضاً «مؤشر تكاليف المعيشة»، حيث يتناول عادة القطاع العائلي الحضري فحسب، أي أنه يتعامل مع أسرة حضرية نموذجية دارسا ميزانيتها ونمطها بما يسمى سلة السوق، والتي الاستهلاكي، ويتم حساب هذا الرقم وفقاً لمجموعة من السلع المكوّنة تمثل السلع الأساسية التي يستهلكها فرد نموذجي تستغرق جميع دخله، وهذا الرقم عن إجمالي إنفاق المستهلكين للسلع

– الرقم القياسي لأسعار التجزئة: يعب والخدمات النهائية، وبذلك فهو يجمع قيمة الاستهلاك النهائي من السلع والخدمات للمجتمع خلال فترتين زمنييتين .

– الرقم القياسي لأسعار المنتج: ويسمى أيضاً ب الرقم القياسي لأسعار الجملة، ويمثل إجمالي ما تم تداوله على مستوى تجارة الجملة.

⁷⁸: أحمد محمد أحمد أبو طه: مرجع سابق ، ص 88 .

3. أسباب التضخم

من الأسباب الرئيسية للتضخم، نذكر ما يلي:

1.3. زيادة المعروض النقدي:

- طباعة النقود: عندما يقوم البنك المركزي بطباعة المزيد من النقود، تزداد كمية الأموال المتداولة في الاقتصاد، مما قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- الاقتراض من البنوك: عندما تفتقر الشركات أو الأفراد من البنوك، يتم خلق المزيد من الأموال في الاقتصاد، مما قد يساهم في زيادة التضخم.

2.3. ارتفاع الطلب:

- زيادة الطلب على السلع والخدمات: عندما يزداد طلب المستهلكين على السلع والخدمات، بينما لا يواكب العرض هذا الطلب، ترتفع الأسعار.
- التوقعات التضخمية: إذا توقع المستهلكون أن ترتفع الأسعار في المستقبل، قد يبدأون في شراء المزيد من السلع والخدمات الآن، مما قد يؤدي إلى زيادة الطلب وارتفاع الأسعار.

3.3. ضغوط التكلفة:

- ارتفاع أسعار المواد الخام: إذا ارتفعت أسعار المواد الخام التي تستخدمها الشركات في إنتاج السلع والخدمات، قد تضطر إلى زيادة أسعار منتجاتها لتعويض هذه التكاليف.
- ارتفاع تكاليف العمالة: إذا ارتفعت أجور العمال، قد تضطر الشركات إلى زيادة أسعار منتجاتها لتعويض هذه التكاليف.

4.3. العوامل الخارجية:

- الأحداث الجيو-سياسية: يمكن أن تؤدي الأحداث الجيو-سياسية، مثل الحروب أو الاضطرابات السياسية، إلى اضطراب سلاسل التوريد وارتفاع أسعار الطاقة، مما قد يساهم في زيادة التضخم.
- التغيرات المناخية: يمكن أن تؤدي التغيرات المناخية إلى ظواهر جوية متطرفة تؤثر على الإنتاج الزراعي، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وزيادة التضخم.

4. آثار التضخم:

- للتضخم آثار متعددة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. من بين هذه الآثار، إعادة توزيع الدخل الوطني والثروة بين أفراد المجتمع بشكل عشوائي، مما يؤدي إلى عدم تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية أو الكفاءة الإنتاجية. كما يُعتبر التضخم تهديدًا للقطاعات الاقتصادية، مثل الجهاز الإنتاجي والجهاز النقدي والقطاع الخارجي.

1.4 آثار التضخم على توزيع الدخل الوطني:

مع التضخم، ترتفع الأسعار، ولكن الدخول النقدية لأفراد المجتمع لا ترتفع جميعها بنفس النسبة. فبعضها يبقى ثابتاً أو يرتفع بمعدلات أقل من معدلات ارتفاع الأسعار. هذا يؤدي إلى تأثر أصحاب الدخل المحدود بشكل سلبي بسبب انخفاض دخلهم الحقيقي نتيجة التضخم وارتفاع الأسعار، وانخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية. وهذا يدفع العمال من ذوي الدخل المحدود إلى المطالبة بزيادة أجورهم لتعويض ارتفاع تكاليف المعيشة. إذا تمت الموافقة على زيادة الأجور، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع التكاليف المتغيرة للإنتاج، مما يدفع الشركات إلى زيادة الأسعار مرة أخرى. ولهذا يرى الاقتصاديون أن التضخم يعيد توزيع الدخل الحقيقي من الأفراد الذين لا ترتفع دخولهم بشكل يواكب ارتفاع الأسعار إلى الأفراد الذين ترتفع دخولهم بمعدلات أعلى، أي أن التضخم يعيد توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية⁷⁹.

2.4 أثر التضخم على هيكل الإنتاج:

يتسبب التضخم في ارتفاع الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية الموجهة للاستهلاك أو التي تتميز بطابع مضاربي، مما يجذب رؤوس الأموال والعمالة إلى هذه القطاعات على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية الأساسية للنمو الاقتصادي. يؤدي هذا إلى تجميد الصناعات الثقيلة والأساسية، حيث تتحمل عبء ارتفاع الأجور نتيجة ارتفاع نفقات المعيشة دون توفر رؤوس أموال كافية لتوسيع الطاقة الإنتاجية، مما يسبب مراكز اختناق في الجهاز الإنتاجي، وهو ما ينعكس على مختلف القطاعات الاقتصادية، مؤدياً إلى تباطؤ معدلات النمو.

3.4 التضخم والجهاز النقدي:

يشكل التضخم تهديداً للجهاز النقدي، حيث يهدد قيمة الأصول النقدية ويؤثر على الاستقرار النقدي⁸⁰:

أ. التضخم وقيمة الأصول النقدية: التضخم يشجع التحول إلى الاستهلاك على حساب الادخار، إذ يشعر الأفراد بأن ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود يجعلان الادخار أقل جاذبية، مما يدفعهم لإعادة توزيع ثروتهم لصالح الأصول الحقيقية. هذا الأثر يتضاعف مع زيادة الإصدار النقدي أو التوسع في الائتمان المصرفي.

⁷⁹: تواتي سهام: سياسات محاربة التضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه LMD، قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كلي مطبق، جامعة الجزائر 3، 2021-2022، ص ص 15-16.

⁸⁰: بن زيان راضية: دراسة قياسية واقتصادية للعلاقة بين سعر الصرف ومعدل الفائدة و التضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 95.

ب. التضخم والاستقرار النقدي: يمكن أن يسبب التضخم انحرافات في هيكله الإقراض والعلاقات بين المشروعات والمصارف. خلال فترات التضخم، يميل الأفراد والشركات إلى الاقتراض، حيث أن السداد يتم بنقد أدنى قيمة، مما يجعل المصارف تتحفظ بشأن تقديم القروض.

4.4 أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يؤثر التضخم سلباً على ميزان المدفوعات، حيث يزيد الميل الحدي للاستيراد ويقلل من قدرة الاقتصاد الوطني على التصدير، مما يؤدي إلى اضطراب قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية. نتيجة لذلك، يزداد عجز ميزان المدفوعات، مما يعني استنزاف الاحتياطي النقدي الدولي للاقتصاد الداخلي.

5. التضخم في الفكر الاقتصادي:

يوجد اختلاف كبير وتنوع واسع في النظريات الاقتصادية التي فسرت التضخم، فمن الفكر التقليدي إلى التفسيري الحديث توجد نظريات كثيرة جداً، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.5 النظرية الكلاسيكية في الطلب على النقود:

تركز هذه النظرية على العلاقة بين كمية النقود المتداولة في الاقتصاد ومستوى الأسعار. ترى هذه النظرية أن تغيرات كمية النقود هي العامل الرئيسي في تحديد مستوى الأسعار. تستند النظرية الكلاسيكية على الافتراضات التالية:

- ✓ وقوع الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل،
- ✓ المنافسة الكاملة أي أن الأسعار تعكس نفقات الإنتاج،
- ✓ الدور الحيادي للنقود أي أن النقود تقوم بدور وسيط في المبادلة فقط،
- ✓ استبعاد قيام النقود بدور مستودع للقيمة أو الثروة.

فيما يتعلق بالدور الحيادي للنقود يقول جون ستيوارت ميل: " أنه لا يوجد شيء عديم المغزى أكثر من النقود" حيث اعتبر التقليديون أن النقود ما هي ستر يخفي الجوانب الحقيقية للنشاط الاقتصادي دون أن يكون له أدنى تأثير عليه ، لذلك اهتموا بدراسة العلاقة بين كمية النقود و الأسعار ، فالنظرية الكلاسيكية اهتمت بدراسة العوامل التي تتدخل في تحديد المستوى العام للأسعار و انشغلت عن المتغيرات الحقيقية (إنتاج، تشغيل، الدخل...) لافتراضها التشغيل الكامل.

– نظرية كمية النقود:

نظرية كمية النقود تركز على العلاقة بين كمية النقود في الاقتصاد ومستوى الأسعار. تقوم النظرية على فرضيات أساسية:

أ. العامل السلعي: يعتبر العامل السلعي مرتبطاً بظروف العرض والطلب على السلع والخدمات. يحدد هذا العامل الأسعار النسبية للسلع المختلفة، أي معدل التبادل بين السلع.

ب. العامل النقدي: يشير إلى أن التغير في كمية النقود يؤثر على الأسعار المطلقة (أسعار مقدرة بوحدة نقدية)، حيث يؤثر على أسعار جميع السلع بنفس الاتجاه، سواء بالزيادة أو النقصان. وفقاً للكلاسيكيين، يعتبر العاملين منفصلين عن بعضهما، مما يعني أن تغيرات في كمية النقود لا تؤثر على الأسعار النسبية للسلع المختلفة. بدلاً من ذلك، تؤدي زيادة كمية النقود إلى زيادة الطلب على جميع السلع بنفس النسبة دون التأثير على تفضيلات المستهلكين والعكس صحيح.

جوهر نظرية كمية النقود يكمن في أن تغيرات في كمية النقود تؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس النسبة وب نفس الاتجاه. فمثلاً، إذا ازدادت كمية النقود بنسبة معينة (مثلاً 10%)، فإنها ستؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار بنفس النسبة (10%). هذا يعكس مبدأ السببية النقدية بالنسبة لظاهرة ارتفاع الأسعار. معادلة التبادل الرياضية التي وضعها فيشر في عام 1917 تمثل تصوّرًا رياضيًا لنظرية كمية النقود، وهي محاولة لتبسيط وتوضيح العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار. هذه النظرية كانت شائعة في القرنين 18 و 19 واستُخدمت من قبل عدد كبير من الاقتصاديين المعروفين.

- معادلة التبادل (فيشر):

تُعتبر إحدى النظريات المهمة في تفسير التضخم وتحديد مستوى الأسعار في الاقتصاد. انطلقت فيشر في صياغة هذه المعادلة من فكرة أساسية تقول بأن قمة النقود (المعروفة بتوزيع الدخل النقدي أو مقلوب مستوى الأسعار) تتأثر بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق خلال فترة زمنية معينة. يتمثل عرض النقود في كمية النقود المتداولة مضروبة في سرعة تداولها، في حين يمثل الطلب على النقود حجم المبادلات الحقيقية في الاقتصاد خلال نفس الفترة الزمنية.

تعتمد معادلة التبادل على العلاقة بين العرض والطلب على النقود ومستوى الأسعار، حيث تنص على أن عرض النقود يساوي الطلب عليها ($S = D$)، وأن الطلب على النقود يساوي القيمة النقدية للمبادلات ($P.T = D$). بالتالي، يتم تمثيل عرض النقود بالكتلة النقدية المتداولة مضروبة في سرعة دورانها ($M.V = S$). من معادلة التبادل، يمكن إيجاد العلاقة المباشرة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، حيث تُمثل:

$$P = M.V/T$$

يتضح من هذه المعادلة أن العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار مباشرة، حيث يُعتبر مستوى الأسعار دالة في كمية النقود.

أ. تحليل مكونات معادلة التبادل:

- ✓ تشير النظرية إلى أن سرعة تداول النقود وحجم المعاملات هما المكونان الرئيسيان لمعادلة التبادل.
- ✓ سرعة تداول النقود تعكس عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية خلال فترة زمنية معينة.
- ✓ حجم المعاملات يشمل المبادلات الفعلية للسلع والخدمات التي تم شراؤها وبيعها خلال الفترة المعنية.

ب. نقد النظرية:

تعرض النظرية بعض الانتقادات، بما في ذلك تجاهلها لعوامل أخرى تؤثر على مستوى الأسعار، مثل قوى السوق وسعر الفائدة.

كما يشكك البعض في صحة فرضية ثبات سرعة تداول النقود وحجم المعاملات، حيث يمكن أن تتغير هذه العوامل بشكل متغير في الواقع.

تشير الانتقادات أيضاً إلى أن التغيرات في كمية النقود قد لا تؤثر على الأسعار بنفس النسبة دائماً، خاصة إذا كانت هناك عوامل أخرى تؤثر على الاقتصاد مثل حجم الإنتاج والتوظيف.

باختصار، تعتبر نظرية كمية النقود وسيلة لفهم التضخم من خلال التركيز على علاقة مباشرة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، ولكنها تواجه انتقادات بسبب تجاهلها لعوامل أخرى قد تؤثر على الأسعار بشكل مباشر أو غير مباشر.

2.5. التحليل النقدي النيوكلاسيكي:

نظرية التحليل النقدي النيوكلاسيكي تقدم تفسيراً اقتصادياً للتضخم من خلال مجموعة من النظريات، بما في ذلك نظرية الدخل ونظرية الأرصدة النقدية (مارشال-كمبرج). وفيما يلي نظرة على كل منها:
- نظرية الدخل:

ترتبط هذه النظرية بين الدخل والمنفعة لشرح تغيرات مستوى الأسعار، ترى أن تقلبات الأسعار تعتمد على الحركات في الدخل النقدي والدخل الحقيقي، وليس فقط على كمية النقود المتداولة في الأسواق. تقدم نظرية الدخل تحليلاً يعتبر كمية النقود المتداولة جزءاً من عوامل أخرى تؤثر على الأسعار، وتشير إلى أنه ليس كل شيء يمكن أن ينظر إليه كمقياس للتضخم.

- نظرية الأرصدة النقدية (مارشال-كمبرج):

صاغها الاقتصادي "الفريد مارشال" وقدمت وجهة نظر مختلفة حيث أنها تركز على العلاقة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها وبين قيمة الدخل النقدي.

تؤكد النظرية على أهمية الطلب على النقود في تحديد مستوى الأسعار، مع التركيز على تفضيلات الأفراد في الاحتفاظ بالنقود.

تسمح نظرية الأرصدة النقدية بتأثير التغيرات النقدية على حجم الإنتاج ومستوى الأسعار، على عكس نظرية كمية النقود التي تركز فقط على كمية النقود المتداولة.

تشير النظرية إلى أن النقود تؤدي وظيفة الادخار بجانب وظائفها كوسيلة للمبادلة ووسيلة للدفع. نظرية الأرصدة النقدية تعتبر تحولاً جوهرياً في التحليل النقدي، حيث تركز على التفضيل النقدي وعلاقته بمستوى الأسعار بينما تركز نظرية كمية النقود على كمية النقود المتداولة. وبالتالي، تقدم كل من النظريتين وجهات نظر مختلفة في فهم وتفسير العلاقة بين النقود والأسعار.

3.5. نظرية الطلب على النقود لكيترز:

نظرية الطلب على النقود لكيترز تقدم تفسيراً اقتصادياً للتضخم يرتبط بمفهوم الطلب على النقود والعوامل التي تؤثر عليه. دعونا نلقي نظرة على هذه النظرية وكيفية تفسيرها للتضخم:

أ. دافع المعاملات:

يتعلق هذا الدافع بحاجة الأفراد للنقود من أجل إتمام معاملات التبادل، والتي تعتمد على دخل الفرد.

كينز يعترف بالعلاقة الإيجابية بين الطلب على النقود ودخل الفرد، حيث يحتاج الفرد إلى النقود لدفع الفواتير أو لشراء السلع اليومية.

على الرغم من فقدان الفرد لعائد على النقود التي يحملها، إلا أنه مضطر للاحتفاظ بها لإتمام التبادلات.

ب. دافع الاحتياط:

يتعلق هذا الدافع بالحاجة للاحتفاظ بكمية من النقود لتجنب تقلبات الدخل وتغيرات في أنماط الاستهلاك.

يوفر هذا الاحتياط قاعدة تمكن الأفراد من التعامل مع الحالات الطارئة التي تتطلب نفقات غير متوقعة.

يرى كينز أن هذا الجانب من الطلب على النقود يعتمد إيجابياً على الدخل، حيث تزيد الاحتياطات مع زيادة الدخل.

ت. دافع المضاربة:

يتعلق بتفضيل الأفراد للاستثمار في السندات أو النقود بناءً على التوقعات بشأن العائدات والتكاليف المرتبطة بها.

تعتمد اختيارات الأفراد على توقعاتهم لتغيرات في أسعار السندات وسعر الفائدة.

يظهر كيف يمكن لتغيرات في سعر الفائدة أن تؤثر على الطلب على النقود، حيث يزداد الطلب عليها في حالة انخفاض سعر الفائدة.

ث. دالة الطلب على النقود:

كينز وسع نموذجه للطلب على النقود ليشمل عوامل مثل الدخل وسعر الفائدة.

الطلب الحقيقي على النقود يعتمد إيجابياً على الدخل وعكسياً على سعر الفائدة.

يستخدم سعر الفائدة الاسمي في النموذج لتحديد تكلفة الفرصة البديلة لحيازة النقود.

ج. مصيدة السيولة:

كينز يشير إلى إمكانية وصول سعر الفائدة إلى مستوى منخفض يجعل من الصعب زيادة عرض النقود.

تشجع هذه المصيدة الأفراد على الاحتفاظ بالنقود بدلاً من السندات، خاصة إذا كانت التكلفة المرافقة لشراء السندات مرتفعة.

بشكل عام، تقدم نظرية الطلب على النقود لكينز فهماً عميقاً لكيفية تأثير العوامل الاقتصادية مثل الدخل وسعر الفائدة على الطلب على النقود، مما يمكن أن يساهم في فهم وتوقع الظواهر المالية والاقتصادية مثل التضخم.

4.5. النظرية الكمية الحديثة للنقود (النظرية النقدية):

قام الاقتصادي الشهير (ملتون فريدمان) بإعادة صياغة نظرية الكمية في الطلب على النقود، وقد تناول فريدمان الطلب على النقود كأصل في حفاظة الثروة الفردية لدى أفراد القطاع العائلي باعتبارهم الحائزين النهائيين لهذه الثروة، وكأصل في حفاظة رأس المال لدى أفراد ومؤسسات القطاع الإنتاجي، ومهد فريدمان لطرح نظريته في الطلب على النقود بالتساؤل عن سبب احتفاظ الأفراد والمؤسسات بالنقود، وكانت إجابته احتفاظ الأفراد بالنقود باعتبارها أصل السيولة الذي يؤدي الوظائف التقليدية للنقود، واحتفاظ مؤسسات الإنتاج بالنقود كأحد أشكال رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية، وشملت دالة الطلب على النقود أهم العوامل المفسرة لسلوك الطلب على النقود كأصل في حفاظة الثروة وفي حفاظة رأس، وقد اتخذت دالة الطلب على النقود بصياغة (ملتون فريدمان) الشكل والعلاقات التالية:

$$Md/P = f (yp^+, rb^+, rs^+, rm^+, pe^+, \dots)$$

حيث أن :

Md/p = الطلب الحقيقي على النقود .

yp = الدخل الدائم وهو القيمة الحالية المخصصة لتدفقات الدخل المتوقعة لفترة طويلة في المستقبل .

rb = العائد المتوقع من السندات .

rs = العائد المتوقع من الأسهم .

rm = العائد المتوقع من النقود

pe = معدل التضخم المتوقع (وهو بمثابة ضريبة على الاحتفاظ بالنقود).

لقد أكد فريدمان أن للفرد حرية في اختيار البديل الذي يحتفظ فيه بثروته ، إذ أن طلبه على النقد يأخذ العوائد من مختلف البدائل في الاعتبار ، فهناك العائد من احتفاظ المرء بالنقود rm ، والعائد من السندات rb ، والعائد من الأسهم rs ، والمفاضلة بين الاحتفاظ بنقد أو بدائل أخرى تعتمد على الفروقات بين العوائد على هذه البدائل والعائد مع الاحتفاظ بالنقد ، فإذا ارتفعت العوائد على السندات والأسهم والأصول الأخرى مقارنة بالعائد من الاحتفاظ بالنقود فإن المرء يفضل البدائل على الاحتفاظ بالنقود مما يقلل من طلبه على النقد ، ويلاحظ من المعادلة أن هناك علاقة عكسية تؤكدتها إشارة السالب أعلى العائد على السندات والعائد على الأسهم، والإشارة الموجبة أعلى العائد على النقود ، بين هذه العوائد والطلب على النقود ، فإذا ارتفع العائد على السندات rb فإن المرء يفضل توظيف المزيد من نقوده في السندات ومن ثم يقلل مما يحتفظ به من النقد ، أما بالنسبة للعائد من الاحتفاظ بالنقد rm فإنه يعكس المنافع والخدمات التي يحصل عليها المرء من احتفاظه بالنقد حاضراً لديه أو في حساباته الجارية ، ويعكس pe نسبة التغير في أسعار السلع وهو بمثابة نسبة التضخم الذي تمثل ضريبة على الاحتفاظ بالنقود ، فإذا توقع المرء ارتفاع مستوى الأسعار في المستقبل ومن ثم تناقص القوة الشرائية للنقود ، فإنه سيباشر بإنفاقها واقتناء سلعاً بدلاً عنها وهذا يعني تناقص الطلب على النقود ومن ثم زيادة معدل دورانه .

2. السياسات النقدية

السياسة النقدية تُعتبر جزءاً أساسياً من السياسات الاقتصادية الشاملة، التي تضم بجانبها السياسة المالية، سياسة سعر الصرف، وسياسة التجارة الخارجية. يتطلب تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية التي تتبناها الدولة، وجود تكامل وتنسيق فعال بين هذه السياسات المختلفة⁸¹.

⁸¹: احمد الشاذلي: قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، دراسات اقتصادية، العدد 39، صندوق النقد العربي، 2017.

1.2. مفهوم السياسة النقدية:

تم تحديد السياسة النقدية على أنها عملية تحكم تقوم بها البنوك المركزية في كمية النقود المتداولة ومعدلات الفائدة بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. تعمل هذه السياسة على زيادة كمية النقود وتخفيض معدلات الفائدة في حالات الانكماش الاقتصادي، وترفع معدلات الفائدة وتقلل كمية النقود في حالات التوسع الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي⁸².

بالإضافة إلى ذلك، يمكن تعريف السياسة النقدية كمجموعة من التدابير التي تتخذها البنوك المركزية للتأثير على مستويات السيولة والائتمان التي تمنحها البنوك، بهدف تحقيق أهداف اقتصادية عامة، مثل ضمان الاستقرار السعري وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاشتغال⁸³.

من هاتين التعريفتين، نستنتج أن السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والوسائل، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، التي تهدف إلى التأثير في كمية العرض النقدي بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة.

- تطور السياسة النقدية:

مرت السياسة النقدية بتطورات هامة انعكست تلك التطورات على أهمية ودور السياسة النقدية من مرحلة لأخرى، وفيما يلي نوضح أهم المراحل التي مرت بها السياسة النقدية:⁸⁴

✓ **المرحلة الأولى:** كانت السياسة النقدية في هذه المرحلة تهدف إلى حماية قيمة العملة من التقلبات التي تؤثر على مستوى الأسعار من خلال التحكم في كمية وسائل الدفع، ثم تطور الأمر ليصبح الهدف منها تحقيق الاستقرار النقدي ودعم ومساندة السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها.

✓ **المرحلة الثانية:** وهي المرحلة التي ظهرت فيها الأفكار الكثرية أثر الأزمة العالمية حيث قللت كثيرا من قدرة السياسة النقدية في تحفيز الطلب الكلي والحفاظ على التوازن الاقتصادي، ورأت أن السياسة المالية هي الأداة الوحيدة القادرة على تحقيق ذلك.

✓ **المرحلة الثالثة:** وهي المرحلة التي عاد الاهتمام فيها بالسياسة النقدية خلال الفترة (1951-1955) حيث تراجعت أهمية السياسة المالية كونها لن تفلح في محاربة التضخم الذي اشتد بعد الحرب العالمية الثانية من خلال أدواتها المتمثلة في زيادة الضرائب وتخفيض الانفاق، لأن الحكومات بعد الحرب لم تستطيع

⁸²: محمد ضيف الله القطابري: دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية-تحليلية - قياسية)، دار غيداء

للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 18

⁸³: محمد ادريس: مرجع سابق، ص 12

⁸⁴: محمد ضيف الله القطابري: مرجع سابق، ص 19-20

تقليص الخدمات الاجتماعية وفي الوقت نفسه لا يمكنها رفع الضرائب لزيادة حجم الإيرادات، لذلك أصبحت السياسة النقدية هي السياسة الأكثر قدرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التحكم في كمية العرض النقدي.

✓ المرحلة الرابعة: وهي المرحلة التي احتدم فيها النقاش والجدل بين أنصار السياسة المالية وأنصار السياسة النقدية، وقد بدأ هذا الجدل على يد الاقتصادي الأمريكي "ملتون فريدمان" الذي امن هو ومجموعة معه بقدرة السياسة النقدية وحدها دون غيرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعلى النقيض من ذلك يرى المليون ان السياسة المالية لديها التأثير الأقوى في إعادة الاقتصاد الى مستوى التوازن وتحقيق الأهداف الاقتصادية، وتوالت الدراسات الاقتصادية التي تؤيد هذا الفريق او ذلك حتى جاء فريق ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي " والتر هيلر" الذي يؤمن بأهمية كل من السياسيتين النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال المزج بين أدوات السياستين بالقدر المناسب لتحقيق الهدف المطلوب. ويشار الى اقتصادي البنك والصندوق النقد الدولي يعطون السياسات النقدية الأولوية في البرامج الاقتصادية الدولي التي يوصي بها صندوق النقد الدولي، الا انهم لا يهتمون السياسة المالية ويرون بأهميتها في رفد السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة.

- انواع السياسة النقدية:

السياسة النقدية هي السياسة الاقتصادية التي تدير حجم ومعدل نمو المعروض النقدي في الاقتصاد، ولها نوعان أساسيان هما:

السياسة النقدية التوسعية: (Expansionary Monetary Policy) تهدف إلى زيادة معدل التوسع النقدي لتحفيز نمو الاقتصاد المحلي. تشمل خفض معدلات الفائدة قصيرة الأجل، تقليل متطلبات احتياطي البنوك، وتوسيع عمليات السوق المفتوحة. آثارها تشمل تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة مستويات التضخم.

السياسة النقدية الانكماشية: (Contractionary Monetary Policy) تهدف إلى تقليل معدل التوسع النقدي لمكافحة ارتفاع التضخم أو التشوهات الاقتصادية الأخرى. تشمل زيادة معدل الفائدة قصيرة الأجل وتقليل الاحتياطي النقدي. تعد السياسة الانكماشية النقيض للسياسة التوسعية¹³.

في النهاية، يعتبر تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وتحقيق التوظيف الكامل وتوازن ميزان المدفوعات من أهم أهداف السياسة النقدية.

2.2. أهداف السياسة النقدية:

تتفاوت أهداف السياسة النقدية بين الدول، وتتأثر بمدى تقدم الاقتصاد وهيكلته العامة، فضلاً عن درجة انفتاح الاقتصاد على الاقتصادات العالمية. ونتيجة لذلك، تختلف مستهدفات وضع السياسات النقدية في الدول النامية عن تلك في الدول المتقدمة. على سبيل المثال، تُركز الدول الصناعية المتقدمة في الغالب على تحقيق استقرار الأسعار ومكافحة التضخم كهدف رئيسي.

من ناحية أخرى، تتنوع أهداف السياسة النقدية في الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة، حيث تشمل أهدافاً أخرى بالإضافة إلى استقرار مستوى الأسعار والنقد. على سبيل المثال، قد تشمل تلك الأهداف تحقيق استقرار سعر الصرف وتعزيز تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تحقيق معدلات فائدة تسهم في زيادة الاستثمارات ودعم النمو الاقتصادي.

بشكل عام، تدور أهداف السياسة النقدية حول تحقيق استقرار مستوى الأسعار والنمو الاقتصادي، والحفاظ على قيمة العملة الوطنية لتعزيز التنافسية الخارجية ودعم الصادرات الوطنية. تسعى السلطات النقدية لتحقيق هذه الأهداف من خلال اتخاذ مجموعة متنوعة من الإجراءات واستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات النقدية، مثل تحديد معدلات الفائدة على المدى المتوسط والطويل والقصير، وإدارة المجموعات النقدية والاحتياطيات الفائضة للبنوك.

- الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

نظراً لاختلاف السياسات النقدية المطبقة من دولة لأخرى، تختلف وفق ذلك الأهداف التي ترمي السلطات النقدية لتحقيقها، كما ان وجود هدف رئيسي، شبه متفق عليه، في غالبية السياسات النقدية، وهو الاستقرار في المستوى العام للأسعار يجعل الاختلاف في الأهداف النهائية يقتصر على عدد هذه الأهداف وليس مضمونها، يأتي ضمن الأهداف النهائية الشائعة، مايلي:⁸⁵

- ✓ تحقيق الاستقرار النقدي
- ✓ احداث توازن في ميزان المدفوعات
- ✓ استيعاب الصدمات الناتجة عن التقلبات الاقتصادية
- ✓ تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

⁸⁵: محمد إدريس، مرجع سابق، ص 20.

- الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:

تتضمن مراحل تحقيق الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية، متابعة تطور بعض المتغيرات النهائية،

تتمثل هذه المتغيرات في الآتي:

✓ المجاميع النقدية

✓ أسعار الفائدة متوسطة وطويلة الأجل

✓ سعر الصرف (هامش تحركات سعر الصرف)

في النهاية، يتوجب على السياسة النقدية أن تكون فعالة ومتناسبة مع الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية، وذلك من خلال تحقيق توازن بين الأهداف النهائية والوسيطة وتطبيق الأدوات المناسبة بشكل دقيق ومتقن.

- مستهدفات السياسة النقدية:

ترتبط السياسة النقدية التي تتبعها الدول بطبيعة هيكلها الاقتصادية ودرجة انفتاحها على العالم الخارجي، ودرجة تطور القطاع المالي والمصرفي، فتقوم بعض الدول بانتهاج سياسة نقدية قائمة على استهداف سعر الصرف، وتقوم دول أخرى بانتهاج نظام قائم على استهداف المجاميع النقدية، خالياً تنتهج دول متعددة سياسات نقدية قائمة على استهداف التضخم، تتطلب هذه التوجهات عند تصميم السياسات النقدية، رفع كفاءة الإحصاءات النقدية، وزيادة درجة الموثوقية فيها، وهو ما يعد عاملاً أساسياً لنجاح السياسة النقدية في تحقيق أهدافها. ونستعرض فيما يلي بعض مستهدفات السياسة النقدية:

✓ استهداف سعر الصرف

✓ استهداف المجاميع النقدية

✓ استهداف معدل التضخم

✓ استهداف مثبت اسمي ضمني

ولكن هل يمكن للبنوك المركزية تحقيق الأهداف النهائية مباشرة؟ الإجابة على هذا السؤال قد تكون "لا"، حيث يستلزم ذلك تأثيراً أولاً في مستويات المعروض النقدي وأسعار الفائدة بما يمكنها من بلوغ الأهداف النهائية المحددة. بالتالي، تمثل كل من المعروض النقدي وأسعار الفائدة متوسطة الأجل الأهداف المباشرة للسياسة النقدية التي يتعين على البنك المركزي التأثير عليها بما يساعد على بلوغ الأهداف النهائية. وتنقسم الأهداف المباشرة للبنك المركزي إلى نوعين، حيث تتمثل الأولى في الأهداف المباشرة الوسيطة ممثلة للمعروض النقدي وأسعار الفائدة التي يمكن للبنك المركزي بلوغها في الأجل المتوسط، والثانية في الأهداف

المباشرة التشغيلية التي يمكن للبنك المركزي بلوغها في الأجل القصير من خلال إدارة الاحتياطيات الفائضة للبنوك وأسعار الفائدة قصيرة الأجل. ولتحقيق الأهداف المباشرة الوسيطة والتشغيلية، تستخدم المصارف المركزية مجموعة من الأدوات المعروفة بأدوات السياسة النقدية.

الشكل رقم (6): العلاقة ما بين أدوات السياسة النقدية والاهداف المباشرة والنهائية للسياسة

النقدية



المصدر: محمد ادريس: مرجع سابق، ص 16

3.2. أدوات السياسة النقدية وقنوات انتقال أثر استخدامها الى الاقتصاد الحقيقي:

يملك البنك المركزي مجموعة من أدوات السياسة النقدية التي يتم استخدامها بما يشمل:

- أدوات السياسة النقدية غير المباشرة:

يمارس البنك المركزي تدخلات غير مباشرة على السيولة المصرفية او النقد المركزي من خلال مجموعة من

الأدوات غير المباشرة تتمثل فيمايلي:⁸⁶

✓ سياسة السوق المفتوحة:

تمثل سياسة السوق المفتوح اهم أدوات السياسة النقدية المستخدمة من البنك المركزي وذلك من اجل التأثير على سوق النقود المركزية، وتتعلق فعالية هذه السياسة بمدى تطور المحيط المالي في الاقتصاد، وتعرف عمليات السوق المفتوح على انها تلك التقنية التي تسمح للمصارف المركزية بتعديل عرض النقود المركزية من خلال بيع وشراء السندات خاصة سندات الحكومة في السوق المالي.

فاذا افترضنا ان البنك المركزي أراد رفع الاحتياطيات الفائضة لدى المصارف التجارية- القاعدة النقدية او النقود المركزية – فسيقوم بشراء أوراق مالية صادرة من الوسطاء من السوق من خلال شيكات مسحوبة على المصرف المركزي، وسيقوم الوسيط الذي قام بالبيع بإيداع الشيك المحصل عليه من البنك

⁸⁶: وليد العايب، لولو بوخاري: اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2014، ص ص 91-92.

المركزي في بنكه التجاري هذا الأخير سيرسل الشيك الى المصرف المركزي لتحصيله، وهذا ما سيؤدي الى ان المصرف التجاري سيرفع من احتياطاته لدى المصرف المركزي- تزيد القاعدة النقدية – وهذا دون التأثير على احتياطات المصارف التجارية الأخرى، وبالتالي فقد اصبح القطاع المصرفي يمتلك طاقة اراضية جديدة الامر الذي يساهم في توسع الكتلة النقدية.

في المقابل اذا رات السلطة النقدية ان احتياطات المصارف التجارية كبيرة فقد تلجأ الى بيع الأوراق المالية والعملية في هذه الحالة تجري في الاتجاه المعاكس فالوسطاء الذين يتداولون الأوراق المالية سيسددون قيمة الأوراق المالية بشيكات مسحوبة على المصارف التجارية وفي هذه الحالة يأخذ المصرف المركزي هذه الشيكات ويقيدها على حساب المصارف التجارية مقلصا بذلك احتياطاتهم- انخفاض القاعدة النقدية- يتوقف نجاح البنك المركزي في سياسة السوق المفتوحة على مدى تطور السوق المالي وحجم التعامل في هذه السوق وتتميز عمليات السوق المفتوح عن بقية أدوات السياسة النقدية الأخرى بما يلي:

أ. تتميز عمليات السوق المفتوحة بأنها مرنة مهما كان الأثر الذي يود البنك المركزي تنفيذه سواء كان حجم الأثر كبير ام صغير.

ب. يمكن للبنك المركزي تنفيذ عمليات السوق المفتوحة بسرعة بالمقارنة مع ما يحدث من تغيرات في العوامل الخارجية، فاذا زادت احتياطات الصرف بشكل اكثر مما كان متوقع الامر الذي يؤدي الى زيادة القاعدة النقدية فيمكن للبنك المركزي بيع سندات الحكومة لتخفيض هذه الزيادة فيما يعرف بعمليات التعقيم .

ت. ليس هناك تعقيدات إدارية مثلما هو الامر في بقية أدوات السياسة النقدية.

ث. زيادة المنافسة بين المصارف التجارية فالمصارف التي تعرف كيف تجذب المودعين تجني أرباحا إضافية من ارتفاع الكتلة النقدية دون تخفيض بنك تجاري معين بسياسة معينة.

✓ سياسة الاحتياطيات القانونية:

تجبر سياسة احتياطيات القانونية البنوك التجارية الاحتفاظ بجزء من احتياطاتها الفائضة في حساب لدى البنك المركزي وهو ما يؤثر على عملية خلق النقود وكانت الولايات المتحدة اول من استعمل هذه الاداة بشكل مباشر سنة 1933 ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني زفي حالة الانكماش يخفض هذه النسبة حتى يسمح للبنوك التجارية بالتوسع في منح الائتمان وتعتبر سياسة الاحتياطي من أكثر الأدوات فعالية في الدول المتخلفة اين يستحيل استخدام عمليات السوق المفتوح لضيق او انعدام أسواق مالية متطورة.

✓ سياسة إعادة الخصم:

تعد عمليات خصم الأوراق التجارية من بين اهم العمليات التي تؤدي الى خلق النقود وقد تحتاج البنوك نفسها الى سيولة لذلك فقد تقوم بعمليات إعادة الخصم لدى البنك المركزي مما يترتب عليه أثرا كبيرا على الكتلة النقدية لأنها التي تؤدي الى اصدار نقد بواسطة البنك المركزي وبالتالي فانه في حالة التضخم يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنك على التوسع في الائتمان بغية مجابهة الأوضاع التضخمية فترتفع تكلفة إعادة الخصم مما يرفع أيضا تكلفة الخصم فيمتنع الافراد عن خصم الأوراق التجارية، اما في حالة اتباع البنك المركزي لسياسة توسعية فانه يقوم بخفض معدل إعادة الخصم حتى يتيح للبنوك التجارية ان تقوم بالحصول على سيولة فيقبل المستثمرون على خصم الأوراق لان تكلفة الخصم سوف تنخفض. ان سياسة إعادة الخصم تصبح أداة اقل فعالية في حالة الكساد اذ يؤدي الكساد الى زعزعة ثقة رجال الاعمال في النظام المصرفي ويصبح الطلب على القروض عديم المرونة تجاه التغيرات في سعر الفائدة.

- أدوات السياسة النقدية المباشرة:

تستخدم أدوات السياسة النقدية المباشرة في التحكم في أنواع معينة من القروض وتشجيع القروض الإنتاجية دون القروض الاستهلاكية ويمكن للبنك المركزي ان يتدخل من خلال الأدوات المباشرة للسياسة النقدية لمعالجة أنشطة تعاني من عدم الاستقرار مما يتطلب علاجا خاصا باستخدام أدوات معينة.

✓ تأطير القروض:

حيث ان هذه السياسة تسعى الى وضع حد لتوزيع القروض من طرف البنك، حيث ان البنك المركزي يضع حد لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك وأي تجاوز لهذا الحد يمكن ان يؤدي الى عقوبات على البنوك التجارية وهذه السياسة متعبة خاصة في ظل اقتصادات الاستدانة وقد تم التخلي عن هذه السياسة في الدول المتقدمة لأنها تتعارض مع التحرير المالي، حيث انه من بين سلبيات السياسة هو تخفيض حجم المنافسة بين البنوك التجارية .

✓ التوجيه الانتقائي للقروض:

عادة ما تمنح البنوك قروضا على أساس المردودية والمخاطرة الناشئة عن هذه القروض الا ان هذين المعيارين قد لا يتطابقان بالضرورة مع التوجهات على صعيد النمو الاقتصادي ولذلك فقد وضع مجموعة من الأدوات الانتقائية فيما يتعلق بمنح القروض بغرض تحقيق سياسة معينة كتشجيع القروض السكنية كما ان بعض القروض تعتبر تضخمية يمكن ان توضع لها قيود تنظيمية حسب الأوضاع الاقتصادية.

✓ الاقناع الادبي:

يستطيع البنك المركزي التأثير على البنوك التجارية من خلال اقناعها كي تتصرف في الاتجاه الذي يرغب فيه البنك المركزي وبالتالي فهو عبارة عن طلب البنك المركزي من البنوك التجارية اتباع سياسة معينة دون اللجوء الى اجراء كمي وهذا راجع الى العلاقة الوثيقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وبالتالي فهو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات وارشادات البنك المركزي ادبيا.

- اليات انتقال أثر السياسة النقدية

تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد الحقيقي، أي الناتج من السلع والخدمات، يتم عبر عدة قنوات رئيسية، منها⁸⁷:

قناة سعر الفائدة.

قناة مستويات الائتمان المصرفي.

قناة أسعار الأصول.

قناة التوقعات.

تظهر فعالية السياسة النقدية بشكل أكبر عندما تكون أسعار الفائدة المصرفية حساسة للتغيرات في أسعار الفائدة التي يتبناها البنك المركزي عبر أدواته النقدية. كما تزيد فعالية السياسة النقدية عندما يكون هناك قطاع مصرفي فعّال يستطيع استخدام الودائع المصرفية لتوسيع منح الائتمان. وبالتالي، يزيد من فعالية السياسة النقدية في الدول التي يمثل فيها قطاع الأشباه النقود نسبة كبيرة من مجمل المعروض النقدي مقارنة بالدول التي تفضل استخدام النقود السائلة.

- عوامل نجاح السياسة النقدية:

يمكن تلخيص أهم عوامل ضعف فعالية السياسة النقدية في الدول النامية كآتي⁸⁸:

✓ افتقار إلى التكامل الأفقي والعمودي بين القطاعات الاقتصادية، المصرفية، والمالية.

✓ تخلف الجهاز المصرفي أو حداثة نشأته وعدم كفاءته، بالإضافة إلى الاعتماد الزائد على النقود القانونية في بعض الدول.

✓ غياب أو ضعف الأسواق المالية المنظمة وضيقها، ما يعيق تنفيذ سياسات إعادة الخصم، السوق المفتوحة، وعمليات الائتمان.

⁸⁷، ص 20

⁸⁸: خليل عبد القادر: -مبادئ الاقتصاد النقدي المصرفي: إضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في التحليل نظرية ومقاربات كمية - الجزء الثاني، الطبعة الثانية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 175.

- ✓ ضعف تأثير البنك المركزي على البنوك التجارية وعدم استقلالية البنوك الحكومية.
- ✓ القصور في التمويل طويل الأجل الموجه نحو الإنتاج، والتركيز بدلاً من ذلك على الأرباح السريعة في المدى القصير.
- ✓ تأثير العادات، التقاليد، والمعتقدات الدينية، بما في ذلك التطور المحدود للبنوك الإسلامية.
- ✓ عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، تأخر تطور اقتصاد السوق، وتأخر الإصلاحات في مجالات متعددة مثل الضرائب، النقد والقرض، الأجور، الاستثمار، والتجارة الخارجية.
- ✓ الاعتماد على التمويل التضخمي بسبب عجز الميزانية، مما يؤدي إلى التضخم ويجعل السياسة النقدية غير فعالة مقارنة بما هو عليه في الدول المتقدمة.

أسئلة المحور السادس:

أسئلة الاختيار من متعدد:

1. ما هي الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي لمحاربة التضخم؟
 - أ. تغيير الحد الأدنى للأجور
 - ب. تعديل أسعار الفائدة ومتطلبات الاحتياطي النقدي
 - ج. تغيير في الضرائب
 - د. فرض قيود على الاستيراد والتصدير
2. أي من العبارات التالية تصف التضخم بشكل دقيق؟
 - أ. انخفاض مستمر في مستوى الأسعار العامة
 - ب. زيادة مؤقتة في مستوى الأسعار العامة
 - ج. انخفاض في القوة الشرائية للعملة
 - د. زيادة مستمرة في مستوى الأسعار العامة
3. كيف يمكن للتضخم المفرط أن يؤثر سلبًا على الاقتصاد؟
 - أ. بزيادة القوة الشرائية للمستهلكين

- ب. بتقليل الغموض حول الأسعار المستقبلية
- ج. بتقليل الادخار والاستثمار
- د. بزيادة التوظيف

أسئلة صحيح/خطأ:

4. التضخم يؤدي دائماً إلى انخفاض قيمة العملة على المستوى الدولي. (صحيح/خطأ)
5. تغيير أسعار الفائدة لا يؤثر على العرض النقدي في الاقتصاد. (صحيح/خطأ)

سؤال مقالي:

6. ناقش كيف يمكن للسياسة النقدية أن تكون أداة فعالة للتحكم في التضخم وما هي التحديات التي قد تواجهها السلطات النقدية في هذا الصدد.

سؤال تعبيرى:

7. اشرح العلاقة بين أسعار الفائدة والتضخم، وكيف يمكن للتغيرات في أسعار الفائدة أن تؤثر على الأسعار بشكل عام.

سؤال تحليلي:

8. تحليل كيفية استخدام البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية خلال أزمة اقتصادية لتحقيق استقرار الأسعار ودعم النمو الاقتصادي.

المحور السابع: السوق النقدية

تمهيد:

السوق النقدي يعد أحد أبرز مكونات النظام المالي، حيث يلعب دوراً حيوياً في توفير السيولة اللازمة للاقتصاد وفي إدارة السياسة النقدية. يشير هذا المصطلح إلى سوق للأدوات المالية قصيرة الأجل التي تتميز بدرجة عالية من السيولة وأقل مخاطرة مقارنةً بالأسواق المالية الأخرى.

يتم تصنيف السوق النقدي بناءً على نوع الأدوات المالية المتداولة والفترات الزمنية للاستحقاق، حيث يُعنى بالأدوات المالية التي تستحق خلال سنة أو أقل. هذه الأدوات تُعتبر أساسية للبنوك، المؤسسات المالية، والشركات لإدارة متطلباتها المالية قصيرة الأجل.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم عدة هيئات بالإشراف والتنظيم على السوق النقدي، وهذه تشمل البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية، التي تعمل على ضمان سلامة وفعالية هذا السوق. أما دور السوق النقدي، فهو جوهري في تسهيل التجارة والاستثمار عن طريق توفير وسائل لتمويل الديون قصيرة الأجل وإدارة المخاطر المالية.

في هذا المحور، سندعرض تعريف السوق النقدي وكيفية تصنيفه، بالإضافة إلى الأدوات المستخدمة فيه، وسنختتم بالدور الذي يلعبه هذا السوق في دعم النشاط الاقتصادي والمالي.

1. تعريف السوق النقدي:

هي أسواق مفتوحة تنافسية يتم فيها تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل والتي لا تتجاوز السنة، ويتم تحويل هذه الأوراق المالية إلى سيولة بسرعة وسهولة ويسر، وتتميز عن غيرها من الأسواق بأنها أسواق جملة فالصفقات تتم بأحجام كبيرة، كما أن السوق النقدية تحوي عدد كبير من المؤسسات والمتعاملين لذلك يطلق عليها اسم السوق العميقة، وهذا إما يقلل أو يخفف وبشكل كبير المخاطر المتعلقة بتدهور الأسعار وتخفيض تكاليف إنجاز المعاملات أي عمليات البيع والشراء، ويتكون السوق من عدد كبير من البنوك التجارية والبنوك المركزية والصرافون والمؤسسات المالية والمصرفية وشركات التأمين...، والتي تتعامل في الأوراق المالية قصيرة الأجل⁸⁹.

ويمكن تعريف السوق النقدي على أنه "ذلك السوق الذي يتم فيه تداول الأدوات الاستثمارية قصيرة الأجل والتي تتميز بارتفاع درجة سيولتها وانخفاض درجة مخاطرها، أي أنها تحقق الأمان للمستثمرين وتوفر لهم حاجاتهم من الأدوات قصيرة الأجل بهدف استغلال الفائض النقدي قصير الأجل أو الحصول على تمويل يحقق السيولة اللازمة لتشغيل المشاريع، وتسمى الأدوات التي يتم تداولها في السوق النقدي بأدوات

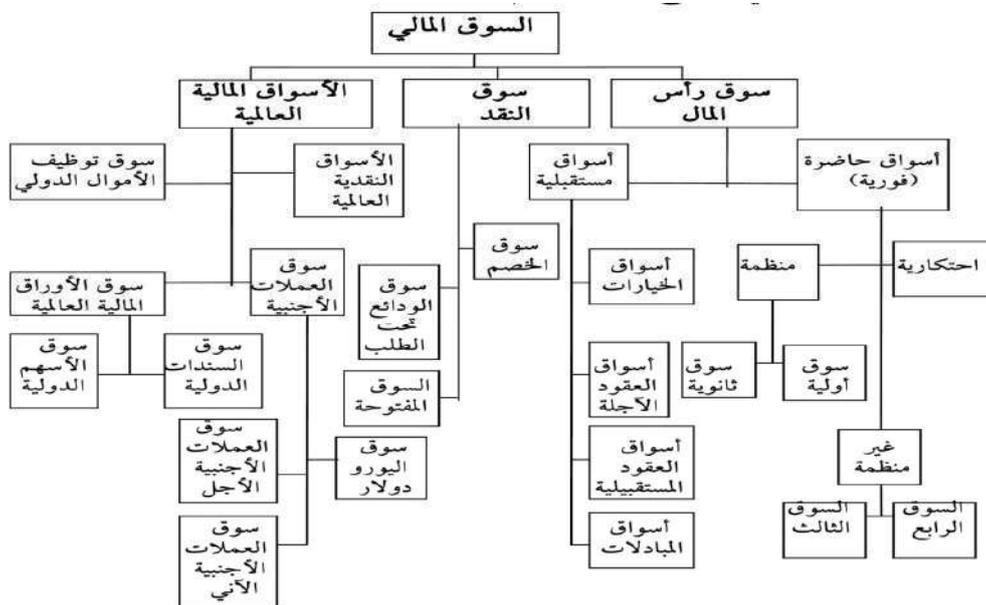
⁸⁹: شقيري نوري موسى: الأسواق المالية واليات التداول، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان، 2007، ص 101.

مرتفعة السيولة او ادوات شبه النقد⁹⁰، وهيكلها المؤسسي يتمثل بمجموعة الأطراف المتشاركة في السوق والمنتشرة جغرافياً.

ويجب الإشارة ، ونظرا لطبيعة السوق النقدي " قصيرة الأجل فيتم إصدار معظم الأدوات المالية لحاملها وبخصم من القيمة الاسمية للورقة لمقابلة المصروفات الإدارية المرتبطة بالتسجيل وسداد الفائدة (في النظام التقليدي) ، و هي أكثر ملاءمة للمؤسسات المالية منها للمستثمرين الأفراد المستوى ربحيتها الضعيف و لتقييد الاكتتاب فيها بحدود مرتفعة ، غير انه من الممكن للأفراد للاستثمار في هذه الادوات بصورة غير مباشرة عن طريق صناديق الاستثمار، و توفر الودائع النقدية وأدوات أسواق النقد وسيلة للاستثمار منخفضة المخاطر لتحقيق دخل مستقر مع الحفاظ على القيمة الاسمية للمبلغ المستثمر، كما تجذب هذه الادوات اهتمام المستثمرين في حالة ارتفاع عوامل عدم التأكد من نجاح أو استقرار الاستثمارات طويلة الأجل في الاسواق. وتجب الإشارة الى أن العائد الحقيقي للأدوات النقدية بعد خصم أية ضرائب أو رسوم أو عمولات مستحقة نادراً ما يكون عائداً موجباً على المدى الطويل وذلك لانخفاض القوة الشرائية للنقود بفعل معدلات التضخم التي لا يحسب كثير من المدخرين لها حساب⁹¹.

وينتمي سوق النقد الى أسواق المال الى جانب أسواق راس المال كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (7): التقسيم الأساسي للسوق المالي



المصدر: شقيري نوري موسى: الأسواق المالية واليات التداول، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان، 2007، ص28.

⁹⁰: ارشد التميمي: الأسواق المالية، إطار في التنظيم و تقييم الأدوات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص 36.

⁹¹: ازهري الطيب الفكي: أسواق المال، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 36.

وكما سبق أن أوضحنا أن أسواق المال تقسم الى صنفين أساسيين بناء على أجل استحقاق الأدوات المالية المتداولة في السوق المعنى ففي سوق راس المال Market Capital يتم تداول الأدوات المالية وطويلة الأجل، أي التي تكون فترة استحقاقها عام فأكثر كالأسهم و السندات والصكوك و الخيارات والعقود المستقبلية أما في أسواق النقد Markets Money فيتم التداول في الأدوات المالية قصيرة الأجل، أي التي تكون فترة استحقاقها اقل من سنة، وفي الغالب يكون تاريخ الاستحقاق الاكثر شيوعاً لهذه الاوراق هو ثلاثة شهور ، مثل شهادات الإيداع والأوراق التجارية والقبولات المصرفية و سندات صناديق استثمار السوق النقدي و اذونات الخزنة .

2. خصائص السوق النقدي:

لا تنفصل أهمية سوق النقد عن خصائصه وسماته فهي تتداخل مع بعضها بعضاً ويكتسب سوق النقد هذه الخصائص والسمات من أدواته، ويمكن تحديد هذه الخصائص بما يلي:

- ليس للسوق هيكل مؤسسي تنظيمي محدد إذ ان مجموعة المؤسسات المالية والمصرفية المنتشرة جغرافياً تشكل هيكل السوق والبنوك التجارية هي اللاعب الأكبر في السوق
- الأموال التي يوفرها السوق النقدي قصيرة الأجل أي ذات استحقاق سنة أو أقل
- الأدوات التي يوفرها سوق النقد إما خالية من المخاطر أو قليلة المخاطر.
- قابلية هذه الأدوات للتسويق والتسييل بسهولة ويسر وبمرونة عالية.
- معظم هذه الأدوات تتمتع بضمانات عالية فأغلبها تستخدم كضمان القروض
- توفر عائد مناسب للسيولة الفائضة لدى الأفراد والشركات والمستثمرين لمن لا يريد أن يتحمل مخاطر عالية.

3. أهمية السوق النقدي

- تمارس السوق النقدية من خلال أدواتها دوراً اقتصادياً تتجلى أهميته فيما يلي:⁹²
- تأمين السيولة لعموم المتعاملين في السوق وبطريقة مأمونة وسائلة.
 - تمثل السوق النقدي الإطار العام لرسم السياسة النقدية للبلد والسيطرة على عرض النقد.
 - تلعب البنوك المركزية دوراً بارزاً في التأثير على السوق من خلال التأثير على حجم الائتمان أدواته الكمية والنوعية.

⁹²: شقيري نوري موسى: مرجع سابق، ص ص 101-102.

- يوفر السوق أدوات مالية خالية من المخاطر لتمثل قنوات استثمارية مأمونة لبعض الأطراف التي ترغب في توظيف سيولتها الفائضة المؤقتة.
- يعتبر سوق النقد مصدراً للتمويل قصير الأجل فمن خلال السوق النقدي يمكن أن يوفر الفرصة للمقترضين بالحصول على قروض قصيرة الأجل، وذلك من أموال المستثمرين الذين ينشرون الأمان والسيولة العالية.
- المرونة العالية التي يتمتع بها السوق فمعظم الصفقات المالية تتم بإجراءات مبسطة جداً تقلل التكاليف لهذه الصفقات.
- يلعب السوق النقدي دوراً هاماً في تخطيط السياسات النقدية للدولة إذ بواسطة السوق النقدي يتمكن البنك المركزي من ممارسة الدور الفعال في التحكم بسعر الفائدة وذلك للتحكم في احتياجات البنوك وبالتالي حجم التسهيلات الممنوحة وعرض النقد في السوق.

4. المتعاملون في السوق النقدي

ينقسم المتدخلون في السوق النقدي إلى:⁹³

- البنك المركزي: يحتل البنك المركزي قمة سوق النقد، ويطلق عليه بنك الإصدار لإصداره النقود، كما يطلق عليه بنك الحكومة لقيامه بالمعاملات الحكومية، وكذلك يطلق عليه بنك البنوك لقيامه بالإشراف والرقابة والتعامل مع البنوك التجارية ومد يد العون إليها عند الحاجة. ومن خلال البنوك المركزية تتمكن أسواق النقد من تحقيق وظيفتها الأساسية وذلك بالعمل على معالجة ما يطرأ على السيولة في الوحدات الاقتصادية في المجتمع من عجز أو فائض مؤقت، حيث يمكن للبنوك المركزية التحكم في كمية عرض النقود وتنفيذ السياسات النقدية المختلفة (توسعية أو انكماشية).
- البنوك التجارية: البنوك التجارية هي مؤسسات مالية، أصل عملها قبول الودائع ومنح القروض قصيرة الأجل، ويمكن أن تتعدى أحياناً هذه الوظيفة. وتقوم هذه البنوك بدور المقترض والمقرض في سوق النقد حيث تتلقى ودائع العملاء سواء أكانت قابلة للسحب عند الطلب أو ذات آجال محددة، ومن خلال هذه الودائع تقوم بوظيفتها الأساسية في إقراض المؤسسات والأفراد قروضا قصيرة الأجل.
- شركات السمسرة: وتقوم بشراء وبيع الأوراق المالية نيابة عن العملاء.
- صناديق الاستثمار: وتمثل مؤسسات مالية تقوم بالاستثمار الجماعي للأوراق المالية، عن طريق تجميع المدخرات من عدد كبير من المستثمرين، واستثمارها في شراء وبيع الأوراق المالية بواسطة إدارة محترفة.

⁹³: عبد الكريم قندوز: الخيارات، المستقبلات والمشتقات المالية الأخرى، E-Kutub Ltd، لندن، 2017، ص ص 29-30.

-شركات إدارة وتكوين محافظ الأوراق المالية هي شركات يقوم نشاطها في الأساس على تقديم الاستشارات الفنية المتعلقة بتكوين محافظ الأوراق المالية للعملاء (أفراد، شركات، بنوك...)، وكذلك تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية للعملاء.

- شركات رأس المال المخاطر (الجريء): هي شركات يقوم نشاطها على المشاركة في مشروعات أو شركات جديدة ذات مخاطر عالية أو مشروعات قائمة متعثرة لا تحقق العائد المطلوب منها بغرض تحسين فعالية تلك المشروعات وتعظيم عوائدها الاستثمارية بصورة تتناسب مع درجة المخاطر التي تتعرض لها.

5. مكونات السوق النقدي

ينقسم السوق النقدي إلى ثلاثة أقسام هي⁹⁴:

- السوق ما بين البنوك.

البنوك التجارية هي تلك البنوك التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية والتي تشمل تقديم الخدمات المصرفية لاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة، واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كلياً أو جزئياً أو بأية طريقة أخرى يسمح بها القانون.

ان البنوك التجارية والتي يطلق عليها أحياناً بنوك الودائع هي تلك التي تتعامل بالائتمان المباشر وغير المباشر، وأهم ما يميزها قبولها للودائع وينتج عن ذلك ما يُسمى بخلق (إيجاد) النقود.

-السوق المفتوحة.

وهي عبارة عن سوق نقدية فرعية مفتوحة لكل الأعوان الإقتصاديين الذين لديهم سيولة فائضة ومستعدين لتقديمها لأعوان آخرين هم بحاجة إليها، وعادة ما يتم التفاوض في هذه السوق على أذونات الخزينة، وسندات الخزينة العمومية المتداولة وكذلك سندات المؤسسات والهيئات المالية.

- سوق الخصم.

ويتم من خلالها تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل من خلال السماسرة وغيرهم، وقد مر ذكر هذه السوق.

6. الأدوات المتعامل بها في السوق النقدي

1.6. أذونات الخزينة Treasury Bills

الإذن أداة دين تباع بخصم عن القيمة الإسمية وبطريقة المزاد العلني ويحق لحاملها الحصول على القيمة الإسمية المثبتة بشهادة الإذن عند الإستحقاق.

⁹⁴: شقيري نوري موسى: مرجع سابق ، ص 103.

وتصدر اذونات الخزينة من قبل البنك المركزي ويقوم البنك المركزي بتسويقها إلى المستثمرين، وتحظى بثقة وسمعة عالية لأنها أدوات خالية من مخاطر عدم الوفاء (مخاطر النكول Default Risk أو مخاطر عدم السداد والسبب في ذلك أنها صادرة عن الحكومة والحكومة قادرة في أي وقت من الأوقات على خلق الإيرادات بطرق شتى منها إصدار جديد لأذونات الخزينة لتغطية وسداد الإصدار القديم أو فرض الضرائب..... الخ.

وتتمتع أذونات الخزينة بأسواق ثانوية نشطة لاسيما في الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة.

تتمتع أذونات الخزينة بأهمية اقتصادية ومالية يمكن تحديدها بما يلي:

1- تمويل العجز بالميزانية.

2- تستخدم كأداة للتأثير في عرض النقد.

3- تشكل قناة استثمارية للأموال الفائضة بشكل مؤقت لبعض الشركات غير المالية.

2.6. الأوراق التجارية Commercial Papers

ليس المقصود هنا بالأوراق التجارية المتعارف عليها في السوق التجاري كأداة من أدوات الإئتمان (الكمبيالات ولكن الأوراق التجارية هنا هي أداة من أدوات الإستثمار وتتخذ غالباً شكل سندات أذينة Promissory Notes صادرة عن مؤسسات مالية ذات مراكز ائتمانية قوية كأداة من أدوات التمويل قصيرة الأجل، وتعتبر الأوراق التجارية من أقدم أدوات الإستثمار قصير الأجل في السوق النقدي، وتعتبر من أدوات الإستثمار ذات الدخل الثابت وتصدر لحامله وعلى أساس الخصم مثل أذونات الخزينة، لكنها تصدر في معظم الأحيان غير مضمونة (الضمان السمعة الإئتمانية العالية للشركة المصدر) مما يجعل درجة المخاطر المرافقة للإستثمار عالية نسبياً ويكون العائد عليها أعلى من العائد على أذونات الخزينة.

إن الغرض الأساسي لإصدار هذه الأوراق التجارية من قبل الشركات هو تمويل الإحتياجات الموسمية، أو لتمويل رأس المال التشغيلي.

طرق إصدار الورقة التجارية.

تجدر الإشارة إلى أن أول إصدار للورقة التجارية كان عام 1920 في الأسواق النقدية الأمريكية، وفي الغالب تقوم الشركات ذات النوعية العالية في إصدار هذه الأوراق إما بطريقة مباشرة Directly Placed أي أن الشركة تقوم بتسويق الإصدار إلى المستثمرين بشكل مباشر من، قبلها وتكون تكلفة الإصدار منخفضة لكن في كثير من الأحوال تحتاج الشركة إلى منافذ متعددة وواسعة لتسويق الورقة المالية فتلجأ إلى اختيار وسيط ليقوم بمهمة التسويق إلى الجمهور وهي الطريقة المعتمدة في الغالب لدى الشركات غير المالية.

عملية تسديد الورقة التجارية عند الإستحقاق تكون من خلال الإيراد المتحقق أوراق تجارية جديدة وتسمى هذه العملية Rolling over Short-term من بيع وقد يتعرض المستثمر إلى مخاطر عدم بيع كامل الإصدار الجديد وفشل الجهة المصدرة في تسديد الإصدارات المستحقة، ولكن تقديم البنوك لتسهيلات خط الائتمان قد يخفف من مخاطر استبدال الإصدار، إلا أن هذه التسهيلات تزيد من الكلفة الفعلية للإصدار بسبب عمولة البنك مقابل هذه الخدمة.

إذا كانت الورقة التجارية المصدرة قد تم بيعها بخصم عن القيمة الإسمية وهو الأسلوب الأعم، عندها يكون الأسلوب المعتمد في تحديد سعر وعائد الورقة المالية هو نفس الأسلوب المعتمد في حساب وتحديد معدل الخصم والعائد لأذونات الخزينة والذي تم شرحه سابقاً.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العائد على الورقة التجارية أكبر من العائد على أذونات الخزينة للأسباب

التالية:

- ✓ مخاطر الائتمان في الورقة التجارية موجودة.
- ✓ تعرض المستثمر في الأوراق التجارية إلى مخاطر استبدال الإصدار.
- ✓ الورقة التجارية أقل سيولة من أذونات الخزينة.
- ✓ الدخل المتحقق من الورقة التجارية في بعض التشريعات) غير معفى من الضريبة.
- ✓ ضعف أسواقها الثانوية لاعتماد المستثمر فيها على استراتيجية اشترى واحتفظ.

3.6. شهادات الإيداع المصرفية القابلة للتداول (Negotiable Certificates Of Deposit (CDs)

وهي أداة دين تعتبر هذه الشهادات من أدوات الاستثمار الهامة في سوق النقد مترتب لحاملها حقاً على وديعة بنكية مودعة لأجل وتصدر عن البنوك التجارية بقيم اسمية مختلفة ولمدة مختلفة حسب مدة الوديعة ولكنها تكون دائماً أقل من سنة ويثبت عادةً عليها سعر الفائدة والذي يمكن أن يكون ثابتاً Fixed Rate أو عائماً Floating Rate.

وتوفر شهادات الإيداع للمستثمر صاحب الوديعة مجموعة من المزايا:

- توفر له فرصة الحصول على النقد قبل موعد استحقاق الوديعة وذلك عن طريق بيعه هذه الشهادات مقابل تنازله عن جزء من العائد.
- قابليتها للتداول في السوق الثانوي
- معدل العائد المتحقق عليها أعلى نسبياً من العائد المتحقق على حسابات التوفير.
- تتمتع بقدر من السيولة والأمان لأنها تصدر في معظم الأحيان بصيغة لحامله وغالباً ما تكون مضمونة من البنك المركزي.

— تصدر هذه الشهادات في صورتين هما:

أ. اصدار عام (Trench CDs)

ب. ب اصدار خاص (Tap CDs)

تحديد سعر وعائد شهادات الإيداع.

يتحدد سعر شهادات الإيداع على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن الشهادة أي أن السعر عبارة عن القيمة الحالية للتدفقات مخصومة بمعدل عائد الفرصة البديلة وعلى أساس المدة المتبقية لإستحقاق الشهادة .

4.6. القبولات المصرفية Bankers Acceptances

تعتبر القبولات المصرفية أداة دين صادرة عن بنك تجاري وهي عبارة عن سحبات بنكية Drafts يستخدمها المستوردون المحليون في استيراد بضاعة أجنبية على الحساب فمثلاً لو أراد تاجر اردني أن يستورد بضاعة من اليابان فيكون أمامه بديلان لذلك إما أن يفتح اعتماد مستندي أو أن يلجأ إلى القبولات المصرفية، ويلجأ إليه المستورد عندما لا تتوفر لديه السيولة الكافية لدفع ثمن البضاعة، وعندها يتفق المستورد مع أحد البنوك المحلية لإصدار قبول مصر في يضمن فيه هذا البنك للمورد الياباني الحصول على ثمن البضاعة بواسطة بنك مراسل في اليابان، ويصدر هذا القبول بقيمة إسمية تساوي ثمن البضاعة وبأجل يساوي المهلة الزمنية للسداد المتفق عليها بين المورد والمستورد.

وعند استلام المورد الياباني القبول يكون أمامه أن يختار إما الاحتفاظ بالقبول لحين استحقاقه واستلام القيمة الإسمية له كاملة من البنك المراسل في اليابان، أو أن يقوم ببيعه في السوق الثانوي للأوراق المالية بخصم معين، وتقوم البنوك عادةً بشراء هذا النوع من القبولات لتحقق عائداً يساوي نسبة الخصم وتلجأ البنوك لذلك متى كان لديها فائض في السيولة تريد توظيفه بتوظيفات قصيرة الأجل. وتعتبر القبولات المصرفية كشهادات الإيداع المصرفية فهي أداة استثمارية من أدوات السوق النقدي، مما يوفر لها السيولة كما أنها في بعض الأحيان يمكن خصمها من البنك المركزي مما يوفر لها ميزة الأمان، ومن أجل تسهيل عملية تداول هذه القبولات المصرفية تصدر عادة بقيمة 1000 ومضاعفاتها ويرتبط حجم القبولات المصرفية المتداولة في سوق النقد بمعدلات الفائدة على القروض البنكية فعندما تنخفض أسعار الفائدة يقل الإقبال عليها كما يقل حجم اصداراتها لأنه في مثل هذه الأحوال يكون من الأنسب للمستوردين الحصول على قروض مباشرة بدل اللجوء إلى القبولات المصرفية وبالعكس إذا ارتفعت أسعار الفائدة على القروض البنكية يزيد حجم اصدار القبولات المصرفية ذلك لأنه وإن ارتفعت معدلات الفائدة على هذه القبولات إلا أن ذلك يكون في حدود أضيق من الزيادة المحققة في أسعار الفائدة على القروض بسبب أجلها

القصير، من هنا تكون هذه القبولات أكثر مناسبة من القروض المصرفية كمصدر من مصادر التمويل في الأجل القصير.

5.6. اتفاقيات إعادة الشراء (Repo) Repurchase Agreement

اتفاقيات إعادة الشراء عبارة عن عقد بيع أوراق مالية يتعهد البائع بإعادة شرائها في تاريخ محدد (مستقبلي) وبسعر محدد يذكر في الإتفاقية، وهي بمثابة قروض ضماناتها عالية كون الضمان هنا يتمثل بالورقة المالية موضوع العقد، وهي إما أذونات خزينة أو سندات حكومية، أو أوراق مالية مدعومة برهونات عقارية، أو أوراق مالية مدعومة بموجودات.

إن سعر البيع يمثل قيمة القرض وسعر إعادة الشراء يمثل قيمة القرض والفوائد. أي أن سعر إعادة الشراء أعلى من سعر البيع وهذا الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء يسمى بالهامش Margin أو Hair Cut كونه منخفض جداً قياساً بكلفة الإقراض المصرفي، كما أن الصفقة تعتبر جذابة من قبل العميل لتوفر عنصر الضمان العالي فيها.

وهناك نوعان لاتفاقيات الريبو

1 الريبو ليوم واحد Overnight Repo

2- الريبو لأجل Term Repo.

6.6. الأموال الفيدرالية Federal Funds

وهي تمثل الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنوك المركزية لمقابلة المتطلبات الخاصة بالإحتياطي القانوني وتسمح البنوك المركزية للمؤسسات المصرفية بإقراض هذه الأموال فيما بينها، فالمؤسسات المصرفية التي تشهد عجز في متطلباتها الإحتياطية تحاول أن تقترض هذا العجز من المؤسسات ذات الفائض بالإحتياطي

وعادةً أجل القرض لا يتجاوز اليوم الواحد (overnight loan) ولكن هذا لا يمنع من وجود قروض اسبوعية وشهرية، ويكون الإقراض بمعدل يتحدد من قبل البنك الفدرالي وبموجب سعر فائدة الإقراض بين البنوك الأمريكية.

كما قامت جمعية البنوك البريطانية بتكوين مؤشر مرجعي لسعر الإقراض بين البنوك البريطانية يسمى LIBOR ويعتمد المؤشر أسعار ثمانية بنوك يتم اختيارها اعتماداً على السمعة وحجم نشاطها في سوق لندن، ويستخدم بشكل واسع كمعدل مرجعي للأدوات المالية المختلفة مثل معدل أسعار الفائدة للعقود المستقبلية قصيرة الأجل وللرهن العقاري ولسوق العملات، وغيرها ويتم حساب المؤشر بعملات مختلفة منها الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني والدولار الأسترالي، والدولار الكندي، والفرنك السويسري.

أما على صعيد بنوك الإتحاد الأوروبي فهناك مؤشر EURIBOR بين 2800 بنك في 15 دولة عضو في الإتحاد الأوروبي ويأخذ الأسعار من البنوك الرئيسية البالغة 51 بنكاً والتي تتعامل بسوق ما بين البنوك في منطقة اليورو، وفي الدول العربية فهناك التجربة السعودية بتكوين مؤشر SAIBOR لسعر فائدة الإقراض والإقتراض بين البنوك السعودية، ويركز المؤشر على أسعار الفائدة لدى كل البنوك التجارية عدا الإسلامية منها والتي تشارك في التسعير لأجل (1، 3، 6، 9، 12) شهر.

كما قامت جمعية البنوك الأردنية باعتماد مؤشر مرجعي محلي لأسعار الإقراض والإقتراض بين البنوك التقليدية وبالدينار الأردني لأجل من يوم واحد إلى 12 شهر سُمي هذا المؤشر JOIBOR ويستخدم لغايات تحديد تكلفة الإقتراض بالدينار الأردني في السوق النقدي والرأسمالي.

7.6. قروض السماسرة تحت الطلب Brokers Call

وهي عبارة عن تلك المبالغ التي تقرضها البنوك لسماسرة الأوراق المالية لتمويل مشتريات العملاء من الأسهم والسندات بطريقة الهامش.

يتضح من التعريف أن شركات السماسرة في البورصة تقوم بعملية استخدام للرفع المالي لتنفيذ عمليات التداول بالهامش Margin Trading لصالح المتعاملين في البورصة، إذ يقوم السماسر باقتراض ذلك الجزء من قيمة الصفقة المراد تمويلها من قبله من أحد البنوك، وتكون الأموال المقترضة تحت الطلب لذلك تسمى بالقروض تحت الطلب Loan Calls ويتفق السماسر مع البنك المعني بإعادة القرض مباشرة عند طلبه من قبل البنك المقرض

معدل الفائدة للقرض تحت الطلب Call Rate يمثل معدل الفائدة على القروض ذلك المعدل الذي يدفعه السماسر إلى البنك مقابل عمليات الإقراض بالهامش Margin Loan وعادةً يتحدد هذا المعدل بنسبة أعلى من ذلك المعدل على أذونات الخزينة وبمقدار 1% ويقوم السماسر بإضافة علاوة على المعدل تحت الطلب تتحدد بناءً على التفاوض بين العميل والسماسر، وفي كثير من الأحوال حجم الصفقة ونوعها يمكن أن يؤثر على قيمة العلاوة، هذا بجانب طبيعة الأوراق المالية التي على أساسها تم الإقتراض من البنك.

8.6. سوق اليورو دولار Eurodollar Market

يمثل الدولار الأمريكي مركزاً قوياً بين العملات الأجنبية لأسباب عدة أهمها:
- الثبات النسبي لقيمتها النقدية والذي يجعل البنوك المركزية في العالم حريصة على الإحتفاظ به كأصل احتياطي لتسوية ديونها الدولية.

- اعتبار الدولار كملاذ آمن من قبل المدخرين لإستثمار مدخراتهم.

- كون الدولار العملة الأولى في عمليات التبادل التجاري والتجارة الخارجية بين الدول.

وبناءً على ما تقدم أصبح الدولار عملة أساسية في تنفيذ معظم الصفقات المالية التي تُبرم في أسواق النقد العالمية فأصبحنا نسمع مصطلحات متعددة تتردد في هذه الأسواق مثل سوق اليورو دولار ، وسوق البترو دولار Petrodollars وسوق السندات الدولارية Bond dollars ، وقد اكتسب سوق اليورو دولار تسميته الأصلية عندما أخذت البنوك الأوروبية تفتح لعملائها حسابات ودائع الأجل بالدولار وتلتزم بدفعها لهم بحلول أجلها بالدولار أيضاً، وذلك بخلاف العرف السائد لدى البنوك التجارية والقاضي بدفع الودائع بالعملة المحلية.

وقامت تلك البنوك باستخدام ما لديها من ودائع بالدولار في عمليات إقراض بالدولار أيضاً بفوائد أعلى من تلك التي تدفعه على الودائع، من هنا استمد سوق اليورو دولار تسميته.

وقد امتد نشاط سوق اليورو دولار إلى سوق النقد الأردني فباشرت معظم البنوك الأردنية بقبول ودائع العملاء بالعملة الأجنبية لتتولى إقراضها في سوق القروض الدولية.

ومن أهم فوائد سوق اليورو دولار ما يلي:

1- أدى هذا السوق إلى زيادة عرض الأموال بالعملة الأجنبية مما سهل من عمليات التمويل فيه وخفض بالتالي من تكلفتها.

2 وقد ترتب على ما سبق أن إنخفضت الفروقات بين أسعار الفائدة على القروض الدولية في أسواق اليورو دولار.

3- وبسبب حرية حركة الأموال في هذا السوق بين دولة واخرى، فقد انعكست آثار ذلك على أسعار العملات المحلية المقومة بالعملة الأجنبية فصارت أسعار الصرف لهذه العملات تتقلب حسب زيادة أو انخفاض عرض العملات الأجنبية في سوق اليورو دولار.

7. السوق النقدية في الجزائر:

قبل إصلاح القطاع المصرفي، كانت السوق النقدية في الجزائر محدودة النطاق، حيث كانت التعاملات بين البنوك الجزائرية قليلة، وتمويل الاقتصاد يجري مباشرة دون اللجوء إلى هذه السوق. كما كان البنك المركزي يلبي جميع احتياجات الخزينة العامة، ويعمل كمصدر رئيسي للنقود، دون اعتماد على سياسة نقدية قائمة على السوق النقدية. ولكن، بعد تبني قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أغسطس 1986، الخاص بنظام البنوك والائتمان، تم منح البنك المركزي دوراً محورياً في إدارة السياسة النقدية⁹⁵.

في يونيو 1989، تأسست السوق النقدية بشكل سوق بين البنوك، شارك فيها خمس بنوك تجارية ومؤسستان ماليتان غير مصرفيتين آنذاك، وهما الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والبنك الجزائري

⁹⁵: وليد العايب، لولو بو خاري: اقتصاديات البنوك و التقنيات البنكية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013، ص.43

للتنمية، تُعرف أيضاً بالعمليات خارج البنك المركزي. بعد ذلك، وعقب صدور قانون النقد والقرض، تم إنشاء سوق ثانية تسمى سوق البنك المركزي، حيث بدأ البنك المركزي بالتدخل في السوق النقدية لضخ السيولة اللازمة في النظام المصرفي وضمان توازنه، باستخدام مختلف الأدوات مثل نظام الأمانة، تقنيات المزايدة، وعمليات السوق المفتوحة المتعلقة ببيع وشراء السندات الحكومية.

يدير بنك الجزائر السوق النقدية بين المصارف ويعمل كوسيط في هذه العمليات. حالياً، يضم

السوق الموسعة بين المصارف 41 مشاركاً، تشمل:⁹⁶

— 19 بنكاً تجارياً

— 8 مؤسسات مالية

— مؤسسة مالية متخصصة واحدة

— 12 مؤسسة مالية غير بنكية، معظمها من المستثمرين المؤسسيين وشركات التأمين.

كجزء من تطوير السوق النقدية بين المصارف، اتخذ بنك الجزائر ونفذ عدة إجراءات لتعزيز شفافية وكفاءة آليات التفاوض وزيادة أمان السوق. يقدم بنك الجزائر بانتظام معلومات حول المعاملات المنفذة، تشمل الحجم، آجال الاستحقاق، متوسط المعدل المرجح يومياً، ومتوسطات المعدل الشهري والسنوي للسوق النقدية.

أسئلة المحور السابع:

أسئلة الاختيار من متعدد:

1. ما هو الهدف الرئيسي من السوق النقدية؟

- أ. توفير تمويل طويل الأجل للشركات الكبرى.
- ب. تسهيل التجارة الدولية.
- ج. توفير السيولة وتمويل قصير الأجل.
- د. استثمار الأموال في الأصول العقارية.

⁹⁶: Bank Of Algeria: Présentation du marché monétaire interbancaire, <https://www.bank-of-algeria.dz/presentation-du-marche-monetaire-interbancaire/>

2. أي من الأدوات التالية تعتبر جزءاً من السوق النقدية؟

- أ. الأسهم
- ب. السندات الحكومية طويلة الأجل
- ج. شهادات الإيداع
- د. العقود الآجلة للسلع

3. ما الذي يميز السوق النقدية عن السوق المالية الأوسع؟

- أ. تركز على الأدوات المالية عالية المخاطر.
- ب. تتعامل فقط مع الأدوات المالية قصيرة الأجل.
- ج. تشمل فقط الأدوات المالية غير المربوطة بالعملات.
- د. تقتصر على التعاملات الدولية.

أسئلة صحيح/خطأ:

4. السوق النقدية هي المكان الذي يتم فيه تداول الأدوات المالية التي تتجاوز مدتها عام واحد.

(صحيح/خطأ)

5. أذون الخزانة هي أمثلة على الأدوات التي يتم تداولها في السوق النقدية. (صحيح/خطأ)

سؤال مقالي:

6. ناقش الدور الذي تلعبه السوق النقدية في الاستقرار الاقتصادي وكيف يمكن أن تؤثر على

السياسة النقدية.

سؤال تعبيرى:

7. اشرح كيف يمكن للمستثمرين والشركات استخدام السوق النقدية لإدارة احتياجاتهم النقدية

اليومية.

سؤال تحليلي:

8. تحليل التأثير المحتمل لتقلبات أسعار الفائدة على السوق النقدية وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على

الاقتصاد ككل.

خاتمة

خاتمة :

في ختام هذا المقياس الدراسي الذي استعرض أهم جوانب الاقتصاد النقدي، نجد أن المعرفة المستفادة تساهم بشكل فعال في تعميق فهمنا للأدوار الحيوية التي تلعبها العناصر المالية في الاقتصاد الكلي. بدأنا بمدخل مفاهيمي شامل للنقود، مستكشفين تعريفاتها، وظائفها، والأساس الذي ترتكز عليه في الاقتصادات العصرية، مما يوفر لنا فهمًا أساسيًا يسمح بتقدير التعقيدات النقدية بشكل أكبر. استمر المقياس في تفصيل المجمعات النقدية ومقالاتها، وهو ما أوضح الطريقة التي يُمكن من خلالها للأنظمة النقدية أن تؤثر في سيولة السوق واستقرارها. تطرقنا أيضًا إلى الأنظمة النقدية المتعددة، مستكشفين كيف تعكس كل نظام متطلبات وظروف اقتصادية مختلفة، من المعيار الذهبي التقليدي إلى الأنظمة القائمة على الائتمان في العصر الحديث.

عندما تناولنا البنوك التجارية والبنك المركزي، أدركنا كيف تسهم هذه المؤسسات بشكل مباشر في تنظيم العرض النقدي ودعم الاستقرار المالي من خلال السياسات النقدية والتنظيمية. وفيما يتعلق بإنشاء النقوم والمضاعف النقدي، تعلمنا كيف تتكاثر الودائع والقروض لتحفيز النشاط الاقتصادي. التضخم والسياسة النقدية، كما بحثنا، يمثلان مجالًا حيويًا يُظهر كيف يمكن للبنوك المركزية استخدام أدوات مختلفة للحفاظ على استقرار الأسعار وتشجيع النمو الاقتصادي. أخيرًا، في السوق النقدية، تبين لنا كيف توفر الأسواق المالية قصيرة الأجل المرونة والسيولة اللازمة للتشغيل اليومي للاقتصاد.

بشكل عام، هذا المقياس قدم رؤية شاملة تركز على الأدوار المترابطة بين السياسة النقدية، الأسواق المالية، والمؤسسات المالية، مما يؤكد على أهمية الفهم العميق للنظام النقدي لأي طالب في مجال الاقتصاد أو المالية. تُعتبر هذه المعلومات حجر الزاوية لاتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة ولفهم كيفية تأثير السياسات النقدية على الاقتصاد العالمي.

المراجع

المراجع:

✓ كتب

1. الاقتصاد النقدي والمصرفي - محمد أحمد الافندي (2018)
2. النقود والمصارف - كمال شرف، هاشم أبو عراج (1994)
3. الاقتصاد النقدي - محمود حامد محمود (2017)
4. الاقتصاد الكلي - محمود حامد محمود (2017)
5. أساسيات في النقود والبنوك - عزت قناوي (2005)
6. اقتصاديات النقود والبنوك - طارق محمد خليل الأعرج (2011)
7. أدوات وتقنيات التمويل البنكي - زيتوني عبد القادر (2023)
8. الاقتصاد النقدي والبنكي - الطاهر لطرش (2012)
9. النقود والبنوك - محمد الفاتح المغربي (2018)
10. اقتصاديات العملات المشفرة ومستقبلها - عثمان عثمانية، وداد بن قيراط (2022)
11. الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي - احمد حسن (1999)
12. النقود والبنوك الالكترونية في ظل التقنيات الحديثة - مصطفى يوسف كافي (2011)
13. النقود و البنوك و التجارة الالكترونية - رمزي محمود (2022)
14. العلاقات التعاقدية الناشئة عن بطاقات الدفع الإلكتروني - حمود محمد غازي الحمادة (2018)
15. السياسة النقدية - محمد ادريس (2021)
16. الاقتصاد النقدي وسوق رأس المال - حاج موسى نسيم (2022)
17. الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي - عبد الحلیم عمار غربي (2018)
18. محددات العرض النقدي وسبل التحكم فيه - نصر الدين بوعمامة (2018)
19. النقود والبنوك والمصارف المركزية - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني (2010)
20. محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال - العجاج فاطمة الزهراء (2022)
21. الاقتصاد النقدي والمصرفي - محمود سحنون (2003)
22. اقتصاديات النقود و البنوك - نجلاء محمد بكر (2000)
23. المالية الدولية - حريري عبد الغني (2021)

24. التقنيات البنكية و عمليات الائتمان - سليمان ناصر (2015)
25. النقود والمصارف - محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل احمد سمحان (2010)
26. مقدمة في إدارة المؤسسات المالية - سرمد كوكب الجميل (2017)
27. تقنيات البنوك - الطاهر لطرش (2007)
28. الوساطة المالية ودورها في إنشاء سوق تمويلية للاقتصاد الوطني - روشو عبد القادر (2019)
29. اقتصاد نقدي وأسواق رأس المال - صافة محمد (2023)
30. التقنيات البنكية و عمليات الائتمان - سليمان ناصر (2015)
31. البنوك المركزية والسياسات النقدية - زكريا الدوري، يسرا السامرائي (2013)
32. البنك المركزي في العصور المختلفة - زكريا مهران (2018)
33. مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية - علي سيد إسماعيل (2023)
34. إدارة البنوك التجارية - إسماعيل إبراهيم عبد الباقي (2015)
35. إدارة البنوك - محمد عبد الفتاح الصيرفي (2014)
36. إدارة العمليات المصرفية - محمد الصيرفي (2016)
37. محاضرات في النظام المصرفي الجزائري - عثمان عثمان

✓ اوراق بحثية

1. غسان محمد الشيخ: التأصيل الفقهي للعملة الرقمية – البتكوين نموذجاً، ورقة بحثية منشورة ضمن كتاب وقائع المؤتمر الدولي الخامس عشر: العملات الافتراضية في الميزان، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، 2019.

مواقع إلكترونية

1. بنك الجزائر: تاريخ البنك، من عام 1962 حتى يومنا هذا، موقع بنك الجزائر، تاريخ الاطلاع: 12-

2024-04، على الرابط-[https://www.bank-of-](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83/)

[algeria.dz/ar/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83/)

[%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83/](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83/)

2. بنك الجزائر: عن البنك، موقع بنك الجزائر، تاريخ الاطلاع: 10-04-2024، على الرابط :

[https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%B9%D9%86-](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%B9%D9%86-%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/)

[%D8%A8%D9%86%D9%83-](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%B9%D9%86-%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/)

[%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%B9%D9%86-%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/)

✓ المنشورات الأكاديمية أو الحكومية

1. احمد الشاذلي: قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، دراسات اقتصادية، العدد 39، صندوق النقد العربي، 2017.
2. العربية.نت: القيمة السوقية لـ "بيتكوين" تتجاوز أكبر 3 بنوك عالمية مجتمعة، 06 يناير 2024، تاريخ الاطلاع 5 مارس 2024، على الرابط:
3. القانون رقم 09-23 مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 12 يونيو سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي.
4. Johannes Wiegand: Gold, Silver, And Monetary Stability, Finance & Development, International Monetary Fund, March 2023,
<https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/2023/03/gold-silver-monetary-stability-johannes-wiegand>
5. نايلي الهام، لموشي زهية: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على مواكبة تغيرات البيئة المصرفية الدولية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 1، 2020.
6. روشو عبد القادر: الوساطة المالية ودورها في إنشاء سوق تمويلية للاقتصاد الوطني. دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2018، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الأول، مارس 2019